الأمم المتحدة

A/68/7/Add.10

الجمعية العامة

Distr.: General
29 November 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

التقرير الحادي عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

المحتويات

الصفحة

البعثات السياسية الخاصة ٣

أولا - مقدّمة ٥

ثانيا - لمحة عامة عن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ..... ٧

ثالثا - ملاحظات وتوصيات عامة ١٨

رابعا - توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد ٢٨

ألف - المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والمبعوثون الشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام ٢٨

باء - المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها ٤٨

131213 131213 13-58693 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

جيم – المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان ٥٨

دال – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ٧٨

هاء – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ٩٤

خامسا – توصيات بشأن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ١١٣

المرفقات

الأول – الهيكل التنظيمي المقترح لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى ١١٤

الثاني – توصيف مهام الثماني وظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في مكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا ١١٥

الثالث – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: تدابير زيادة الكفاءة ١١٨

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الأولى

المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار

المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية

المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

مكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان

مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل

مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى

المجموعة المواضيعية الثانية

فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

فريق الخبراء المعني بليبريا

فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار

فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

فريق الخبراء المعني بالسودان

فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية

فريق الخبراء المعني بليبيا

فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

المجموعة المواضيعية الثالثة

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المعنية بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

أولا – مقدّمة

١ – نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقارير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/68/327 و Add.1-6). وفي أثناء نظر اللجنة الاستشارية في التقارير، التقت بممثلي الأمين العام، الذين قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، ثم وافوها بردود خطية وردت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢ – وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من مجموع ٣٦ بعثة سياسية خاصة ناشئة عن مقررات الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، قدّم الأمين العام احتياجات مقدرة بمبلغ صافيه ١٠٠ ٧٦٢ ٥٤٠ دولار لما عدده ٣٤ من تلك البعثات لعام ٢٠١٤ (A/68/327/Add.1-6)[(١)]. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح الأمين العام أن الميزانيتين المقترحتين لعام ٢٠١٤ لبعثتين (هما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المعنية بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية) ستقدّمان في إضافتين منفصلتين (A/68/327/Add.7 و 8) بعدما يتم تحديد احتياجات البعثتين (A/68/327، الفقرتان ١ و ٤). وبالإضافة إلى ذلك، ستُعرض الاحتياجات من الموارد لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، الصادرة ولايته عن الجمعية العامة، في بيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وفقًا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية، رهنًا بما تتخذه اللجنة الثالثة للجمعية العامة من إجراءات. وترد تلك الاحتياجات أيضًا في تقرير الأمين العام (A/68/327 و Add.1) بغية توحيد الاحتياجات الإجمالية من الموارد لجميع البعثات السياسية الخاصة.

٣ – وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات الأمين العام لميزانيات ٣٤ بعثة سياسية خاصة من أصل ٣٦ بعثة لعام ٢٠١٤ ترد كما في السابق، مجمّعة في إطار ثلاث مجموعات مواضيعية (A/68/327/Add.1-3)، بينما تُعرض الاحتياجات من الموارد لأكبر بعثتين، (وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق) بشكل منفصل (A/68/327/Add.4-5). وبالإضافة إلى ذلك، ترد احتياجات مكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، لعام ٢٠١٤، وهو ضمن المجموعة المواضيعية الأولى، في وثيقة منفصلة (A/68/327/Add.6) (انظر أيضًا الفرع رابعا – ألف، أدناه). وفي هذا التقرير، تُسلّط اللجنة الضوء على

(١) تبلغ الاحتياجات من الموارد للبعثات الست والثلاثين ٨٠٠ ٩٧٩ ٦٠٢ دولار على النحو الوارد في الوثائق A/68/327/Add.1-8.

الاحتياجات من الموارد المطلوبة لـ ٣٤ بعثة سياسية خاصة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الواردة في الوثيقة A/68/327 و Add.1-6 (الفرع ثانيًا)، وتُقدّم ملاحظات وتوصيات عامّة بشأن إدارة الموارد وتنظيمها، والمجالات التي تتطلب التحسين (الفرع ثالثا)، وتقدّم توصيات تتعلّق بالموارد المقترحة لبعثات محدّدة (الفرع رابعًا). وسيصدر تقريرا اللجنة عن ميزانيتي عام ٢٠١٤ للبعثتين الباقيتين (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية) في وثيقتين منفصلتين.

حالة الولايات والبعثات المنشأة والمنتهية في عام ٢٠١٣

٤ - يقدّم الأمين العام معلومات بشأن حالة الولايات الموكولة إلى ٣٤ بعثة، وهي البعثات التي تُطلب احتياجاتها لعام ٢٠١٤ من الميزانية في تقريره (A/68/327 و Add.1-6)، وذلك على النحو التالي: (أ) ١٢ بعثة لها ولايات مفتوحة؛ (ب) و ١٨ بعثة تنتهي ولايتها عام ٢٠١٤ أو بعده؛ (ج) و ٣ بعثات تنتهي ولاياتها عام ٢٠١٣؛ (د) وبعثة واحدة قيد النظر لدى الجمعية العامة (A/68/327، الفقرات من ٦ إلى ٨). ويشير إلى أن اقتراحات ميزانية عام ٢٠١٤ للبعثات التي تنتهي ولاياتها خلال عام ٢٠١٣ مدرجة في تقريره، على افتراض أن الجمعية العامة أو مجلس الأمن سيمددان ولاياتها إلى عام ٢٠١٤ بناء على تقارير وطلبات سبق تقديمها أو يُعتزم تقديمها إليهما.

٥ - وفيما يلي البعثات التي أُنشِئت في أواخر عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٣ (A/68/327، الفقرات من ٩ إلى ١٣):

(أ) أُنشئ مكتب الأمم المتحدة في مالي عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وأُدمجت ولايته عام ٢٠١٣ في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي أنشأها المجلس بموجب قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣) كبعثة لحفظ السلام؛

(ب) أُنشئ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وجرى تمويله حتى نهاية ذلك العام من الموارد الخارجة عن الميزانية. وفي القرار ٦٧/٢٦٩، الذي اتخذته الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها السابعة والستين المستأنفة، أقرّت الجمعية ميزانية مكتب المبعوث الخاص؛

(ج) أُنشئ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في آذار/مارس ٢٠١٣، وتُموّل احتياجاته بموجب سلطة الالتزام التي مُنحت للأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٩ بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية؛

(د) أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ٢١٠٢ (٢٠١٣) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وأنهى ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بموجب قراره ٢٠٩٣ (٢٠١٣)؛

(هـ) أُنشئت البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

ثانيا – لمحة عامة عن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٤–٢٠١٥

٦ – طلبت اللجنة الاستشارية معلومات بشأن عدد البعثات الإجمالي ونفقاتها الإجمالية وعدد الموظفين المدنيين فيها لفترات السنتين ٢٠٠٨–٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢–٢٠١٣، مقارنة بالمقترحات المقدّمة لفترة السنتين ٢٠١٤–٢٠١٥ (انظر الجدول ١ أدناه).

وتلاحظ اللجنة كذلك أن الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ تبلغ ٥٤٠,٨ مليون دولار لما عدده ٣٤ بعثة على النحو الذي عرضه الأمين العام في تقريره الرئيسي عن البعثات السياسية الخاصة (A/68/327، و Add.1-6)، في حين أن الموارد الإجمالية المقترحة، على النحو المبين في الحاشية 'ط' للجدول، تبلغ ٦٠٣ ملايين دولار لعام ٢٠١٤ لمجموع ٣٦ بعثة، بما في ذلك البعثتان المشار إليهما في الوثيقتين A/68/327/Add.7 و Add.8.

الجدول ١

لمحة عامة عن الموارد المالية والبشرية للبعثات السياسية الخاصة، ٢٠٠٨–٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	المستوى الفعلي						المستوى المقترح	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عدد البعثات العاملة[أ]	٣٠	٢٧	٢٧	٣٢	٣٣	٣٥[ب]	٣٤[ج]	يحدد لاحقا
الموظفون المدنيون المعتمدون[د]	٤ ٩٢٩	٤ ٦٩٠	٥ ١٨٦	٤ ٨٣٦	٤ ٨٠٠	٤ ٠٨٠[هـ]	٣ ٨٤٥[و]	يحدد لاحقا
الميزانيات المعتمدة[ز]	٤٠٢,٠	٤٧٤,٧	٥١٦,١	٦٧٦,٥	٦٢٧,٨[ح]	٥٧٦,٦[ح]	٥٤٠,٨[ي]	يحدد لاحقا
النفقات[ي]	٤٠٥,٤	٤٤٧,٩	٥٤٩,٠	٦٢٧,٢[ك]	٦١٠,٧	٥٨٤,٣[ل]	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا

(أ) تعكس أعداد البعثات العاملة مجموع عدد البعثات التي أدرجت لها موارد في التقرير الرئيسي للسنة التالية، بما في ذلك البعثات الممولة عن طريق سلطة الدخول في التزام خلال ذلك العام.

(ب) يصل عدد البعثات العاملة لعام ٢٠١٣ إلى ٣٨ بعثة، باحتساب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في مالي، الممولة عن طريق سلطة الدخول في التزام.

(ج) يعكس عدد البعثات لعام ٢٠١٤ البعثات الـ ٣٤ التي تُلتمس لها موارد في سياق الوثيقة A/68/327. ويبلغ مجموع عدد البعثات ٣٦ بعثة، باحتساب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (A/68/327/Add.7) والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (A/68/327/Add.8).

(د) أعداد الموظفين المدنيين المعتمدين كما ترد في التقارير الرئيسية لسنوات الميزانية اللاحقة.

(هـ) سيصل عدد الموظفين المدنيين المعتمدين إلى ٤ ١٧٩ باحتساب الملاك الوظيفي المعتمد لعام ٢٠١٣ لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (٩٩ وظيفة) بالنظر إلى عدم إدراج هذا الملاك الوظيفي في الوثيقة A/68/327.

(و) يعكس عدد الموظفين المدنيين المقترحين لعام ٢٠١٤ الوظائف المقترحة للبعثات البالغ عددها ٣٤ بعثة المدرجة في الوثيقة A/68/327. وباحتساب الملاك الوظيفي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (٢٢١ وظيفة) والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (١٢٣ وظيفة)، يبلغ مجموع عدد الموظفين المدنيين المقترحين لعام ٢٠١٤ ما عدده ٤ ١٨٩ وظيفة لما عدده ٣٦ بعثة.

(ز) الميزانيات المعتمدة كما ترد في اعتمادات الميزانية النهائية على أساس فترة سنتين.

(ح) تعكس الميزانيتان المعتمدتان لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مجموع الاعتماد المنقح لفترة السنتين كما يرد في الوثيقة A/68/327. ولا تشمل الميزانيتان المعتمدتان الاحتياجات من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في مالي، التي غُطيت الموارد المتعلقة بها من خلال سلطة الدخول في التزام. واستُبعد أيضا اعتماد لإعانة موجهة إلى المحكمة الخاصة لسيراليون.

(ط) الميزانية المقترحة لما عدده ٣٤ بعثة لعام ٢٠١٤ كما ترد في الوثيقة A/68/327. وباحتساب الاحتياجات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (٨٠٠ ٣٩٤ ٥٠ دولار) والبعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (٩٠٠ ٨٢٢ ١١ دولار). يبلغ مجموع الميزانية المقترحة ٦٠٣,٠ مليون دولار لما عدده ٣٦ بعثة.

(ي) النفقات كما ترد في الباب ٣ من الميزانية البرنامجية في فترة السنتين التالية.

(ك) تستبعد النفقات لعام ٢٠١١ الإعانة المخصصة للمحكمة الخاصة لسيراليون.

(ل) تبلغ النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٣ ما قدره ٦٠٢,٩ مليون دولار، باحتساب النفقات المتوقعة لكل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في مالي.

٧ - وزُوّدت اللجنة الاستشارية أيضا، بناء على طلبها، بمعلومات عن النفقات لعام ٢٠١٢، والموارد المعتمدة والنفقات المتوقّعة لعام ٢٠١٣، والموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ لكل بعثة من البعثات السياسية الخاصة الـ ٣٤، بالإضافة إلى ميزانيات ونفقات السنوات الخمس الماضية منذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. **وتطلب اللجنة أن تقدَّم المعلومات التي حصلت عليها إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٤. ولدى استعراض اللجنة الاستشارية لاقتراحات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٤، رأت أن عملية الميزنة قد تحسّنت بوجه عام، حيث يبدو أنها أصبحت تتسم بدقة أكبر مقارنة باتجاهات الإنفاق الماضية والحالية.**

الاعتماد المرصود لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٨ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن اعتمادًا لفترة السنتين قدره ١ ٠٨١ مليون دولار قد رُصد للبعثات السياسية الخاصة، في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مما يظهر نقصانًا قدره ٣٢ مليون دولار عن مبلغ ١ ١١٣ مليون دولار الذي اقترح الأمين العام تخصيصه للبعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/68/7، الفقرات ثانيا-٢ وثانيا-٢٢ إلى ثانيا-٢٧). ووفقًا لما ذكره الأمين العام، يُعزى النقصان البالغ قدره ٣٢ مليون دولار إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧ (انظر الفقرتين ١٤ و ١٥ أدناه).

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضًا، وفقًا لما ذكره الأمين العام، إلى أن مخطط الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لم يأخذ في الحسبان احتياجات ثلاث بعثات هي: مكتبا المبعوثين الخاصين للأمين العام المعنيين بمنطقة الساحل وبمنطقة البحيرات الكبرى (أُنشئ الاثنان بعد إعداد الأمين العام تقريره بشأن مخطط الميزانية) ومكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا (لم يكن من المتوقّع له أن يستمرّ بصفة بعثة سياسية خاصة عند وضع مخطط الميزانية بصيغته النهائية) (انظر A/68/7، الفقرة ثانيا-٢٣). ويرد في المرفق الخامس من التقرير (A/68/327) الذي يرد أدناه موجز له (المرجع نفسه، الفقرات ٧٩-٨٢) قرار الأمين العام تصنيف البعثات السياسية الخاصة الـ ٣٦ بعثات مستمرّة أو جديدة، في سياق اعتماد فترة السنتين البالغ ١ ٠٨١ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

(أ) من الموارد المقترحة البالغة ٥٤٠,٨ مليون دولار لـ ٣٤ بعثة من أصل ٣٦ بعثة، '١' ثمّة مبلغ مقترح قدره ٥٢٠ مليون دولار لعام ٢٠١٤ مخصص لـ ٣١ بعثة يعتبر ضمن الاعتماد المقدّر لفترة السنتين البالغ ١ ٠٨١ مليون دولار والمدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ '٢' ومبلغ مقترح قدره ٢٠,٥ مليون دولار يعتبر اعتمادًا جديدًا يُضاف إلى الاعتماد المقدّر لفترة السنتين للبعثات الثلاث التالية: مكتبا المبعوثين الخاصين للأمين العام إلى منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا (انظر الفقرة ٥ أعلاه).

(ب) موارد لبعثتين جديدتين هما: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ستقدم في إضافتين منفصلتين (انظر الفقرة ٢ أعلاه)

١٠ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٣-٨٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Sect. 3))، سيستمر التعامل مع أي احتياجات إضافية تزيد عن الاعتماد البالغ ١ ٠٨١ مليون دولار، وفقًا لأحكام الفقرة ١١ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في حين يُدرج اعتماد لفترة السنتين للبعثات السياسية الخاصة وتتم الموافقة عليه في الميزانية العادية، فإن ميزانية كل بعثة على حدة تُعرض وتتم الموافقة عليها سنويًا. وبالنظر إلى أن سنة ٢٠١٤ هي السنة الأولى من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لن يكون من الممكن تحديد الاحتياجات الإجمالية من الموارد للبعثات السياسية الخاصة (المستمرة أو الجديدة) ضمن أو بما يفوق الاعتماد المرصود لفترة السنتين البالغ ١ ٠٨١ مليون دولار إلاّ في السنة الثانية من الميزانية البرنامجية (انظر التوصيات لعام ٢٠١٤ الواردة في الفرع الخامس أدناه و A/68/327، المرفق الأول).

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أن الاعتماد البالغ ١٠٨١ مليون دولار المخصص لحسابات البعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين يمثل نسبة ٢٠ في المائة من مجموع الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/68/7، الجدول ثانيا-٤). وزودت اللجنة، بناء على طلبها، بمعلومات عن النسبة المئوية للموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في الميزانيات العادية خلال فترات السنتين الخمس الماضية (انظر الجدول ٢ أدناه).

الجدول ٢

الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة كنسبة مئوية من مجموع الميزانية البرنامجية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

فترة السنتين	البعثات السياسية الخاصة	الميزانية البرنامجية باستثناء البعثات السياسية الخاصة	مجموع الميزانية البرنامجية	النسبة المئوية لحصة البعثات السياسية الخاصة من مجموع الميزانية البرنامجية
	(أ)	(ب)	(ج) = (أ) + (ب)	(د) = (أ)÷(ج)
٢٠٠٤-٢٠٠٥ (الاعتمادات النهائية)[أ]	٣٩٢,٩	٣ ٢٦٢,٩	٣ ٦٥٥,٨	١١
٢٠٠٦-٢٠٠٧ (الاعتمادات النهائية)	٦٥١,٤	٣ ٥٤٢,٤	٤ ١٩٣,٨	١٦
٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الاعتمادات النهائية)	٨٧٧,٠	٣ ٩٢٢,٩	٤ ٧٩٩,٩	١٨
٢٠١٠-٢٠١١ (الاعتمادات النهائية)[أ]	١ ١٩٢,٧	٤ ٢٢٣,٧	٥ ٤١٦,٤	٢٢
٢٠١٢-٢٠١٣ (الاعتمادات النهائية)[أ]	١ ٢٠٤,٤	٤ ١٩٥,٠[ب]	٥ ٣٩٩,٤	٢٢
٢٠١٤-٢٠١٥ (الميزانية المقترحة قبل إعادة تقدير التكاليف)[ج]	١ ٠٨١,١	٤ ٣٢٣,٣[د]	٥ ٤٠٤,٤	٢٠

(أ) الاعتماد المخصص لإعانة المحكمة الخاصة لسيراليون مدرج في إطار الميزانية العادية، باستثناء البعثات السياسية الخاصة (العمود (ب)).

(ب) يعكس هذا الرقم تأجيل إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف بالنسبة لكشوف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين ومعدلات الشواغر لعام ٢٠١٢ وتأجيل إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠١٣ عموما.

(ج) تعكس أرقام الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المستوى المقترح لاعتمادات البعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو الوارد في الوثيقة A/68/6 (Sect. 3)؛ انظر أيضا الفقرتين ٨ و ٩ أعلاه اللتين توفران معلومات عن مجموع البعثات البالغ عددها ٣٦ بعثة في عام ٢٠١٤.

(د) تعكس الميزانية المقترحة، قبل إعادة تقدير التكاليف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الموارد المقترحة بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر A/68/6 (Introduction)، والفقرة ٣ (هـ)).

الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤

١٢ - بلغت الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٤ لـ ٣٤ بعثة من البعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ٣٦ بعثة مبلغا صافيه ١٠٠ ٧٦٢ ٥٤٠ دولار (A/68/327، الفرع الثاني؛ وانظر أيضا الفقرة ٢ أعلاه)، مما يمثل تخفيضا قدره ٣٠٠ ٧٥٧ ١٢ دولار بالمقارنة إلى الموارد المعتمدة في عام ٢٠١٣ البالغة ٤٠٠ ٥١٩ ٥٥٣ دولار. والنسبة المئوية للتوزيع الكلي

للموارد في عام ٢٠١٤ هي كما يلي: المجموعة الأولى، ٦,٨ في المائة؛ المجموعة الثانية، ٦ في المائة؛ المجموعة الثالثة، ٢٦,١ في المائة؛ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ٣٥,٤ في المائة؛ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ٢٥,٧ في المائة (A/68/327، الشكل ١). ويقدم الجدولان ٤ و ٥ من تقرير الأمين العام معلومات عن الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٤ مبوّبة حسب البعثات وفئات الإنفاق الرئيسية. ويتضمن الجدول ٣ أدناه موجزا للاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٤ حسب فئات الإنفاق الرئيسية.

الجدول ٣

موجز الاحتياجات المقدرة حسب فئات الإنفاق الرئيسية[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣			الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			تحليل الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٣٤ ٩٨٣,٠	٢٩ ٤٨٤,٥	٥ ٤٩٨,٥	١٤ ٠٦١,٤	-	١٥ ٦٤٩,٥	(١ ٥٨٨,١)	
ثانيا - الموظفون المدنيون	٦١١ ٨٨٦,٩	٦٦٩ ٥٤٩,٢	(٥٧ ٦٦٢,٣)	٣٠٧ ٠٦٥,٠	-	٢٩٨ ٥٣٦,٢	٨ ٥٢٨,٨	
ثالثا - التكاليف التشغيلية	٥١٨ ٤٦٦,٣	٤٦٥ ٤٤٢,٧	٥٣ ٠٢٣,٦	٢١٩ ٦٣٥,٧	٦ ١٣٠,٦	٢٣٩ ٣٣٣,٧	(١٩ ٦٩٨,٠)	
المجموع (صافي الاحتياجات)	**١ ١٦٥ ٣٣٦,٢**	**١ ١٦٤ ٤٧٦,٤**	**٨٥٩,٨**	**٥٤٠ ٧٦٢,١**	**٦ ١٣٠,٦**	**٥٥٣ ٥١٩,٤**	**(١٢ ٧٥٧,٣)**	

(أ) لا يشملُ: (أ) بعثةَ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وهما بعثتان ستُقدم احتياجات بشأنهما في إضافتين منفصلتين؛ و (ب) مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة في مالي اللذين توقف العمل فيهما خلال عام ٢٠١٣.

١٣ - وعلى النحو المبين في الجدول ٣ أعلاه، يعكس التخفيض البالغ ١٢,٨ مليون دولار في الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤: (أ) انخفاض الموارد تحت بندي التكاليف التشغيلية (١٩,٧ مليون دولار) والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١,٦ مليون دولار)؛ و (ب) زيادة مقترحة تحت بند الموظفين المدنيين (٨,٥ ملايين دولار) (انظر الفقرة ٢٠ أدناه). وترد تفسيرات للفروق في الفقرات من ٩٧ إلى ١٠٦ وفي الجدول ٥ من تقرير الأمين العام. ويفيد الأمين العام بأن التكاليف التشغيلية في سائر البعثات السياسية الخاصة

انخفضت من ٣٠٣,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٢ إلى ٢٣٩,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٣، وإلى ٢١٩,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٤ (A/68/327، الفقرة ٢٨).

الآثار المترتبة على قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨

١٤ - ويفيد الأمين العام بأن ما مجموعه ١٢ جدولا (مطابقا للجداول المتضمنة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥) أُدرج للبعثات السياسية الخاصة التي يطالها أثر يرتبط ارتباطا مباشرا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨ (ثلاثة جداول للمجموعة الأولى وتسعة جداول للمجموعة الثانية). وفضلا عن ذلك، لا يُتوقع أن يترتب على البعثتين السياسيتين الخاصتين المدرجتين في المجموعة الثالثة، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أي أثر يرتبط مباشرة بالقرار ٦٧/٢٤٨ (المرجع نفسه، الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢). ووفقا لما ذكره الأمين العام، لا يفضي أي من الآثار المترتبة إلى تغييرات في حجم النواتج أو أهداف الأداء للبعثات المعنية. ومجالات التغيير الرئيسية في موارد هذه البعثات السياسية الخاصة هي خفض الاعتمادات المخصصة للاستشاريين وسفر الموظفين والخبراء. وتسمح الزيادة في استخدام التداول عن طريق الفيديو بالتخفيف من تأثير هذه التخفيضات.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام عرض آثار التخفيضات المتصلة بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨ في البعثات السياسية الخاصة بنفس الطريقة التي عرض بها هذه الآثار في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. **وتشير اللجنة إلى تعليقاتها بشأن عرض الأمين العام للتخفيضات وما يترتب عليها من آثار في مقاييس الأداء المتوقع، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتكرر اللجنة تأكيد توصيتها بأن يطلب إلى الأمين العام العودة إلى الممارسة المتبعة المبينة في عروض الميزانيات السابقة (انظر A/68/7، الفقرات ٧٢-٧٤).**

السفر

١٦ - يتضمن المرفق الثامن لتقرير الأمين العام معلومات عن الاحتياجات لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لتغطية تكاليف الخبراء والاستشاريين والسفر في مهام رسمية لكل بعثة. وعلى النحو المبين في المرفق، اقترحت تخفيضات إجمالية في تكاليف الخبراء (٣٠٠ ٦٥٦ دولار أو ٤ في المائة)، والاستشاريين (٢٠٠ ٠٠٩ ١ دولار أو ١٥ في المائة)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٤٨٥ ٢ دولار أو ١٤ في المائة) (A/68/327، الفقرات ١٠٣-١٠٥). وفيما يخص سفر الخبراء في إطار المجموعة الثانية، يرجع التغيير في معايير تحديد درجات

سفرهم بالطائرة إلى عملهم بصفة خبراء استشاريين (انظر في الفرع رابعا-باء أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الإشارة في التقرير إلى أن الانخفاض في الاحتياجات تحت بند سفر الخبراء والسفر في مهام رسمية يُعزى في نفس الوقت إلى الانخفاض في احتياجات السفر والتغيير في معايير تحديد درجات السفر بالطائرة للخبراء العاملين بعقود للخبرة الاستشارية، نتيجة لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤ (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٣ و ١٠٥). وطلبت اللجنة إفادتها بتوزيع لتكاليف السفر يبيّن التخفيض الناجم عن النقصان في عدد الرحلات والتخفيضات/الوفورات المتصلة بقرارات الجمعية العامة ٦٥/٢٦٨ و ٦٧/٢٤٨ و ٦٧/٢٥٤، ولكنها لم تتلق تلك المعلومات.

١٧ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية ردا على استفسارها بأنه اقتُرح تخفيض كلي قدره ٢,٥ مليون دولار (١٤ في المائة) في تكاليف السفر في مهام رسمية في عام ٢٠١٤، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠٥ من التقرير A/68/327، مما يعكس أثرا صافيا من حيث تخفيض الاحتياجات لـ ٢٥ بعثة سياسية خاصة وزيادة الاحتياجات لبعثتين. وأبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة أصدرت، بغرض تنفيذ الفقرة ١٤ من الجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤ ألف، الأمر الإداري ST/AI/2013/3 في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ بخصوص سفر موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من المسافرين المأذون لهم في مهام رسمية. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من العوامل الأخرى، منها الاحتياجات التشغيلية وأنماط الإنفاق الفعلي واستخدام التداول عن بُعد أو عن طريق الفيديو، تؤثر أيضا على الاحتياجات المتعلقة بالسفر. وأبلغت اللجنة كذلك أنه بالنظر إلى عدد العوامل التي تحدد الموارد المدرجة في الميزانية لتغطية تكاليف السفر، وعدم وجود نظام مركزي لتتبع الاحتياجات بدرجة التفصيل التي تطلبها اللجنة الاستشارية، ليس من الممكن تصنيف الأثر الناجم عن كل عامل من العوامل التي تسهم في انخفاض الاعتمادات المخصصة للسفر في مهام رسمية في عام ٢٠١٤. **وتأسف اللجنة لعدم استطاعة الأمين العام توفير المعلومات التي طلبتها من أجل إجراء تحليل سليم للاحتياجات من الموارد المتعلقة بالسفر في عام ٢٠١٤. وترى اللجنة أن من المرجح أن يؤدي تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالسفر إلى تحقيق وفورات في بعض البعثات، بينما قد تُحدث توصية اللجنة بخصوص درجة سفر الخبراء في إطار المجموعة الثانية، إذا وافقت عليها الجمعية العامة، أثرا في الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الخبراء في عام ٢٠١٤ انظر الفقرات ٩٨-١٠٠ أدناه). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام الإبلاغ عن الفروق في جميع النفقات المتصلة بالسفر في تقارير الأداء عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.**

الاحتياجات من الوظائف لعام ٢٠١٤

١٨ - يتضمن الجدول ٦ من تقرير الأمين العام (A/68/327) الملاك الوظيفي الكلي المقترح في عام ٢٠١٤ حسب الفئة والرتبة لـ ٣٤ من البعثات البالغ عددها ٣٦ بعثة. ويُقترح ما مجموعه ٨٤٥ ٣ موظفا للبعثات الـ ٣٤ في عام ٢٠١٤، بالمقارنة بما مجموعه ٠٨٠ ٤ موظفا تمت الموافقة عليهم في عام ٢٠١٣. ولا تزال أكبر بعثتين، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (٦٩١ ١ موظفا أو ٤٤ في المائة) وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (٩٥٦ موظفا أو ٢٤,٩ في المائة)، تستأثران بأغلبية وظائف البعثات السياسية الخاصة (المرجع نفسه، الجدول ٦ والشكل الرابع؛ انظر أيضا الفقرتين ٢٩ و ٣٠ أدناه).

١٩ - ويتضمن المرفق السادس من تقرير الأمين العام موجزا للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في عام ٢٠١٤ لكل بعثة من البعثات الـ ٣٤. وتعكس التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في عام ٢٠١٤ انخفاضا صافيا قدره ٢٣٥ وظيفة في ٣٤ بعثة من البعثات الـ ٣٦، ويُقترح أكبر تخفيض في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (٢٤١)، فضلا عن التخفيضات الناجمة عن إغلاق وتصفية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في عام ٢٠١٤ (A/68/327، الفقرة ٩٣). **ويقابل التخفيضات جزئيا اقتراح إنشاء ٢٦ وظيفة في مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى (انظر الفرع رابعا-ألف أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن صافي التخفيض في الوظائف في البعثات السياسية الخاصة في عام ٢٠١٤ لم يتحدد بعدُ، نظرا لأن الأمين العام سيقدم في إضافتين منفصلتين الاحتياجات من الموظفين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (انظر الفقرة ٢ أعلاه).**

٢٠ - ومن المتوقع أن تزداد حصة تكاليف الموظفين المدنيين من الموارد الإجمالية من ٥٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ (A/68/327، الفقرة ٩٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المتوقع حدوث زيادة قدرها ٨,٥ ملايين دولار تحت بند الموظفين المدنيين في البعثات الـ ٣٤، على الرغم من التخفيض المقترح في الوظائف البالغ ٢٣٥ وظيفة. وترد المبررات التي قدمها الأمين العام في الفقرة ٩٨ من تقريره، وتشمل ما يلي: (أ) الزيادة في الموارد المخصصة للوظائف الوطنية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وهذا يُعزى أساسا إلى الأثر المشترك الناجم عن الزيادة في جداول المرتبات، وتطبيق معدلات أدنى للشواغر، والزيادة في التكاليف العامة للموظفين، والزيادة في معدلات بدل الخطر، ويقابل ذلك جزئيا الانخفاض المقترح تحت بند الوظائف الوطنية؛ و (ب) الزيادة

في الاعتماد المخصص لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ويُعزى ذلك أساسا إلى تطبيق معدلات شواغر أدنى لوظائف الموظفين الوطنيين (الرتبة المحلية) والزيادة في معدل بدل الخطر للموظفين الوطنيين؛ و (ج) الزيادات في بعثتين من بعثات المجموعة الأولى، وهما مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى (ما مجموعه ٢٦ وظيفة)، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن (٣ وظائف جديدة).

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة التي شهدتها التكاليف العامة للموظفين بالنسبة إلى الموظفين الوطنيين في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وهي زيادة تعكس حساب التكاليف العامة للموظفين كنسبة قدرها ٣٥ في المائة من صافي المرتبات لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة قدرها ٢٥ في المائة حتى عام ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة لدى استفسارها بأنه ثبت باستمرار أن اعتماد نسبة ٢٥ في المائة غير كاف مقارنة بتكاليف الموظفين العامة الفعلية المتكبدة. **وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن التكاليف العامة للموظفين في جميع البعثات، ولكنها لم تحصل عليها. وتطلب اللجنة موافاتها بالمعلومات عن التكاليف العامة للموظفين في مقترحات ميزانية البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٥.**

٢٢ - ويتضمن المرفق السابع لتقرير الأمين العام معلومات عن معدلات الشغور المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٣، ومعدلات الشغور الفعلية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، ومعدلات الشغور المقترحة لعام ٢٠١٤ للبعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة الثالثة، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويشير الأمين العام إلى أن معدلات الشواغر في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ تُراعي معدلات الشغور الفعلية المسجلة خلال عام ٢٠١٣ وعمليات النشر المقررة (المرجع نفسه، الفقرة ٩٤). وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن معدلات الشغور لكل من هذه البعثات تحت البعثات المعنية في الفرع ''رابعا'' أدناه.

٢٣ - **وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام ينبغي أن يقدم، في مقترحات الميزانية التي سيقدمها في المستقبل، معلومات عن الوظائف الشاغرة، إن وجدت، منذ عامين أو أكثر في البعثات السياسية الخاصة. وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أنه ينبغي، كمسألة تتعلق بالسياسة العامة، إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى أي وظائف تظل شاغرة لمدى عامين أو أكثر وأنه ينبغي تقديم مسوغات للاحتفاظ بها في الميزانية البرنامجية المقترحة. وفيما عدا ذلك، ينبغي أن يُقترح إلغاؤها** (A/68/7،

الفقرة ١٠٧). وتعتقد اللجنة بأن هذه السياسة ينبغي تطبيقها أيضا على احتياجات البعثات السياسية الخاصة من الموظفين.

٢٤ - وهناك وظيفتان مقترحتان في إدارة الشؤون السياسية لعام ٢٠١٤ لتقديم الدعم إلى مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى (للاطلاع على التفاصيل، انظر الفرع رابعا - ألف أدناه). وقُدِم إلى اللجنة الاستشارية لدى استفسارها الجدول ٤ أدناه، الذي يبين العدد المقترح والرتب المقترحة للوظائف الموجودة في المقر في الميزانيات المقترحة لعام ٢٠١٤ لدعم البعثات السياسية الخاصة. ومن بين مجموع الوظائف البالغ ١٨ وظيفة الواردة في الجدول المذكور، اعتُمدت ١٦ وظيفة في ميزانيات البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقييما أجري للقدرة المستخدمة لدعم البعثات السياسية الخاصة من حيث ''مكافئ الدوام الكامل'' الذي يُعرّف بأنه مقدار وقت العمل الذي يعادل عمل موظف واحد بدوام كامل لمدة سنة واحدة. وعلى نطاق جميع الإدارات والمكاتب، وجِد أن هذا المكافئ يصل إلى ٢٣٢ مكافئ دوام كامل. غير أن اللجنة أُبلغت بأن هذا التحليل ليس قطعي الدلالة، لأنه لا يُعرف ما إذا كان هذا الوقت مقدارا زائدا عن يوم عمل كامل أم لا، ومن ثم، فهو لا يوفر أساسا يُستند إليه في تحديد عدد الوظائف المكرسة لدعم البعثات السياسية الخاصة (A/66/7/Add.21، الفقرة ٦٦).

الجدول ٤

الوظائف الموجودة في المقر الممولة من ميزانيات البعثات السياسية الخاصة

البعثة	الإدارة/المكتب	ف-٥	ف-٤	ف-٣	خ ع (د أ)	المجموع
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق						
	إدارة الشؤون السياسية/شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا	صفر	١	٢	صفر	٣
	إدارة الشؤون السياسية/شعبة المساعدة الانتخابية	صفر	١	صفر	صفر	١
	إدارة شؤون السلامة والأمن	صفر	١	صفر	صفر	١
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا						
	إدارة الشؤون السياسية/شعبة أفريقيا الثانية	صفر	١	صفر	١	٢
	إدارة الشؤون السياسية/شعبة المساعدة الانتخابية	صفر	١	صفر	صفر	١
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان						

البعثة	الإدارة/المكتب	ف-٥	ف-٤	ف- ٣	خ ع (ر أ)	المجموع
	إدارة الشؤون السياسية/شعبة المساعدة الانتخابية	صفر	١	صفر	صفر	١
مكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل						
	إدارة الشؤون السياسية/شعبة أفريقيا الثانية	١	١	صفر	صفر	٢
مكتب المبعوثة الخاصة إلى منطقة البحيرات الكبرى						
	إدارة الشؤون السياسية/شعبة أفريقيا الأولى	صفر	١	صفر	١	٢
مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص						
	إدارة الشؤون السياسية/شعبة أوروبا	صفر	١	صفر	١	٢
مكتب الممثل الخاص المشترك المعني بسوريا						
	إدارة الشؤون السياسية/شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا	١	١	صفر	١	٣
المجموع		**٢**	**١٠**	**٢**	**٤**	**١٨**

٢٥ - وفيما يتعلق بدعم البعثات السياسية الخاصة انطلاقا من المقر، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموظفين في إدارة الشؤون السياسية، الذين تمول وظائفهم من ميزانيات البعثات السياسية الخاصة، لا يتبعون مباشرة لرئيس البعثات الميدانية التي يدعمونها، وإنما يتبعون للإدارة نفسها. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظتها بشأن مستوى موارد حساب دعم عمليات حفظ السلام وعدم وجود صلة قابلة للقياس بينه وبين عدد عمليات حفظ السلام وحجمها وتعقيدها (A/67/848، الفقرتان ١٠ و ١١). **وفي هذا الصدد، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تكون هناك صلة بين مستوى قدرات الدعم الموفرة في المقر والحجم العام لأنشطة البعثات، وأن تلك الصلة يجب أن تعكس مجموع الموارد المتاحة.**

ثالثا - ملاحظات وتوصيات عامة

الشكل وطريقة العرض

٢٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه طرأ بعض التحسن على مضمون تقديرات الميزانية لعام ٢٠١٤ وطريقة عرضها، مثل إدراج المرفقات من الرابع إلى الثامن التي تتضمن معلومات تشمل، في جملة أمور، التغييرات في ملاك الموظفين ومعدلات الشغور، بالإضافة إلى توسيع نطاق القسم الفرعي المتعلق بالبيئة التشغيلية في الفرع أولا - واو من التقرير الرئيسي للأمين

العام (A/68/327). ويشير الأمين العام إلى أن الجهود لا تزال تُبذل، تمشيا مع تعليقات اللجنة واقتراحاتها، لتكييف شكل ميزانيات عمليات حفظ السلام وطريقة عرضها والتقيد بهما إلى أقصى حد ممكن عمليا (المرجع نفسه، الفقرة ١٥). **وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل تحسين عرض مقترحاته لميزانية تلك البعثات ومضمونها، وفقا لما طلبته. ومع ذلك، فإن اللجنة ترى أن الأمين العام ينبغي أن يواصل تحسين طريقة عرض مقترحاته لميزانية البعثات السياسية الخاصة ومضمونها وزيادة تحسين اتساق المعلومات المتصلة بها، عن طريق تقديم معلومات مستفيضة بشأن المسائل الشاملة في شكل مماثل لشكل التقرير المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات حفظ السلام، مع تزويد اللجنة بمعلومات مالية تكميلية أكثر تفصيلا، بما في ذلك عن ميزانيتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بغية تيسير نظر الجمعية العامة في تلك المسائل واتخاذ قرارات بشأنها (A/67/604، الفقرة ٢٥)**.

٢٧ - وفيما يتعلق بأطر الميزنة القائمة على النتائج، أبلغت اللجنة الاستشارية، فيما يخص المجموعة المواضيعية الثانية، بأنه يجري القيام باستعراض شامل للباب ذي الصلة من وثيقة الميزانية لمواءمة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنواتج، إلى أقصى حد ممكن، بهدف تطبيق نهج مشترك يتسنى من خلاله دعم كيانات الرصد وكفالة الاتساق في قياس أدائها وإدارته. **وترحب اللجنة بالجهود المبذولة لتحسين عرض أُطر الميزنة القائمة على النتائج في المجموعة الثانية.** غير أن اللجنة تلاحظ أن هناك عددا من الإنجازات المتوقعة لبعض البعثات ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بها لا يزال يفتقر إلى الوضوح والدقة فيما يتعلق بما يمكن للبعثات المعنية أو ما ينبغي لها أن تحققه فيما يخص الولايات والأنشطة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، يمكن جعل مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء أكثر دقة وقابلية للقياس بالنسبة إلى كل من مكتب المبعوثة الخاصة إلى منطقة البحيرات الكبرى والممثل الخاص المشترك المعني بسوريا في إطار المجموعة الأولى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، في إطار المجموعة الثالثة. **وتكرر اللجنة رأيها بأن من الممكن تحسين بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ذات الصلة لكي تُبين بشكل أفضل ما يمكن لكل بعثة من البعثات تحقيقه بنفسها على نحو واقعي، والأنشطة التي يمكن مساءلة البعثة بشأنها (A/67/780، الفقرة ٥). وتعرب اللجنة كذلك عن رأيها بأنه انطلاقا من تصورها لدورها في عملية استعراض الميزانية، فإن الأطر المنطقية بحاجة إلى تحسين إن أُريد لها تمكين الدول الأعضاء من تقييم مدى فعالية تنفيذ الولايات، فضلا عن تلبية الاحتياجات المحددة للأمانة العامة لكي تستخدم هذه الأطر كأدوات للتخطيط والرصد (A/67/604، الفقرة ٢٦)**.

٢٨ - وقد علقت اللجنة الاستشارية على اتساق التسميات التنظيمية المستخدمة في الأمانة العامة لدى نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7، الفقرات ١٣٨-١٤٠). وتلاحظ اللجنة، في استعراضها للميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٤، وجود عدد من حالات عدم الاتساق في تطبيق التوجيهات المتعلقة بالتسميات التنظيمية، كالحالات المسجلة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأبلغت اللجنة بأن هذه البعثة ستصدر التوجيهات ذات الصلة وتقدمها إلى المديرين لتنقيحها واستكمالها. **وتعيد اللجنة التأكيد على أن التوجيهات الحالية يجب أن تُطبق تطبيقا متسقا في جميع البعثات، مع تقديم تفسيرات واضحة لأي خروج عنها.**

اتجاهات التوظيف

٢٩ - وتم تزويد اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات (الجدول ٥) تبين رتب وظائف رؤساء جميع البعثات السياسية الخاصة وأنواع العقود المبرمة معهم. كما أُبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن لدى البعثات الثلاث التالية رؤساء برتبة وكيل أمين عام بعقد على أساس فترة الاستخدام الفعلي، يدعمهم مستشارون خاصون/مبعوثون برتبة أمين عام مساعد (المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، والمبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى).

الجدول ٥

رتب جميع رؤساء البعثات السياسية الخاصة وأنواع العقود المبرمة معهم

البعثة السياسية الخاصة	الرتبة	نوع العقد
المجموعة الأولى		
المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	و أ ع	متفرغ
المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	و أ ع	عقد مبرم على أساس فترة الاستخدام الفعلي
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	و أ ع	متفرغ
المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	و أ ع	عقد مبرم على أساس فترة الاستخدام الفعلي
المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	و أ ع	دولار واحد في السنة
ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	أ ع م	متفرغ
الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا	و أ ع	متفرغ
المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان	و أ ع	متفرغ
المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن	أ ع م	متفرغ

البعثة السياسية الخاصة	الرتبة	نوع العقد
المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل	و أ ع	عقد مبرم على أساس فترة الاستخدام الفعلي
المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى	و أ ع	عقد مبرم على أساس فترة الاستخدام الفعلي
المجموعة الثانية		
شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)[أ]	–	–
المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب	أ ع م	متفرغ
المجموعة الثالثة		
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا[ب]	و أ ع	متفرغ
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	أ ع م	متفرغ
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو	و أ ع	متفرغ
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	أ ع م	متفرغ
لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة[ب]	و أ ع	متفرغ
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	أ ع م	متفرغ
مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	أ ع م	متفرغ
مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان	و أ ع	متفرغ
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا	و أ ع	متفرغ
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	و أ ع	متفرغ
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	و أ ع	متفرغ
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	و أ ع	متفرغ

المختصرات: و أ ع: وكيل أمين عام؛ أ ع م: أمين عام مساعد.

(أ) بالنسبة إلى البعثات السياسية الخاصة في المجموعة الثانية، باستثناء المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، يتولى قيادة كل فريق من شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات منسق يتم اختياره من بين أعضائه. وتبرم مع جميع الأعضاء عقود خبراء استشاريين.

(ب) يعمل رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا رئيسا للجنة المختلطة أيضا.

٣٠ - وتم تزويد اللجنة الاستشارية أيضا لدى استفسارها بمعلومات عن مستويات الملاك الوظيفي للبعثات السياسية الخاصة منذ عام ٢٠٠٨. وتلاحظ اللجنة أن ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤ يبلغ ٣ ٨٤٥ موظفا، بالمقارنة مع العدد الإجمالي للموظفين البالغ ٤ ٩٢٩ موظفا في عام ٢٠٠٨، وذلك بالنسبة إلى البعثات الـ ٣٤ الواردة في الوثيقة A/68/327 و Add.1-6. وتبين مقارنة الوظائف في الرتب العليا بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤

زيادة في عدد الوظائف برتبة أمين عام مساعد (من ١٢ إلى ١٧) وبرتبة مد-٢ (من ٩ إلى ١٣)، في حين ظلت الوظائف برتبة وكيل الأمين العام على حالها (١٦) وانخفضت الوظائف برتبة مد-١ (من ٣٩ إلى ٣٧) (انظر الجدول ٦ أدناه؛ وانظر أيضا الجدول ١ أعلاه). **وترى اللجنة أن الأمين العام ينبغي أن يرصد اتجاهات التوظيف في البعثات السياسية الخاصة.**

الجدول ٦

الاحتياجات من الموظفين برتبة مد-١ وما فوقها من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤

	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١٦	١٢	٩	٣٩
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	١٥	١١	١٣	٣٥
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	١١	١١	١٣	٣٤
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١١	١٢	١٤	١٢	٤٠
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	١٣	١٤	١٥	٣٧
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١٥	١٥	١٤	٣٦
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١٦	١٧	١٣	٣٧

قوة الحراسة التابعة للأمم المتحدة

٣١ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق هي البعثة الوحيدة، حتى الآن، التي نُشرت فيها قوة الحراسة التابعة للأمم المتحدة (يُقترح لعام ٢٠١٤ ما مجموعه ٢٧٢ من أفراد الوحدات التابعين لوحدة الحراسة (انظر A/68/327/Add.5، الفقرة ٦٢). وتلاحظ اللجنة أنه يجري النظر في مواصلة نشر قوة الحراسة التابعة للأمم المتحدة لكل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أذن مجلس الأمن بهذا النشر دعما لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في قراره ٢١٢٤ (٢٠١٣). ولم تُدرج الاحتياجات من الموارد المتعلقة بهذا النشر في الميزانية المقترحة لكنها ستُعرض خلال عام ٢٠١٤ (انظر A/68/327/Add.7، الفقرة ٢٠). وأُبلغت اللجنة أن المجلس قد أحاط علما باقتراح الأمين العام نشر قوة الحراسة دعما لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن من المقرر إجراء النشر الأولي لما عدده ٢٥٠ فردا قبل نهاية عام ٢٠١٣ على أن تتم تغطيته في إطار سلطة الدخول في التزام. **وتلاحظ اللجنة النشر المقرر**

لقوة الحراسة التابعة للأمم المتحدة في أكثر من بعثة سياسية خاصة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق مقترحات الميزانية لعام ٢٠١٥، تحليلا مستفيضا لعملية نشر قوات الحراسة المذكورة في البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك طرائقها ومعاييرها واحتياجاتها من الدعم والمساندة، وكذلك أوجه الاختلاف والتشابه مع عملية نشر القوات في بعثات حفظ السلام.

البعثات المتكاملة

٣٢ - فيما يتعلق بالبعثات المتكاملة، أُبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها عن كيفية تحقيق التكامل حاليا، بأن سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين على نطاق المنظومة، التي اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ والتي تحل محل المبادئ التوجيهية لعملية التخطيط المتكامل للبعثات، تحدد إطار التكامل في منظومة الأمم المتحدة. وتنطبق هذه السياسة في جميع الحالات التي تنشر فيها بعثة من البعثات السياسية الخاصة (أو عملية لحفظ السلام متعددة الأبعاد) إلى جانب فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أو الحالات التي يجري فيها النظر في مثل هذا الوجود. وتضع السياسة أربعة متطلبات دنيا لتحقيق التكامل وهي: (أ) التقييمات الاستراتيجية المشتركة؛ (ب) الرؤية والأولويات والمسؤوليات المشتركة للأمم المتحدة، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي المتكامل؛ (ج) الآليات المتكاملة للمسائل الاستراتيجية والتشغيلية المشتركة في الميدان وفي المقر؛ (د) رصد تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل والإبلاغ عنه على نحو متكامل. وعلاوة على ذلك، تنطبق مبادئ التكامل على البعثات بغض النظر عن الترتيبات الهيكلية للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وهكذا يمكن تحقيق التكامل من النواحي الهيكلية (مثل تولي الوظائف الثلاث لنائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)، والبرنامجية (عن طريق البرامج المشتركة) والاستراتيجية (بتطبيق سياسة التقييم والتخطيط المتكامل).

٣٣ - وبالإشارة إلى المعلومات الواردة في الفقرات من ٦٧ إلى ٧٠ في تقرير الأمين العام، أُبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها عما إذا كان التقييم الاستراتيجي المتكامل، يمكن أن يتوخى وضع استراتيجية للخروج في بداية البعثة، بأمور منها أن التقييم الاستراتيجي يشمل عادة تحليل النزاع والأهداف ذات الأولوية والخيارات الاستراتيجية لمشاركة الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس، في حين أنه يمكن توخي استراتيجية للخروج في التقييم الاستراتيجي الذي يجرى في مرحلة نشر البعثة السياسية الخاصة، فإنه ينظر في ذلك عادة بتفصيل أكبر في الإطار الاستراتيجي المتكامل. ويتكون الإطار من النتائج الرئيسية المنبثقة عن التقييمات المتكاملة، والتحديد الواضح لأولويات توطيد السلام، وجميع المهام البرنامجية

والمجالات التنفيذية التي تتطلب اتباع نهج متكامل، والاتفاق على النتائج والجداول الزمنية والمسؤوليات ووجود إطار مشترك للرصد والإبلاغ. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء تقييم استراتيجي، يسمى أيضا استعراضا استراتيجيا، بعد وقوع تغيير كبير في الوضع أو قبل حدوث تغيير كبير في ولاية البعثة، ويمكن أن يشمل ذلك قرار الشروع في تحول يتطلب استراتيجية للخروج.

التعاون والتنسيق بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني

٣٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام أدرج في تقريره (A/68/327 الفقرات ٤٠-٤٦) معلومات عن تعاون الإدارات الثلاث المعنية على دعم البعثات السياسية الخاصة في المقر، وذلك استجابة لطلب اللجنة (A/67/604، الفقرة ٣٨). وتلاحظ اللجنة من التقرير أن وكلاء الأمين العام الثلاثة، حرصا منهم على التنسيق الوثيق بين الإدارات الثلاث، أرسلوا إلى جميع الموظفين، في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، مذكرة تحدد الخطوات اللازمة لتحسين التعاون والتواصل بين الإدارات الثلاث لتوفير أفضل خدمة ممكنة إلى الأمين العام والدول الأعضاء والوجود الميداني. وتقوم إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية، علاوة على ذلك، باستعراض مشترك لاتفاق مستوى الخدمات القائم المتعلق بالدعم الإداري واللوجستي الذي تقدمه إدارة الدعم الميداني للبعثات الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية، بهدف استكماله ليأخذ بعين الاعتبار الآليات والترتيبات الجديدة في إطار الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن استعراض الاتفاق لا يزال جاريا وأنه لا يعتبر بمثابة وثيقة مالية من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق أي كفاءات أو وفورات، وإنما يقصد منه إبراز التغييرات والتطورات في كلتي الإدارتين وذلك للحفاظ على صلاحية الاتفاق. **وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تحسين التعاون والتنسيق بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام.**

الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني

٣٥ - يقدم الأمين العام، في الفقرات من ٥٢ إلى ٥٦ من تقريره A/68/327، معلومات فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني. ويحدد تقريره المرحلي السنوي الثالث عن استراتيجية الدعم رؤية الوضع النهائي لاستراتيجية تقديم الخدمات على جميع مستويات الدعم: (أ) في مقر الأمم المتحدة؛ (ب) في مركز الخدمات العالمي في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا؛ (ج) في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، بأوغندا؛ (د) داخل البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام. ويشمل تأثير استراتيجية

الدعم على عمليات البعثات السياسية الخاصة وبعض الأنشطة ذات الصلة التي عرضها الأمين العام ما يلي:

(أ) أدى الدعم المقدم من مركز الخدمات العالمي إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في عامها الأول من التشغيل إلى تحقيق وفورات للمنظمة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار من خلال تنسيب ١٥ موظفا يقدمون الدعم للبعثة بالمركز في برينديزي وليس في البعثة في ليبيا (يرد بيان حساب الوفورات في الفقرة ٥٣ من التقرير)؛

(ب) يقدم مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي حاليا خدمات مشتركة لثماني بعثات ميدانية في شرق أفريقيا: ثلاث بعثات تقودها إدارة الشؤون السياسية (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال)؛ وأربع بعثات تقودها إدارة عمليات حفظ السلام (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان)؛ ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يقدم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأضفي الطابع المركزي على الصعيد الإقليمي على العناصر الخاصة بالمعاملات وغير المرتبطة بمكان معين والمتعلقة بالموارد البشرية والشؤون المالية والحركة والمراقبة المتعددي الوسائط، ونقل الأفراد والبضائع، والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، سيسهم كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بمبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ ١٥٥ دولار في الموارد التشغيلية لمركز الخدمات الإقليمي خلال الفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤؛

(ج) تقوم إدارة الدعم الميداني بتقييم مختلف ''الخدمات المشتركة'' ونماذج الدعم، بما في ذلك مركز الخدمات العالمي ومركز الخدمات الإقليمي ومكتب الدعم المشترك في الكويت، وحالات التعاون بين البعثات في مجال الدعم الميداني. وتهدف هذه الجهود إلى تحديد الفرص والمعايير لتحسين تقديم الخدمات إلى العمليات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك بدء العمليات في البعثتين الجديدتين في الصومال (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال التي تقودها إدارة الشؤون السياسية) وفي مالي (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام)؛

(د) فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة تقديم خدمات الدعم التشغيلي للبعثات الميدانية في عمليات الشراء والاقتناء، سيُقدم بيان شامل عن آخر تطورات المبادرة في الجزء الثاني المستأنف للدورة الثامنة والستين، وذلك في سياق الاستعراض العام لتقرير الأمين العام عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن إدارة الدعم الميداني، بالنسبة للتقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، تعتزم بيان النهج العام الذي تتبعه في تقديم الخدمات المشتركة في البعثات الميدانية. وعلى وجه الخصوص، تسعى الإدارة إلى عرض النهج الذي تقترحه لتحقيق ما يلي: (أ) تعزيز أدوات الإدارة والرقابة المشتركة لتقديم الخدمات المشتركة دعما لتوحيد الخدمات وتحسينها، (ب) تحديد البنية المثلى العالمية للخدمات المشتركة من خلال بيان الجدوى لتوسيع فوائد تقديم الخدمات المشتركة إلى جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وسيشمل هذا التحليل إمكانات نظام أوموجا في المستقبل. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات أكثر شمولا عن فوائد الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني للبعثات السياسية الخاصة في تقريره المرحلي السنوي عن استراتيجية الدعم.**

مكتب الدعم المشترك في الكويت

٣٧ - يشير الأمين العام إلى أنه، منذ الافتتاح الرسمي لمكتب الدعم المشترك في الكويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، يشير التقدم على النحو المقرر في إدماج موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وعملياتهما في كيان واحد موحد يركز على خدمة زبائنه (A/68/327، الفقرات ٥٧-٦١). وسيظل المكتب جزءا لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، يمول تمويلاً مشتركاً من خلال الميزانيتين المقررتين للبعثتين، وسيكون قابلا للتوسع حسب احتياجات البعثتين. ومن بين الوظائف المقترحة للمكتب لعام ٢٠١٤ البالغ عددها ٨٦ وظيفة، تمول ٤٤ وظيفة من ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان و ٤٢ وظيفة من ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتظل البعثتان مسؤولتين عن أداء المكتب.

٣٨ - ويقدم الأمين العام في الفقرات من ٦٢ إلى ٦٦ من تقريره (A/68/327) معلومات في إطار تحليل التكاليف والمنافع. ويفيد في تقريره بأن هناك وفورات ناتجة عن انخفاض تكاليف الموظفين الدوليين في الكويت مقارنة بأفغانستان والعراق. وعلاوة على ذلك، يوجد لدى قسم الموارد البشرية التابع لمكتب الدعم المشترك في الكويت ما يلزم من القدرات

والإمكانيات لدعم البعثتين المستفيدتين حاليا، بالإضافة إلى بعثات صغيرة إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ومن ثم، فقد كان من النتائج الإيجابية لإنشاء المكتب تفويض السلطة إليه لدعم مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، في حدود الموارد المتاحة. **وترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يقدم معلومات كافية عن تكاليف ومنافع المكتب. فبعض مجالات التحسين التي اعتبرها الأمين العام نتيجة لإنشاء مكتب الدعم المشترك في الكويت، مثل مراجعة وتبسيط إجراءات الأعمال وإدارة العمليات في ضوء مؤشرات الأداء على سبيل المثال، مماثلة للتحسينات في جميع البعثات والمكاتب. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم كامل تكاليف ومنافع المكتب في ميزانية البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٥.**

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام أشار في آخر تقرير له عن الاستعراض العام لعمليات حفظ السلام إلى أنه، بالنسبة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، سيركز على تحقيق التكامل والفعالية بصورة كاملة لعمليات الموارد البشرية والمعاملات المالية التي نُقلت إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي قبل اقتراح إنشاء مراكز إضافية (A/67/723، الفقرة ١٤٣). **وترى اللجنة، أن إنشاء وتطوير مكتب الدعم في الكويت يتناقض على ما يبدو مع هذا البيان، نظرا لأن المكتب يؤدي وظائف ولديه ترتيبات مماثلة لترتيبات مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وتشير اللجنة إلى قرارات الجمعية العامة بشأن إمكانية إنشاء مراكز إقليمية إضافية (القرار ٦٤/٢٦٩، الجزء سادسا، الفقرة ٢٥، والقرار ٦٦/٢٦٤، الفقرة ٥٨)، وتوصي بأن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تبريرا كاملا بشأن هذه المسألة في تقرير الاستعراض المقبل عن عمليات حفظ السلام.**

خدمات الدعم

٤٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من وثائق الميزانية أنه تُسترد تكاليف خدمات الدعم المقدمة لبعض البعثات وتقدم هذه الخدمات لبعضها الآخر مجانا. وطلبت اللجنة توضيحات فأبلغت، في جملة أمور، بأن الخدمات التي تقدمها بعثات أو مكاتب أخرى خارج المقر إلى البعثات السياسية الخاصة التي تدعمها إدارة الشؤون السياسية تكون بالمجان، إذا لم يتكبد المكتب الذي يقدم الخدمات تكلفة إضافية. وفي حالة وجود تكاليف إضافية، تتحمل البعثة الطالبة هذه التكاليف الإضافية (على سبيل المثال، إذا سافر المبعوث الخاص إلى بلد توجد فيه بعثة سياسية خاصة أو بعثة لحفظ السلام، يمكن للبعثة الميدانية تخصيص ما يتوافر في البعثة من سائقين وسيارات للمبعوث الخاص، نظرا لأن البعثة تمتلك المركبات بالفعل وتتعاقد مع

السائقين بالفعل. غير أنه ستحمَّل على ميزانية المبعوث الخاص أي تكاليف مترتبة عن العمل الإضافي للسائقين أو وقود المركبات).

٤١ - واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضا عن الكيفية التي سيتم بها تسجيل المبالغ المستردة مقابل خدمات الدعم في سياق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأبلغت اللجنة أنه في ظل المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة المطبقة حاليا، تقيد للمردودات تسديدات من النفقات الفعلية المتكبدة في الحسابات التي خصمت منها في الأصل إذا تم تلقي المبالغ المستردة في الفترة المالية نفسها؛ أما المبالغ المستردة في الفترة المالية الحالية من النفقات الفعلية المتكبدة في فترات مالية سابقة فتقيَّد باعتبارها إيرادات متنوعة. إلا أنه، في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ترد النفقات المتكبدة والمبالغ المستردة بشكل منفصل في البيانات المالية. وعلى أساس الاستحقاق الكامل للمحاسبة في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تسجل الإيرادات في الفترة المالية التي تقدم فيها المنظمة الخدمات ويحق لها تلقي المبالغ المسددة لتغطية النفقات التي تتكبدها، بغض النظر عن موعد تلقي أو دفع النقد أو ما يعادله.

٤٢ - وترى اللجنة الاستشارية أنه، توخياً لشفافية الميزانية ودقتها، ينبغي تسجيل كل ما يقدم للبعثات السياسية الخاصة من خدمات دعم يمكن قياسها والإبلاغ عنه في تقارير الأداء.

رابعا - توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد

ألف - المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والمبعوثون الشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

٤٣ - يتضمن التقرير الرئيسي للأمين العام مجموع الاحتياجات من الموارد للبعثات السياسية الخاصة الإحدى عشرة المندرجة ضمن المجموعة المواضيعية الأولى (A/68/327، الجدولان ٤ و ٦). وبينما ترد الاحتياجات من الموارد لعشر بعثات سياسية خاصة في الوثيقة A/68/327/Add.1، يرد مقترح الموارد المطلوبة لمكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا في الوثيقة A/68/327/Add.6 (انظر الفقرات ٧١ إلى ٩١ أدناه). وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها بهذا الشأن، بأن سبب إصدار الميزانية المقترحة لمكتب الممثل الخاص المشترك المعني بسوريا في شكل إضافة مستقلة يعزى إلى كون قرار نقل المكتب من القاهرة إلى جنيف اتخذ في أواخر شهر آب/أغسطس ٢٠١٣، فتقرر من ثم عدم تأخير إصدار تقرير الميزانية للبعثات المتبقية ضمن المجموعة المواضيعية الأولى (A/68/327/Add.l).

الجدول ٧

موجز الاحتياجات من الموارد للمجموعة المواضيعية الأولى[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٢-٢٠١٣			احتياجات عام ٢٠١٤		مجموع احتياجات عام ٢٠١٣	الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة		
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	٢ ٥٤٧,٠	٢ ٢٨٠,٧	٢٦٦,٣	١ ٣٦٣,٤	٤,٣	١ ٣٩٧,٨	(٣٤,٤)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	٧ ٠٧١,٧	٦ ٥١١,٣	٥٦٠,٤	٣ ٣٨٨,٤	–	٣ ٥٥١,٥	(١٦٣,١)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٤ ٨٤٣,٦	٤ ٦٩٤,٨	١٤٨,٨	٢ ٤٣٥,٦	–	٢ ٤٩٧,٣	(٦١,٧)
المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	١ ٣١٤,٠	١ ٠٣٨,٢	٢٧٥,٨	٦٥٧,٦	–	٦٧٦,٦	(١٩,٠)
المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	١ ٤٦٥,٦	١ ٢٥٨,٥	٢٠٧,١	٧٢٣,٦	٢,٦	٧٤٢,٧	(١٩,١)
ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	٤ ٥٢٤,١	٤ ١٠٠,٣	٤٢٣,٨	٢ ١٩٣,١	–	٢ ٣٣٩,٨	(١٤٦,٧)
مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان	٢ ٩٧٠,٥	٢ ٨٥٥,٣	١١٥,٢	١ ٦٧٢,٧	–	١ ٨٠٨,٦	(١٣٥,٩)
مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن	٥ ٥٩٦,٥	٥ ٤٤٣,١	١٥٣,٤	٤ ٣٣٢,٢	–	٣ ٦٠٧,٦	٧٢٤,٦
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل	٣ ٦٢٤,٠	٣ ٦٢٤,٠	–	٣ ٤٦٩,٤	–	٣ ٦٢٤,٠	(١٥٤,٦)
مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى	–	–	–	٤ ٦٦٨,٨	٢٨٣,٠	–	٤ ٦٦٨,٨
المجموع	**٣٣ ٩٥٧,٠**	**٣١ ٨٠٦,٢**	**٢ ١٥٠,٨**	**٢٤ ٩٠٤,٨**	**٢٨٩,٩**	**٢٠ ٢٤٥,٩**	**٤ ٦٥٨,٩**

(أ) لا يشمل الاحتياجات من الموارد لمكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا.

٤٤ - على النحو المبين في الجدول ٧ أعلاه، يصل صافي الموارد المقترحة للبعثات العشر المندرجة ضمن المجموعة المواضيعية الأولى لعام ٢٠١٤ إلى ما قدره ٨٠٠ ٩٠٤ ٢٤ دولار، ما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٦٥٨ ٤ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٣. وتعزى الزيادة في الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ إلى احتياجات مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، الذي أنشئ في آذار/مارس ٢٠١٣ وجرى تمويله خلال تلك السنة بموجب سلطة الالتزام الممنوحة للأمين العام بمقتضى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٦ بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٨). أما النقصان الصافي البالغ ٩٠٠ ٩ دولار على صعيد البعثات التسع المستمرة، فقد نجم عن الزيادة البالغة ٦٠٠ ٧٢٤ دولار لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن (انظر الفقرة الفقرتين ٤٧(ج) و ٤٨ أدناه)، التي قوبلت بتخفيضات على صعيد الثماني بعثات الأخرى المندرجة ضمن المجموعة.

٤٥ - وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، يتوقع أن تبلغ النفقات لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ما قدره ٢٠٠ ٨٠٦ ٣١ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لفترة السنتين البالغة ٠٠٠ ٩٥٧ ٣٣ دولار، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق رصيد حر متوقع قدره ٨٠٠ ١٥٠ ٢ دولار. ويعزى الفرق البالغ ٨٠٠ ١٥٠ ٢ دولار أساسا إلى انخفاض الاحتياجات لأسباب منها (أ) أنه بالنسبة إلى المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص (٤٠٠ ٥٦٠ دولار)، ارتفع معدل الشغور عما كان مدرجا في الميزانية وانخفضت النفقات تحت بنود الخبراء الاستشاريين والاتصالات واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى؛ (ب) وبالنسبة إلى ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية (٨٠٠ ٤٢٣ دولار)، انخفضت تكاليف السفر في مهام رسمية عما كان مدرجا في الميزانية نتيجة تخفيض عدد اجتماعات الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٢ و ١٣٩). وترد معلومات عن الفروق المتعلقة بالبعثات في الشق المتعلق بكل بعثة على حدة في تقرير الأمين العام (A/68/327/Add.1).

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

٤٦ - يرد في الجدول ٨ أدناه بيان الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣، وحالة شغور الوظائف في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والاحتياجات المقترحة من الموظفين لعام ٢٠١٤ للبعثات البالغ عددها ١٠ بعثات مندرجة ضمن المجموعة الأولى.

الجدول ٨

المجموعة المواضيعية الأولى: الاحتياجات من الموظفين[أ]

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	٥ (١ و أ ع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ))	–	٥ (١ و أ ع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ))	–	–	–
المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	١٩ (١ و أ ع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ خ م، ٤ خ ع (ر أ)، ٣ ر م)	–	١٩ (١ و أ ع، ١ مد-٢، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ١ خ م، ٣ خ ع (ر أ)، ٥ ر م)	–	–	٢ (١ خ م إلى ر م، ١ خ ع (ر أ) إلى ر م)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع جرائم الإبادة الجماعية	١٠ (١ و أ ع، ١ أ ع م، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	١ (١ ف-٣)	١٠ (١ و أ ع، ١ أ ع م، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	–	–	–

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	٢ (١ و أ ع، ١ ف-٣)	–	٢ (١ و أ ع، ١ ف-٣)	–	–	–
المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٣ (١ و أ ع، ١ ف-٤، ١ خ ع (ر أ))	١ (١ ف-٤)	٣ (١ و أ ع، ١ ف-٤، ١ خ ع (ر أ))	–	–	–
ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	٧ (١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (ر أ))	١ (١ ف-٤)	٧ (١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (ر أ))	–	–	–
مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان	٩ (١ و أ ع، ١ مد-١، ٢ ف-٤، ١ ف-٢، ١خ ع (ر أ)، ٢ م و ف، ١ ر م)	٢ (٢ م و ف)	٨ (١ و أ ع، ١ مد-١، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ م و ف،١ ر م)	–	١ (١ خ ع (ر أ))	١ (١ ف-٢ إلى ف-٣)
مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن	١٥ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)، ١ م ف و، ٦ ر م)	٤ (١ ف -٤، ١ ف-٣، ١ م ف و، ١ ر م)	١٨ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ م، ١ خ ع (ر أ)، ١ م ف و، ٦ ر م)	٣ (١ ف -٤، ٢ خ م)	–	–
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل	١٥ (١ و أ ع، ١ مد-٢، ٣ ف-٥، ٥ ف -٤، ٣ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	٨ (١ مد-٢، ٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣)	١٦ (١ و أ ع، ١ أ ع م، ٣ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ م و ف، ٣ ر م)	١ (١ ر م)	–	٤ (١ مد-٢ إلى أ ع م، ١ ف-٤ إلى م و ف، ٢ خ ع (ر أ) إلى ر م)
مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى	–	٧ (٢ ف-٥، ٢ ف-٣، ٣ ر م)	٢٦ (١ و أع، ١ أ ع م، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٥ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ م، ٢ خ ع (ر أ)، ١ م و ف، ٧ ر م)	٢٦ (١ و أع، ١ أ ع م، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٥ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ م، ٢ خ ع (ر أ)، ١ م و ف، ٧ ر م)	–	–

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م: الرتبة المحلية؛ م و ف: موظف وطني من الفئة الفنية؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

(أ) لا تشمل الاحتياجات من الموظفين لمكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا (انظر الفقرات ٧١ إلى ٩١ أدناه).

٤٧ - تشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين لعام ٢٠١٤ في إطار المجموعة الأولى ما يلي (المرجع نفسه، الفقرات ٤٤، و ١٦٦، و ١٩١-١٩٤، و ٢٢٠، و ٢٤٥-٢٤٧):

(أ) المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص (إعادة تصنيف وظيفتين): إعادة تصنيف وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية (موظف أمن) إلى الرتبة المحلية (مساعد لشؤون الأمن)، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظيفة من الرتبة المحلية (مساعد إداري)؛

(ب) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان: (إعادة تصنيف وظيفة واحدة وإلغاء وظيفة واحدة): إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٢ (مساعد خاص للمبعوث الخاص/الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي) إلى الرتبة ف-٣، وإلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في نيويورك، في أعقاب نقل المبعوث الخاص (والمساعد الخاص) من نيويورك إلى أديس أبابا، الذي تم تعيينه أيضا ممثلا خاصا للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي؛

(ج) مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن (٣ وظائف جديدة): إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ (موظف لشؤون الإعلام)؛ ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية (موظفا أمن)، جرى اقتراحهما تمشيا مع تقييم الحالة الأمنية الذي اضطلعت به إدارة شؤون السلامة والأمن؛

(د) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل (إعادة تصنيف ٤ وظائف وإنشاء وظيفة جديدة واحدة) (انظر الفقرات من ٤٩ إلى ٥٦ أدناه)؛

(هـ) مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى (٢٦ وظيفة جديدة) (انظر الفقرات من ٥٧ إلى ٦٠ أدناه).

٤٨ - **توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات في ملاك الموظفين التي اقترح الأمين العام إجراءها لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن.** وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن الاحتياجات من الموظفين ذات الصلة بمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل وبمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في الفقرات من ٤٩ إلى ٦٠ أدناه.

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل

٤٩ - سوف يشترك مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل في مكان العمل مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في داكار بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويشير الأمين العام إلى أن عملية نقل الموظفين المقررة من روما إلى داكار ستتيح لمكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية في داكار، المشاركة بقوة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، سيظل مقر المبعوث الخاص كائنا في بولونيا، إيطاليا، بموجب عقد مبرم ''على أساس فترة الاستخدام الفعلي'' (المرجع نفسه، الفقرتان ٢١٣ و ٢١٤؛ وانظر أيضا الفقرة ٥٥ أدناه).

٥٠ - وفيما يتعلق بنقل مكتب المبعوث الخاص من روما إلى داكار، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها كانت قد أوصت بالنظر في إجراء هذا النقل لأن وجود المكتب بالقرب من المنطقة أو داخلها سوف يمكّنه من المشاركة والتنسيق الكاملين مع العديد من مكاتب/كيانات الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية الموجودة في المنطقة التي تعالج قضايا مماثلة، وسيتيح كذلك للمكتب تحسين تبادل الخبرات والتحليلات السياسية وتقديم التقارير عن التطورات الحاصلة في المنطقة. وترى اللجنة أن الاشتراك في موقع واحد مع أحد مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة، على سبيل المثال مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، من شأنه أن يتيح لمكتب المبعوث الخاص الاستفادة من خبرته في شؤون المنطقة، وكذلك من الهياكل الأساسية وسبل الدعم المتوافرة لدى المكتب، وهو ما سيؤدي إلى خفض الاحتياجات من الدعم الفني والإداري والسفر في مهام رسمية والمرافق والتكاليف التشغيلية الأخرى (A/67/604/Add.3، الفقرة ١٢). **وترحب اللجنة الاستشارية بقرار نقل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل ليكون في منطقة الساحل، وفقا لما كانت اللجنة قد أوصت به من قبل. وتتوقع اللجنة أن يكفل الأمين العام أن يؤدي نقل المكتب إلى المنطقة واشتراكه في موقع واحد مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا إلى تحقيق المزيد من أوجه التآزر والكفاءة.**

٥١ - ويقترح الأمين العام ما مجموعه ١٦ وظيفة (١ وكيل أمين عام، ١ أمين عام مساعد، ٣ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ موظف وطني من الفئة الفنية، ٣ من الرتبة المحلية) (A/68/327/Add.1، الفقرتان ٢١٩ و ٢٢٠). وتشمل التغييرات المقترحة في الملاك الوظيفي ما يلي:

(أ) إعادة تصنيف أربع وظائف: ١ مد-٢ إلى أمين عام مساعد (رئيس المكتب)، ١ ف-٤ إلى وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية (موظف إداري)، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى الرتبة المحلية (مساعد إداري)؛

(ب) إنشاء وظيفة واحدة إضافية من الرتبة المحلية (مساعد إداري).

٥٢ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف إداري إلى وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظيفتين من الرتبة المحلية.**

٥٣ - وفيما يتعلق بإعادة تصنيف وظيفة مد-٢ إلى رتبة أمين عام مساعد (رئيس المكتب)، طلبت اللجنة الاستشارية تقديم توضيحات بشأن توزيع الأدوار بين المبعوث الخاص والنائب الجديد المقترح برتبة أمين عام مساعد، وما إذا كان الترتيب المقترح بأن يكون في المكتب موظف واحد برتبة وكيل أمين عام وموظف برتبة أمين عام مساعد، سيظل قائما طوال عام ٢٠١٤. وأُبلغت اللجنة بأن المبعوث الخاص سيواصل حشد الدعم الدولي والعمل مع مصرف التنمية الأفريقي على إنشاء صندوق لتمويل الإجراءات يستهدف مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية التي تعاني نقصا في التمويل في منطقة الساحل. غير أن دور المبعوث الخاص سينتهي تدريجيا في عام ٢٠١٤ مع انتقال البعثة من مرحلة التخطيط لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل إلى مرحلة تنفيذها. وبناء على طلب من الأمين العام، وافق المبعوث الخاص على تمديد عقده حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وكذلك على مساعدة الأمم المتحدة في إبقاء الاهتمام الدولي متركزا على منطقة الساحل، متى اقتضى الأمر ذلك خلال عام ٢٠١٤.

٥٤ - وفيما يتعلق بالخَلَف الذي سيتولى المسؤوليات المنوطة بالمبعوث الخاص، أُبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، أن الأمين العام لا يتوخى في هذه المرحلة تعيين خَلَفٍ برتبة وكيل أمين عام، وأن رئيس المكتب المقترح برتبة أمين عام مساعد قد يتولى تلك المسؤولية، بالتنسيق مع وجود الأمم المتحدة في المنطقة، من أجل كفالة استمرار القيادة بما في ذلك التوجيه الذي تقدمه القيادة العليا، والمشاركة السياسية على جميع المستويات المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية بنجاح. **واستنادا إلى المعلومات المقدمة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب من الرتبة مد-٢ إلى رتبة أمين عام مساعد.**

٥٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، استنادا إلى المعلومات المقدمة إليها، أن المبعوث الخاص يعمل بموجب عقد ''على أساس فترة الخدمة الفعلية''، ويُتوقع الاستعانة به بنسبة ٥٠ في المائة

من الوقت. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأن الإنهاء التدريجي لدور المبعوث الخاص لم يكن معروفا وقت إعداد الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤. **واعتبارا للإنهاء التدريجي المتوخى لدور المبعوث الخاص بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة للوظيفة برتبة وكيل الأمين العام وفقا لذلك.**

٥٦ - وفيما يتعلق بالوظيفة الجديدة المقترحة لمساعد إداري، تلاحظ اللجنة الاستشارية استنادا إلى تقرير الأمين العام (A/68/327/Add.1) أن مكتب المبعوث الخاص سيستفيد في عام ٢٠١٤ من الدعم اللوجستي ودعم الهياكل الأساسية المتوافرين في الموقع عقب مشاطرته مكان العمل مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، وسيضاف إلى ذلك الدعم الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات العالمي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠٥). **ومع أخذ الوظيفتين الحاليتين للمساعدين الإداريين وقدرة الدعم المتاحة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في الاعتبار، لا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة إضافية لمساعد إداري من الرتبة المحلية.**

مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى

٥٧ - اقترح الأمين العام ما مجموعه ٢٦ وظيفة (١ وكيل أمين عام، ١ أمين عام مساعد، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٥ ف-٤، و ٣ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ١ موظف وطني من الفئة الفنية، ٧ من الرتبة المحلية)، ويشمل ذلك الوظائف التالية الموجودة في ثلاثة مواقع منفصلة (المرجع نفسه، الفقرات ٢٤٥-٢٤٧). وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، خريطة تنظيمية لمكتب المبعوثة الخاصة، وهي ترد في المرفق الأول لهذا التقرير

(أ) دبلن (٣ وظائف): المبعوثة الخاصة (وكيل الأمين العام، تعمل ''على أساس فترة الخدمة الفعلية'')، والمساعد الخاص (ف-٤)، و ١ مساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

(ب) نيروبي (٢١ وظيفة): ١٤ وظيفة فنية (المستشار الخاص (أمين عام مساعد)، رئيس الديوان (مد-١)، كبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥)، موظفون للشؤون السياسية (١ برتبة ف-٤ و ٢ برتبة ف-٣)، وكبير موظفي الشؤون الاقتصادية (ف-٥)، وكبير مستشاري الشؤون الجنسانية (ف-٥)، وكبير موظفي البرامج (ف-٥)، وموظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤)، وموظف لشؤون الإعلام (ف-٤)، ومساعد شخصي للمستشار الخاص (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعدان إداريان (٢ من الرتبة المحلية)، و ٧ وظائف في عنصر الدعم (موظف تنسيق شؤون الأمن (ف-٣)، وموظف إداري

(موظف وطني من الفئة الفنية)، ومساعدان لشؤون الموارد البشرية (٢ من الرتبة المحلية)، ومساعد مالي (من الرتبة المحلية)، وسائقان (٢ من الرتبة المحلية).

(ج) نيويورك (وظيفتا دعم): موظف للشؤون السياسية (ف-٤)، ومساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

٥٨ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه، في عام ٢٠١٣، من أصل ١٩ وظيفة مأذونا بها (٣ وظائف في دبلن، و ١٤ وظيفة في نيروبي، ووظيفتان في نيويورك)، شُغلت ١٣ وظيفة اعتبارا من ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (٢ في دبلن، و ٩ في نيروبي و ٢ في نيويورك).

٥٩ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، لدى الاستفسار، أنه خلال الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قضت المبعوثة الخاصة ما مجموعه ٩٢,٥ يوما (٤٢ في المائة من وقتها) في العمل لصالح الأمم المتحدة، ويشمل ذلك ٣٩,٥ يوم عمل في دبلن و ٥٣ يوما بالخارج، بما في ذلك القيام بزيارات إلى المنطقة والسفر إلى نيويورك لتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن. ومن المتوقع أن تقضي المبعوثة الخاصة في عام ٢٠١٤ نسبة ٥٠ في المائة من وقتها في العمل بصفة مبعوثة خاصة، أي ما يعادل ١٧٧ يوما، وستهدف إلى قضاء ٦٠ في المائة من ذلك الوقت (١٠٦ أيام) خارج دبلن.

٦٠ - **ومع مراعاة عدد الوظائف والمهام ذات الصلة المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٤، لا سيما وظيفة برتبة أمين عام مساعد، إضافة إلى وظيفة المبعوث الخاص برتبة وكيل الأمين العام، وأيضا القدرات الموجودة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وإدارة الشؤون السياسية، لا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الخمس التالية:** (أ) **مساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في نيويورك؛ و** (ب) **مساعد إداري (الرتبة المحلية)، ومساعد للموارد البشرية (الرتبة المحلية)، وموظف للشؤون السياسية (ف-٣)، ورئيس الديوان (مد-١) في نيروبي. وتوصي اللجنة بأن يتولى كبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥) مهام رئيس الديوان. كذلك توصي اللجنة بأن ينظر المكتب في التعاون على نحو أوثق مع البعثات في المنطقة، لا سيما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٣ موظفا للشؤون السياسية و ٦٣ موظفا لشؤون حقوق الإنسان) ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي (٤ موظفين للشؤون السياسية و ٦ موظفين لشؤون حقوق الإنسان). وتوصي اللجنة بالموافقة على ٢١ وظيفة من أصل الوظائف الـ ٢٦ التي يقترح الأمين العام تخصيصها للمكتب.**

معدلات الشغور

٦١ - فيما يتعلق بمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، تلاحظ اللجنة الاستشارية بناء على المعلومات المقدمة أنه لم يطبَّق أي عامل شغور على اعتمادات عام ٢٠١٤ بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين، حيث يُتوقع شغل جميع الوظائف طوال السنة. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن معدلات الشغور الفعلي، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بلغت ٢٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٢٨,٦ في المائة للموظفين الوطنيين. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه يقترح أن توافق الجمعية العامة على إنشاء ثلاث وظائف جديدة في المكتب في عام ٢٠١٤ (انظر الفقرة ٥ (ج) أعلاه). **واعتبارا لمعدلات الشغور الحالية وأيضا الوقت المطلوب عادة لاستقدام الموظفين، توصي اللجنة الاستشارية بتطبيق عامل شغور بنسبة ١٠ في المائة على الاعتمادات المخصصة لكل من الموظفين الدوليين والوطنيين عام ٢٠١٤.**

٦٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُقترح رصد اعتماد قدره ٨٠٠ ٠٠٢ ١ دولار لبند الموظفين الدوليين في مكتب المستشار الخاص المعني بميانمار، في حين كانت المصروفات الفعلية أقل من ذلك بكثير في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على النحو المبين في الجدول ٩ أدناه. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن انخفاض النفقات عما كان مدرجا في الميزانية للموظفين الدوليين في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، يعكس الشواغر الواقعة والدرجات الفعلية ضمن الرتب والحالة الزوجية/حالة الإعالة للموظفين، التي يستند إليها في دفع مرتباتهم. وأبلغت اللجنة أيضا أنه لم يطبق أي عامل شغور في تقدير الميزانية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وأنه من المفترض أن تُشغل جميع الوظائف لكامل الفترة في عام ٢٠١٤. **وتطلب اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، وقت نظرها في ميزانية عام ٢٠١٤، أحدث المعلومات عن معدل شغل الوظائف في مكتب المستشار الخاص وعن حالة التوظيف، عند الاقتضاء.**

الجدول ٩

الميزانية والنفقات للموظفين الدوليين لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(بدولارات الولايات المتحدة)

	مبلغ الميزانية	النفقات الفعلية/المتوقعة	الفرق: نقص النفقات
٢٠١٢	٨٥٣ ٠٠٠	٧٤٤ ١٠٠	١٠٨ ٩٠٠
٢٠١٣	٩٨١ ٩٠٠	٧٩١ ٦٠٠	١٩٠ ٣٠٠

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٦٣ - زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن التكاليف التشغيلية للمجموعة الأولى، التي ترد في الجدول ١٠ أدناه، وتشمل الاعتمادات والنفقات المقدرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٤.

الجدول ١٠

المجموعة المواضيعية الأولى: التكاليف التشغيلية[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣			احتياجات عام ٢٠١٤		تحليل الفروق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق نقص (زيادة) في النفقات	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣	الفرق
فئة الإنفاق	١	٢	٣=١-٢	٤	٥	٦	٧=(٤)-(٦)
التكاليف التشغيلية							
الخبراء الاستشاريون	٢٠٦٩,٨	١٦٤٦,٧	٤٢٣,١	١٣٢٣,٣	–	١٤٥٣,٤	(١٣٠,١)
السفر في مهام رسمية	٦٧٦٥,١	٦٦١٩,٧	١٤٥,٤	٣٩٩٠,٩	–	٣٩٩٠,٦	٠,٣
المرافق والهياكل الأساسية	٢١٨٨,٠	٢٥٣٨,١	(٣٥٠,١)	١٣٤١,١	–	٩٨٣,٦	٣٥٧,٥
النقل البري	٧٣١,٦	٦٤١,٧	٨٩,٩	٢٧٣,٩	–	٢٤٥,٤	٢٨,٥
النقل الجوي	١٢٦,٠	٢٠٦,٠	(٨٠,٠)	٢٧٨,٠	–	١٢٦,٠	١٥٢,٠
الاتصالات	٦٨١,٧	٦٢٧,٧	٥٤,٠	٨٧٣,٠	٥٤,٩	٤٠٠,٤	٤٧٢,٦
تكنولوجيا المعلومات	٢٧٥,٥	٣٤٤,٨	(٦٩,٣)	٥٢٨,١	٢٣٥,٠	١٧١,٨	٣٥٦,٣
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١١٤٤,٦	٩٦٣,٢	١٨١,٤	٩١٦,٤	–	٧٩٢,٧	١٢٣,٧
المجموع	**١٣٩٨٢,٣**	**١٣٥٨٧,٩**	**٣٩٤,٤**	**٩٥٢٤,٧**	**٢٨٩,٩**	**٨١٦٣,٩**	**١٣٦٠,٨**

(أ) لا تشمل احتياجات مكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا (انظر الفقرات ٧١ إلى ٩١ أدناه).

الخبراء الاستشاريون

٦٤ - يُقترح رصد اعتماد قدره ٢٤ ٨٠٠ دولار للخبراء الاستشاريين للمستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار (المرجع نفسه، الفقرة ١٩). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أنه بعد الانتهاء من تحديد الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٤، تأكد أنه لم يعد يلزم تخصيص موارد لتلبية الاحتياجات الاستشارية لعام ٢٠١٤، حيث باتت الخبرة متوافرة

الآن وصار موظفون آخرون من داخل النظام يضطلعون بالعمل، في ظل التطبيع المتزايد لعمليات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في ميانمار. **ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة للبعثة بمبلغ ٨٠٠ ٢٤ دولار لعام ٢٠١٤.**

تكاليف الانتقال

٦٥ - طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن مجموع التكاليف المرتبطة بالنقل المقرر لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل من روما إلى داكار، ولكنها لم تتلق هذه المعلومات. وأبلغت اللجنة أنه رغم عدم إدراج مبلغ محدد في الميزانية لتكاليف الانتقال المرتبطة بنقل المكتب، فمن المتوقع استيعاب أي تكاليف ناشئة عن الانتقال في حدود الموارد المعتمدة. **وترى اللجنة الاستشارية وجوب تسجيل التكاليف المرتبطة بنقل المكتب والإبلاغ عنها في تقرير الأداء.**

المركبات

٦٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه يُقترح رصد اعتماد قدره ٣٠٠ ١٠٦ دولار تحت بند النقل البري لعام ٢٠١٤، يشمل إصلاح وصيانة ٩ مركبات لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن الميزانية المقترحة لا تتضمن أي مقتنيات، حيث ستتلقى البعثة ٨ مركبات (٧ سيارات ركاب خفيفة وحافلة صغيرة) سيتم تحويلها من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (على أساس النسب الموحدة لإدارة الدعم الميداني). وسيتولى صيانة الثماني مركبات في نيروبي متعهدو الصيانة التابعون لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وإضافة إلى ذلك، تم تخصيص موارد في الميزانية لاستئجار سيارة للمبعوث الخاص، في دبلن أساسا ولكن أيضا خلال المهام التي يقوم بها إلى المناطق، وذلك بتكلفة تقدر بحوالي ٠٠٠ ٣٦ دولار استنادا إلى التجربة المكتسبة في هذا المجال حتى الآن.

٦٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن التوزيع المزمع للثماني مركبات في نيروبي يشمل مركبة واحدة لكل من المستشار الخاص (أ ع م) ورئيس الديوان (مد-١)، و ٥ مركبات ركاب خفيفة للموظفين المتبقين الـ ١٩ الموجودين في نيروبي ومركبة احتياطية واحدة. وطلبت اللجنة الحصول على النسب الموحدة للمركبات في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فأبلغت بما يلي: (أ) أن ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لمكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعكس رصيدا من المركبات يبلغ ١٠٧ مركبات؛ و (ب) أنه يوجد

ما مجموعه ٢٦ مركبة في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، وخدمات الأمن والسلامة في نيروبي، وأنه باستثناء المدير العام والمديرين التنفيذيين ونواب المديرين التنفيذيين، لا تخصص أي مركبات للموظفين للانتقال إلى العمل ومنه و/أو لأداء مهام رسمية.

٦٨ - **وترى اللجنة الاستشارية أنه بالنسبة لمكتب المبعوث الخاص في نيروبي (مركز عمل من الفئة باء)، ينبغي ألا يشمل الاعتماد أكثر من مركبتين (واحدة للمستشار الخاص (أ ع م) وواحدة كاحتياطي)، إضافة إلى الموارد (٠٠٠ ٣٦ دولار) المخصصة لاستئجار سيارة للمبعوث الخاص، في دبلن أساسا ولكن أيضا خلال البعثات الموفدة إلى المنطقة.** وتلاحظ اللجنة من المعلومات الواردة أعلاه أنه تم تطبيق نسب مختلفة للمركبات بالنسبة للمكاتب الواقعة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وترد تعليقات اللجنة في هذا الصدد ضمن الملاحظات والتوصيات العامة في الجزء الثالث أعلاه.

الأجهزة الحاسوبية

٦٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أيضا أن تكاليف اقتناء المعدات، بما فيها الأجهزة الحاسوبية والخواديم ومفاتيح الشبكة وموجهات الشبكة، تقدر بنحو ١٠٠ ٢٢٨ دولار لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن الحواسيب المطلوبة جديدةٌ نظرا لإنشاء البعثة الجديدة، وأن العدد المقترح من الأجهزة الحاسوبية لدعم المكتب يشمل ٣١ حاسوبا محمولا (٢٦ حاسوبا محمولا للموظفين و ٥ حواسيب محمولة كاحتياطي) و ٨ أجهزة لوحية (٧ أجهزة لوحية للموظفين التالين: ١ و أ م، و ١ أ ع م، و ١ مد-١، و ٤ ف-٥) بتكلفة إجمالية قدرها ٢٠٠ ٢٤ دولار، إضافة إلى قطع الغيار المرتبطة بها لموقعين (دبلن ونيروبي). وتستند احتياجات الصيانة والإصلاح إلى النسب الموحدة لإدارة الدعم الميداني. وطلبت اللجنة أيضا النسب الموحدة للأجهزة الحاسوبية، وأبلغت أن النسبة العامة للموظفين بخصوص الأجهزة الحاسوبية هي جهاز واحد لكل مستخدم؛ غير أنه يجوز تزويد بعض الموظفين كالممثلين الخاصين للأمين العام بأكثر من جهاز (حاسوب مكتبي وحاسوب محمول على سبيل المثال لضمان الاستفادة التامة من جميع قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأن الجهاز اللوحي من نوع أيباد (iPad) لا يعتبر حاسوبا لأنه لا يؤدي جميع الوظائف اللازمة ليحل محل الحاسوب المكتبي أو الحاسوب المحمول. **وترى اللجنة الاستشارية أن اقتناء الأجهزة الحاسوبية ينبغي أن يستند إلى النسب الموحدة وأن يبقى في الحدود الدنيا، حسب الاقتضاء.**

٧٠ - وبالنظر أيضا إلى توصيات اللجنة الاستشارية التي ترفض فيها إنشاء الوظيفة المقترحة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل والوظائف الخمس المقترحة لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى (انظر الفقرتين ٥٦ و ٦٠ أعلاه)، فإن اللجنة توصي بإدخال تخفيضات تبعا لذلك على الموارد غير المتصلة بالوظائف التي ستخصص للمكتبين لعام ٢٠١٤.

مكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا

مقدمة

٧١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا لعام ٢٠١٤ (A/68/327/Add.6). واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدّموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، كان ختامها الردود الخطية التي وردت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

المعلومات الأساسية والولاية

٧٢ - أفاد الأمين العام في تقريره بأن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ٦٦/٢٥٣ ألف، إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية تقديم الدعم لجهود جامعة الدول العربية، عن طريق بذل المساعي الحميدة الرامية إلى التشجيع على إيجاد حل سلمي للأزمة السورية، ومنها تعيين مبعوث خاص، وعن طريق تقديم المساعدة التقنية والمادية، بالتشاور مع الجامعة. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، عرض المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان، خطة من ست نقاط، أقرها مجلس الأمن لاحقا في بيان رئاسي (S/PRST/2012/6)، وبعد ذلك أيدتها رسميا حكومة الجمهورية العربية السورية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أفضى الاجتماع الذي عقدته مجموعة العمل الدولية المعنية بسوريا في جنيف، إلى إصدار بيان (S/2012/523) حدد الخطوات والتدابير التي يتعين أن تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراريْ مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) (المرجع نفسه، الفقرات من ١ إلى ٦).

٧٣ - ووفقا للتقرير، اتخذت الجمعية العامة بعد ذلك القرار ٦٦/٢٥٣ باء الذي أدانت فيه الجمعية تزايد استخدام الأسلحة الثقيلة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وجميع أعمال العنف، بغض النظر عن الجهة التي ترتكبها، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. وأهابت الجمعية أيضا بالأطراف السورية أن تتعاون مع المبعوث الخاص المشترك بهدف تنفيذ بيان جنيف الصادر في

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وعقب قرار المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان عدم مواصلة أداء مهامه بصفته مبعوثا خاصا مشتركا، قام الأمين العام للأمم المتحدة، بالاشتراك مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، بتعيين الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية معنيا بسوريا. وفي القرار ٦٧/٢٦٢ بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، كررت الجمعية العامة الدعوة إلى الاضطلاع بعملية انتقال سياسي تشمل الجميع وتتم بقيادة سورية، وأعادت تأكيد دعمها لمهمة الممثل الخاص المشترك (المرجع نفسه، الفقرات من ٨ إلى ١٠).

٧٤ - ويشير الأمين العام إلى أنه في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، اتفق وزيرا خارجية الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على عقد مؤتمر دولي في إطار متابعة الاجتماع الذي عقدته مجموعة العمل المعنية بسوريا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وذلك من أجل الجمع بين حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة معا بهدف تحديد سبل تنفيذ بيان جنيف تنفيذا تاما. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أيد مجلس الأمن، في قراره ٢١١٨ (٢٠١٣)، القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وأيد المجلس أيضا بيان جنيف، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن بهدف تنفيذ بيان جنيف (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣ و ١٤).

٧٥ - وعند الاستفسار، أُبلِغت اللجنة بأن المكتب ساهم في بدء عمل الفريق المتقدم للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، حسب الحاجة، عن طريق تزويد الفريق بالمعلومات الأساسية وتقاسم بعض الموارد الموجودة في دمشق معه، بما في ذلك الدعم اللوجستي والدعم المتصل بالمراسم وتأشيرات الدخول، كما أعاره ١٣ مركبة مصفّحة، وسيارة إسعاف مصفّحة، ومعدات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في مشروع الميزانية المقبل معلومات أكثر تفصيلا عن الموارد والدعم الذي قدمه المكتب إلى البعثة المشتركة.**

٧٦ - ويشير الأمين العام إلى أنه من المتوقع أن تكون أنشطة الممثل الخاص المشترك على النحو التالي: (أ) بذل المساعي الحميدة لإنهاء كافة أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية بقيادة سورية؛ (ب) والعمل مع جميع الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية دعما للجهود الرامية إلى إنهاء العنف وتشجيع التوصل إلى حل سياسي؛ (ج) وتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الوزاري ولجنة المتابعة الوزارية التابعين لجامعة الدول العربية (المرجع نفسه، الفقرة ١٥).

التعاون مع كيانات أخرى

٧٧ - يوضّح الأمين العام في الفقرة ١٦ من تقريره أن المكتب سيتلقى دعما فنيا وإداريا من إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني، وأنه سيواصل التشاور والتنسيق عن كثب مع إدارة عمليات حفظ السلام؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وفي الجمهورية العربية السورية؛ ومع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية.

الانتقال إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

٧٨ - يشير الأمين العام إلى أنه اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نُقل المكتبُ إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف لتيسير التحضير للمؤتمر الدولي الثاني بشأن الجمهورية العربية السورية على النحو المشار إليه في الفقرة ٧٤ أعلاه (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام سيدعو إلى عقد المؤتمر، وأن الممثل الخاص المشترك سيضطلع بدور الوسيط بين طرفي النزاع السوريين في إطار المفاوضات السورية الداخلية. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن المؤتمر مصمَّم على شكل منبر مفتوح لإجراء المفاوضات السورية الداخلية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ بيان جنيف، ويمكن من ثم أن يُعقد لمدة غير محددة تتراوح بين بضعة أسابيع إلى عدة أشهر، ولهذا فإن الإبقاء على وجود المكتب في القاهرة لن يكون فعالا من حيث التكلفة وسيطرح تحديات على الصعيد التشغيلي. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الأمين العام قد اتخذ قرار الانتقال إلى جنيف بعد التشاور مع جامعة الدول العربية، وأن تكلفة الانتقال، علما وأن الجزء الرئيسي منها يبلغ ١٨٥ ٠٠٠ دولار ويتصل بتكاليف التذاكر ودفع استحقاقات الموظفين مثل منح الانتداب والانتقال، سيتم استيعابها في حدود ميزانية عام ٢٠١٣ (انظر أيضا الفقرة ٨٣ أدناه).

٧٩ - ويشير الأمين العام إلى أن جميع الوظائف البالغ عددها ٢٥ وظيفة التي كانت موجودة منذ البداية في القاهرة قد نُقِلت إلى جنيف. وما زال هناك مكتب في دمشق يضم ٥٠ وظيفة، وهناك ثلاث وظائف في نيويورك في إدارة الشؤون السياسية مكلَّفة بتقديم الدعم الفني إلى المكتب (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠).

٨٠ - أما فيما يتعلق باحتياجات البعثة من موظفي الدعم، فيشير الأمين العام إلى أن المكتب سيواصل الاستفادة من القدرات القائمة، ومنها قدرات البعثات الإقليمية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، لتوفير الدعم الإداري وتنسيق العمليات اللوجستية. وستكمّل هذه القدرات عنصرَ دعم البعثة الذي يضم خمس وظائف

موجودة في جنيف، وثماني وظائف موجودة في دمشق (المرجع نفسه، الفقرة ٢١). **وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد تأييدها لزيادة استخدام الخدمات العامة والمشتركة، ولإدارة الموارد على الصعيد العالمي، من أجل التقيّد أكثر بتقديم الخدمات في مواعيدها وتحسين نوعيتها، ومن أجل زيادة ترشيد النفقات وتحقيق وفورات الحجم، وتؤكد كذلك تأييدها لإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح على توزيع الموارد في الميزانيات المقترحة (انظر A/66/718، الفقرة ١٨٦).**

٨١ - ويشير الأمين العام أيضا إلى أن المكتب سيبرم مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن تقديم الدعم على أساس رد التكاليف (انظر A/68/327/Add.6، الفقرة ٢١). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الصيغة النهائية لبنود مذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف لم توضع بعدُ، ولكن من المتوقَّع تقديم الخدمات التالية على أساس رد التكاليف: (أ) توظيف الموظفين المحليين وإدارة شؤونهم وتجهيز كشوف مرتباتهم؛ (ب) واستئجار حيز للمكاتب، بما في ذلك مرافق الكهرباء والمياه، وخدمات السعاة، والقرطاسية، ومستلزمات السلامة والأمن؛ (ج) وخدمات السفر والنقل المحلي؛ (د) والمشتريات المحلية؛ (هـ) وأداء المدفوعات للمورِّدين في حدود المبالغ المالية المأذون بها؛ (و) ومطالبات السفر لجميع الموظفين العاملين في جنيف؛ (ز) وتدريب الموظفين وتوفير الخدمات الطبية وخدمات الرعاية لهم؛ (ح) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ط) وخدمات دعم المؤتمرات والاجتماعات. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن هذه التكاليف ستُردُّ حسب قيمتها الفعلية ولن تتضمن أي رسوم إدارية أو رسوم خدمات إضافية، وأنها مدرَجة في الميزانية المقترحة (انظر أيضا الفقرة ٨٦ أدناه).

الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٤

٨٢ - تُقدَّر احتياجات المكتب لعام ٢٠١٤ بمبلغ قدره ٣٠٠ ٣٦٥ ١٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، مما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ١١٩ دولار مقارنة مع مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣. وستغطي الاحتياجات المقترحة من الموارد تكاليف الموظفين المدنيين (٨٠٠ ٠٨٥ ٨ دولار) من أجل تغطية تكاليف ٧٨ وظيفة وهو نفس العدد الإجمالي للوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣. وتشمل الاحتياجات التقديرية أيضا التكاليف التشغيلية (٥٠٠ ٢٧٩ ٤ دولار)، التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٢٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٥٨٦ ١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٦٩٠ دولار)، والنقل البري (٨٠٠ ٢٠٤ دولار)، والاتصالات (٥٠٠ ٧٧٤ دولار)، وتكنولوجيا

المعلومات (١٠٠ ٣٣ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٧٩٠ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥، والجدولان ٢ و ٣).

٨٣ - ويبين الأمين العام في الفقرة ٢٩ من تقريره أن الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ والموارد المدرجة في الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ يُعزى أساسا إلى نقل المكتب إلى جنيف، ويقابل هذا الفرق في معظمه نقصان تحت بند التكاليف التشغيلية، أساسا في إطار المرافق والبنية الأساسية، وكذلك اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى المتصلة بأنشطة الوساطة. وتشير المعلومات التكميلية إلى أن الزيادة في الاحتياجات ترد أساسا تحت بند الموظفين الدوليين (٧٠٠ ٦٨٩ ١ دولار) والموظفين الوطنيين (٨٠٠ ١١٧ دولار)، ويقابلها جزئيا نقصان في الاحتياجات أساسًا في إطار المرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٦٣٣ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى ذات الصلة بأنشطة الوساطة (٠٠٠ ٥٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ٤٧١ دولار).

٨٤ - وعند الاستفسار بشأن الزيادة في الاحتياجات المتصلة بالموظفين الوطنيين (٨٠٠ ١١٧ دولار)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الزيادة تعزى إلى عاملين هما: (أ) تطبيق جدول المرتبات الحالي للموظفين الوطنيين الموجودين في الجمهورية العربية السورية، الذي يعتمد على تحويل جدول المرتبات المحلي بالليرة السورية إلى دولارات الولايات المتحدة، والذي تم تنفيذه باعتباره من التدابير الخاصة الهادفة للتخفيف من حدة آثار تدهور الظروف الاقتصادية (٩٠٠ ١٥٠ دولار)؛ (ب) والاحتياجات المدرَجة في الميزانية كبدل للمخاطر في سوريا لسنة ٢٠١٤ التي لم تُدرَج في ميزانية عام ٢٠١٣ (٩٠٠ ٨٧ دولار). وقوبلت هذه الزيادات جزئيا بالإلغاء المقترَح لثماني وظائف في القاهرة من الرتب المحلية التي رُصِد لها في الميزانية مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ١٢١ دولار. وتشير اللجنة إلى أنه قد اقتُرِح اتخاذ نفس التدبير المذكور في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه بالنسبة للميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ولم تُبدِ اللجنة أي اعتراض على ذلك (انظر A/67/780/Add.1، الفقرات من ٢٣ إلى ٢٧).

الوظائف

٨٥ - يقترح إنشاء ٧٨ وظيفة بيانها كالتالي: ١ وكيل أمين عام، و ١ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٢ مد-١، و ٦ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٧ ف-٣، و ١٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٢٤ من الرتب المحلية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مما ورد في المعلومات التكميلية المقدمَّة إليها أنه اقتُرح إنشاء ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، بدلا من خمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية

و ٨ وظائف من الرتب المحلية، دون أن ينجم عن ذلك أي تغيير صاف في مجموع عدد الوظائف البالغ ٧٨ وظيفة. وقد طُبّق معدل شغور بنسبة ٣٠ في المائة لدى تقدير تكاليف الأفراد المدنيين اللازمين لشغل الوظائف في دمشق ونيويورك، وبنسبة ٢٧ في المائة للوظائف في جنيف (انظر A/68/327/Add.6، الفقرة ٢٥). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن متوسط معدل الشواغر الفعلي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بلغ ٤١ في المائة للموظفين الدوليين و ٣١ في المائة للموظفين الوطنيين.

٨٦ - ومن مجموع الوظائف المقترحة البالغ عددها ٧٨ وظيفة، تندرج ٣٠ وظيفة في إطار العنصر الفني (١٥ وظيفة في جنيف، و ١٢ وظيفة في دمشق، و ٣ وظائف في نيويورك)؛ و ١٣ وظيفة في إطار عنصر الدعم (٥ وظائف في جنيف و ٨ وظائف في دمشق)؛ و ٣٥ وظيفة في إطار عنصر الأمن (٥ وظائف في جنيف و ٣٠ وظيفة في دمشق) (المرجع نفسه، الفقرات من ٢٦ إلى ٢٨). ولدى الاستفسار عن موظفي الأمن الخمسة المقترحين لجنيف، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن توفير هؤلاء الموظفين سيكون لازما في إطار التحضير للمؤتمر لإنشاء مراقبة مكرّسة للمدخل المباشر المؤدي إلى مكتب الممثل الخاص المشترك، في حين سيوفّر مكتب الأمم المتحدة في جنيف خدمات ذات صلة بالأمن حول البوابة الرئيسية لمُجمّع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وكذلك خدمات الأمن في محيطه. وأما فيما يتعلق بأي خدمات إضافية ذات صلة بالأمن يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فستكون على أساس رد التكاليف (انظر أيضا الفقرة ٨١ أعلاه). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينظر في ما إذا كان بالإمكان إدراج مهام موظفي الأمن الخمسة المقترحين في مذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف لغرض توفير الخدمات المتصلة بذلك على أساس رد التكاليف، وأن يدرج ذلك في مشروع الميزانية المقبل، حسب الاقتضاء.**

٨٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مما ورد في المعلومات التكميلية المقدَّمة إليها أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ لا تتضمن اعتمادات مخصّصة لفردين من الأفراد المقدمين من الحكومات سبق أن أُدرجت في الاحتياجات من الموارد لأن تلك الاعتمادات تتصل بمستشارَين عسكريين سابقَين تُموّل وظيفتهما حاليا برتبة ف-٣ من موارد خارجة عن الميزانية. ويقترح المكتب أن يستمر العمل بهذا الترتيب في عام ٢٠١٤. **ولئن كانت اللجنة الاستشارية لا تعترض على تحويل رتبة وظيفتَي الفردين المذكورين إلى الرتبة ف-٣، فإنها توصي بأن تُموّل الوظيفتان، نظرا للطابع المستمر للمهام الموكلة إليهما، من الميزانية العادية بدلا من موارد خارجة عن الميزانية.**

٨٨ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ٨٧ أعلاه.**

الموارد الخارجية عن الميزانية

٨٩ - ذكر الأمين العام أن عمل المكتب سيُدعم أيضا بموارد الصندوق الاستئماني المخصص لدعم إدارة الشؤون السياسية، بحيث من المتوقع أن يتاح له، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، اعتماد إجمالي يبلغ ٠٠٠ ٤٧٥ ٣ دولار. وتغطي تلك الموارد الاحتياجات اللازمة لما مجموعه ١٠ وظائف تتألف من مدير (مد-٢)، وستة موظفين للشؤون السياسية (٤ برتبة ف-٤ و ٢ برتبة ف-٣)، ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) يعملون في نيويورك؛ ووظيفتين (ف-٣) في دمشق. ويشير التقرير إلى المساعي الجارية للحصول على موارد خارجة عن الميزانية من الجهات المانحة لتلبية احتياجات عام ٢٠١٤ المشابهة لاحتياجات عام ٢٠١٣ (انظر A/68/327/Add.6، الفقرات من ٣٠ إلى ٣٣).

٩٠ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الوظائف العشر ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية، بدلا من الموارد المقرّرة، لأنها وظائف تتصل بالزيادة الكبيرة المؤقتة الحاصلة في احتياجات المكتب وإدارة الشؤون السياسية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الوظائف الثماني المتبقية، باستثناء الوظيفتين المشار إليهما في الفقرة ٨٧ أعلاه، تشمل أربع وظائف (١ مد-٢، و ٢ ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) توجد في نيويورك ليضطلع شاغلوها بتنفيذ العملية المشتركة بين الوكالات المعنية بالتخطيط لفترة ما بعد انتهاء النزاع، بما يشمل إدارة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأزمة السورية؛ وأربع وظائف لموظفين للشؤون السياسية (٢ ف-٤، و ٢ ف-٣) توجد في شعبة الشرق الأوسط وغرب أفريقيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية، لتناول القضايا الإقليمية الناشئة عن النزاع في الجمهورية العربية السورية، وهو ما يندرج ضمن ولاية إدارة الشؤون السياسية، وليست حصرا على تقديم الدعم الفني إلى الممثل الخاص المشترك وموظفيه. وقد زُودت اللجنة أيضا ببيان المهام المنوطة بشاغلي الوظائف (انظر المرفق الثاني).

٩١ - **واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بجدوى تمويل هذه الاحتياجات من موارد خارجة عن الميزانية، بدلا من الموارد المقرّرة، بالنظر إلى أن بعض المهام لا غنى عنها في تقديم الدعم والمساندة إلى المكتب. ولذا توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوضّح، في مشروع الميزانية المقبل، الأساس المنطقي لتمويل الوظائف من موارد خارجة عن الميزانية. وفي هذا السياق، توصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في مشروع الميزانية المقبل معلومات واضحة عن الوظائف**

التي تتقاسم تكاليفَها الصناديق والبرامج وسائر إدارات الأمانة العامة المعنية، بما في ذلك معلومات عن الحصة المحددة لإدارة الشؤون السياسية من أي ترتيب من ترتيبات تقاسم التكاليف تلك.

باء – المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها

٩٢ – وصل صافي الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ للبعثات السياسية الخاصة الإحدى عشرة المندرجة تحت المجموعة المواضيعية الثانية إلى ٨٠٠ ٤١٨ ٣٢ دولار، بزيادة قدرها ٨٠٠ ٠٣٧ ١ دولار مقارنةً بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٣. وتعزى الزيادة في الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ أساسا إلى تخصيص مبلغ لتمويل نقل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وهو ما يقابله جزئيا الانخفاض الذي طرأ على الاحتياجات المدرجة في بند السفر (انظر الفقرة ٩٨ أدناه).

٩٣ – وأُحيطت اللجنة الاستشارية علما بالجهود المبذولة في سبيل تحسين الكفاءة في عدد من المجالات المندرجة تحت المجموعة الثانية، من بينها: (أ) زيادة استخدام طرق الاتصال البديلة إلى أقصى حد، بخاصة التداول عن بعد بواسطة الفيديو (انظر الفقرة ٩٨ أدناه)؛ (ب) وتقليل الاعتماد على الخبراء الاستشاريين بوتيرة منتظمة؛ وقد انخفضت طلبات الاستعانة بالخبراء الاستشاريين من تسعة في عام ٢٠١٠، إلى ثمانية في عام ٢٠١١، ثم خمسة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ واثنين في عام ٢٠١٤ (على سبيل المثال، ارتئي أن خبير القانون الدولي الإنساني التابع لفريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) يمكنه أن يغطي بفعالية المسائل المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى الاستعانة بخبراء استشاريين في هذا المجال)، (ج) واستعراض وترشيد التكاليف المتعلقة بالاتصالات عن طريق إرشاد جميع الأفرقة التي تعمل من المنزل إلى الوسائل التي تتيح خفض التكلفة دون المساس بالفعالية.

الجدول ١١

موجز احتياجات المجموعة المواضيعية الثانية من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٢-٢٠١٣			احتياجات عام ٢٠١٤		مجموع احتياجات عام ٢٠١٣	الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة		
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا	٤ ٧١٨,٨	٤ ٥٨٨,٦	١٣٠,٢	٢ ٥١٤,٧	–	٢ ٤٧٩,٢	٣٥,٥
فريق الخبراء المعني بليبريا	١ ٢٢٥,١	١ ١٩١,٥	٣٣,٦	٥٣١,٦	–	٦٣٢,٢	(١٠٠,٦)
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	٢ ٦١٠,٦	٢ ٥١٠,٤	١٠٠,٢	١ ٣٠٧,٨	–	١ ٣١٩,٤	(١١,٦)
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	٢ ٨٩٤,٩	٢ ٧٥١,٥	١٤٣,٤	١ ٤٢٤,٨	–	١ ٥٣٣,٤	(١٠٨,٦)
فريق الخبراء المعني بالسودان	٣ ١٧١,١	٢ ٩٢١,٠	٢٥٠,١	١ ٣٢٢,٦	–	١ ٦٠٩,٠	(٢٨٦,٤)
فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٥ ٥٠٣,٩	٥ ٤٥٤,٧	٤٩,٢	٢ ٧٩٧,٩	–	٢ ٧٥٤,٨	٤٣,١
فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية	٦ ٢٥٢,٢	٦ ١٣١,٥	١٢٠,٧	٢ ٩٧١,٥	–	٣ ٠٩٩,٨	(١٢٨,٣)
فريق الخبراء المعني بليبيا	٢ ٩٤٩,٩	٢ ٧٩٨,١	١٥١,٨	١ ٢٧٠,٧	–	١ ٤٥٦,٨	(١٨٦,١)
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات	٨ ٧٨٧,٤	٨ ٧٦٣,٧	٢٣,٧	٤ ٤٤٧,٠	–	٤ ٣٨٨,١	٥٨,٩
دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار كافة أسلحة الدمار الشامل	٥ ٨٦١,٣	٥ ٥٨١,٤	٢٧٩,٩	٣ ١١٢,٠	–	٣ ١٩٠,٨	(٧٨,٨)
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	١٧ ٦٥٧,٣	١٧ ٧٣٩,٧	(٨٢,٤)	١٠ ٧١٨,٢	٢ ٠٢٠,٩	٨ ٩١٧,٥	١ ٨٠٠,٧
المجموع	**٦١ ٦٣٢,٥**	**٦٠ ٤٣٢,١**	**١ ٢٠٠,٤**	**٣٢ ٤١٨,٨**	**٢ ٠٢٠,٩**	**٣١ ٣٨١,٠**	**١ ٠٣٧,٨**

٩٤ - حسبما يتبين من الجدول ١١ أعلاه، فإن مجموع النفقات المقدرة للمجموعة الثانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ سيصل إلى ١٠٠ ٤٣٢ ٦٠ دولار في نهاية الفترة، في مقابل الاعتمادات المخصصة التي تبلغ ٥٠٠ ٦٣٢ ٦١ دولار، مما يتيح رصيدا حرا ينتظر أن يصل إلى ٤٠٠ ٢٠٠ ١ دولار. وترد معلومات عن الفروق المتعلقة بكل بعثة والمدرجة في الجدول ١١ أعلاه في القسم المخصص لهذه البعثة في تقرير الأمين العام (A/68/327/Add.2).

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

٩٥ - يعرض الجدول ١٢ أدناه الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣، وحالة الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والاحتياجات من الموظفين المقترحة لعام ٢٠١٤ للإحدى عشرة بعثة المندرجة تحت المجموعة الثانية.

الجدول ١٢

المجموعة المواضيعية الثانية: الاحتياجات من الموظفين

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا	٧ (١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)، ٥ ر م)	–	٧ (١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)، ٥ ر م)	–	–	–
فريق الخبراء المعني بليبريا	–	–	–	–	–	–
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	١ (١ ف-٣)	–	١ (١ ف-٣)	–	–	–
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	١ (١ ف-٣)	–	١ (١ ف-٣)	–	–	–
فريق الخبراء المعني بالسودان	١ (١ ف-٣)	–	١ (١ ف-٣)	–	–	–
فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٤ (٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	–	٤ (٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	–	–	–
فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية	٤ (١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	–	٤ (١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	–	–	–
فريق الخبراء المعني بليبيا	٢ (١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ))	–	٢ (١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ))	–	–	–
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات	١٢ (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٦ خ ع (ر أ))	–	١٢ (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٦ خ ع (ر أ))	–	–	–
دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار كافة أسلحة الدمار الشامل	٥ (١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	–	٥ (١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	–	–	–

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	٤١ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٤ ف-٣، ٤ ف-٢، ٧ خ ع (ر ر)، ٧ خ ع (ر أ))	٢ (١ ف-٤، ١ ف-٣)	٤١ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٤ ف-٣، ٤ ف-٢، ١ خ ع (ر ر)، ٧ خ ع (ر أ))	–	–	–

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م: الرتبة المحلية؛ م و ف: موظف وطني من الفئة الفنية؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

٩٦ - ويقترح تخصيص اعتماد قدره ١٢٨ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٤ لتغطية التكاليف المتعلقة بموظفي الأمن الثلاثة الذين يُعيرهم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على أساس سداد التكاليف لكي يقدموا خدمات الأمن والحراسة الأمنية لخبراء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (A/68/327/Add.2، الفقرة ١٦). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مطلب الاستعانة بموظفي أمن مسلحين تابعين للأمم المتحدة لمصاحبة سائقي الأمم المتحدة ومركباتها لتأمين التنقلات البرية داخل كينيا يعزى إلى نتائج التقييم الأمني الذي أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن في عام ٢٠١٠ وتم تحديثه في آب/أغسطس ٢٠١١. ورغم هذه التوصيات الصادرة عن إدارة شؤون السلامة والأمن، فإن قرار السفر بحراسة أمنية من عدمه يتخذه خبراء فريق الرصد ومنسق الفريق بالتعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن. وخلال عام ٢٠١٣، لم يستخدم الفريق مثل هذه الحراسة الأمنية. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة الاستشارية تلاحظ في ضوء ما تلقته من معلومات أن الاعتماد المخصص لبند الحراسة الأمنية لعام ٢٠١٣ البالغ ١٠٨ ٨٠٠ دولار، لا يُتوقع أن ينفق منه سوى ٧٨ ٠٠٠ دولار. **لذلك، فإن اللجنة الاستشارية تطلب موافاة الجمعية العامة بإيضاحات بشأن الإنفاق المتوقع لعام ٢٠١٣ تحت بند الحراسة الأمنية. وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد على ضرورة إضفاء المزيد من الوضوح على احتياجات المنظمة المتعلقة بالسلامة والأمن (A/68/7، الفقرتان خامسا - ٧٨ وثاني عشر - ١٧). وتتوقع اللجنة الاستشارية من الأمين العام أن يستجيب لطلبها الوارد في الفقرة ثاني عشر - ١٧ من الوثيقة A/68/7 قبل حلول موعد إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.**

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٩٧ - زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات بشأن التكاليف التشغيلية للمجموعة الثانية، بما في ذلك الاعتمادات والنفقات المقدرة لعام ٢٠١٣ والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٤، وترد هذه المعلومات في الجدول ١٣ أدناه.

الجدول ١٣

المجموعة المواضيعية الثانية: التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣			احتياجات عام ٢٠١٤		الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق نقص (زيادة) في النفقات	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع احتياجات عام ٢٠١٤	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
التكاليف التشغيلية							
الخبراء	٢٩ ٩٥١,٨	٢٩ ٠٧٢,٧	٨٧٩,١	١٤ ٧٦٧,٥	-	١٥ ٤٢٣,٨	(٦٥٦,٣)
الاستشاريون	٦٤٦,٤	٥٣٢,٨	١١٣,٦	١٧٣,٦	-	٣٤٤,٧	(١٧١,١)
السفر في مهام رسمية	٣ ٧٩٣,٠	٣ ٥٧٥,٣	٢١٧,٧	١ ٥١٧,٧	-	١ ٩٢٢,٩	(٤٠٥,٢)
المرافق والهياكل الأساسية	٣ ٨٤٩,٧	٣ ٨٤٨,٠	١,٧	٤ ٠٧٥,٩	١ ٩٨٣,٤	١ ٩٤١,٤	٢ ١٣٤,٥
النقل البري	١٧٨,٨	٢٠١,٨	(٢٣,٠)	٩٢,٦	-	٩٠,٠	٢,٦
الاتصالات	٥١٨,٦	٥٥١,٥	(٣٢,٩)	٢٨٠,٥	٣٧,٥	٢٥٩,٣	٢١,٢
تكنولوجيا المعلومات	٩١٠,٣	٩٥٩,٧	(٤٩,٤)	٣٨١,٥	-	٤١٦,٠	(٣٤,٥)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤٦٣,٢	٤٧٥,٢	(١٢,٠)	١٧١,٣	-	١٨٣,٠	(١١,٧)
المجموع	**٤٠ ٣١١,٨**	**٣٩ ٢١٧,٠**	**١ ٠٩٤,٨**	**٢١ ٤٦٠,٦**	**٢ ٠٢٠,٩**	**٢٠ ٥٨١,١**	**٨٧٩,٥**

سفر الخبراء

٩٨ - خُصص مبلغ ٥٠٠ ٧٦٧ ١٤ دولار لتلبية احتياجات الخبراء، بما فيها الاحتياجات المتعلقة بسفرهم، وذلك في عشرةٍ من البعثات السياسية الخاصة الإحدى عشرة المندرجة في المجموعة الثانية لعام ٢٠١٤ (انظر الجدول أعلاه ١٣)، وهو مبلغ يعكس انخفاضا عاما قدره ٣٠٠ ٦٥٦ دولار (أي ما يعادل ٤ في المائة) (A/68/327، الفقرة ١٠٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الانخفاض العام البالغ ٣٠٠ ٦٥٦ دولار هو الناتج الصافي الذي أسفر عنه انخفاض قدره ٧٠٠ ٠٣٤ ١ في بند السفر (انظر الجدول ١٤ أدناه) بعد أن قابله جزئيا ارتفاع قدره ٤٠٠ ٣٧٨ دولار في أتعاب الخبراء. ووفقا للأمين العام، يعزى انخفاض الاحتياجات الخاصة بالخبراء إلى انخفاض سفريات الخبراء، نظرا لأنهم، باستثناء

المنسق، سيشاركون في تقديم إحاطاتهم في أول مدة عملهم وفي منتصفها عن طريق التداول بالفيديو. وتعزى التخفيضات أيضا إلى تغيير في معايير تحديد درجات السفر الجوي للخبراء الذين يعملون بموجب عقود الخبرة الاستشارية، بناء على قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤ (المرجع نفسه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمانة العامة منحت الخبراء مركزا تعاقديا بصفتهم ”خبراء استشاريين“.

الجدول ١٤

سفر الخبراء: مقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

البعثة	٢٠١٣	٢٠١٤	الانخفاض
فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا	٥٨٨ ٤٠٠	٥٤٨ ٩٠٠	(٣٩ ٥٠٠)
فريق الخبراء المعني بليبريا	٢٢٠ ٢٠٠	١٦٨ ٥٠٠	(٥١ ٧٠٠)
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	٥٨٩ ٨٠٠	٥٧٠ ٧٠٠	(١٩ ١٠٠)
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	٧٠٣ ٤٠٠	٥٢٨ ٧٠٠	(١٧٤ ٧٠٠)
فريق الخبراء المعني بالسودان	٤٦٧ ١٠٠	٣٨١ ٣٠٠	(٨٥ ٨٠٠)
فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٦٢٥ ٨٠٠	٣٩٦ ٣٠٠	(٢٢٩ ٥٠٠)
فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية	٧٠٠ ٩٠٠	٥٢٧ ٠٠٠	(١٧٣ ٩٠٠)
فريق الخبراء المعني بليبيا	٦٤٣ ٠٠٠	٤١١ ٢٠٠	(٢٣١ ٨٠٠)
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات	٦٤٤ ٨٠٠	٦٣٨ ٤٠٠	(٦ ٤٠٠)
دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار كافة أسلحة الدمار الشامل	١٨١ ٠٠٠	١٥٨ ٧٠٠	(٢٢ ٣٠٠)
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	–	–	–
المجموع	**٥ ٣٦٤ ٤٠٠**	**٤ ٣٢٩ ٧٠٠**	**(١ ٠٣٤ ٧٠٠)**

٩٩ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن السبب الذي من أجله يتمتع الخبراء بمركز الاستشاريين ومنذ متى منح لهم هذا المركز. فأبلغت اللجنة بأن مجلس الأمن هو الذي ينشئ أفرقة الخبراء لمساعدة الهيئات الفرعية للمجلس. ومنذ إنشاء الأفرقة الأولى وما ترتب على ذلك من تعيين الخبراء، ارتئي أن المركز الإداري بصفة ''خبير استشاري'' يعدّ مناسبا مراعاةً للطبيعة المؤقتة والمرنة لعمل الخبراء الاستشاريين ولجان الجزاءات. ويتيح مركز ''الخبير الاستشاري'' للجان الجزاءات أن تنشئ تركيبة الأفرقة وأن تعدلها على وجه السرعة بحسب آخر التعديلات المدخلة على نظم الجزاءات. وعلاوة على ذلك، يمنح أعضاء الأفرقة مركز ''الخبراء الموفدين في بعثة'' ويخضع هذا المركز إلى أحكام نشرة الأمين العام ST/SGB/2002/9 المتعلقة بالقواعد التنظيمية لمركز المسؤولين غير موظفي الأمانة العامة والخبراء القائمين بمهمة وحقوقهم وواجباتهم الأساسية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعض الخبراء الموفدين في بعثات الذين يخضع مركزهم إلى الأحكام الواردة في النشرة يعفون من التغيير الذي طرأ على معايير تحديد درجات السفر بالطائرة والذي ينص عليه قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤.

١٠٠ - وفيما يتعلق بمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، ولا سيما الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/66/739)، أبلغت اللجنة لدى استفسارها، بأن تفسير شعبة شؤون مجلس الأمن للفقرة يتمثل في أن التعريف/الشرط الوارد في الفقرة ينطبق على جميع الخبراء الاستشاريين المعينين بوصفهم خبراء في شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات. وأخطرت اللجنة بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤، ومع مراعاة التقارير ذات الصلة للجنة الاستشارية (A/66/739 و A/67/636) وللأمين العام (A/66/676 و A/67/356)، لا تنطبق الإعفاءات المذكورة في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام (A/66/676) على الخبراء العاملين بعقود للخبرة، وإنما يخضعون للأحكام الواردة في الفقرة ٨٩ من التقرير نفسه. وتشير اللجنة إلى أنها لم تبد، في الفقرة ١٨ من تقريرها (A/66/739)، أي اعتراض على التدبير الذي يحدد السفر بالدرجة الاقتصادية كمعيار للسفر بالطائرة للخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، على أن يكون مفهوما أن النفقات المتكبدة لقاء الخدمات المهنية التي يقدمها الخبراء الاستشاريون وفرادى المتعاقدين إلى المنظمة تمثل أتعابا شاملة تغطي تكاليف أداء مهامهم التعاقدية، بما في ذلك السفر الرسمي. **ومراعاةً للطابع المميز للعمل الذي يقوم به الخبراء في إطار شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات في مقابل الأفراد الآخرين العاملين بعقود للخبرة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تمدد الجمعية العامة العمل بالإعفاءات المشار إليها في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام (A/66/676)، بحيث تشمل الخبراء العاملين في إطار شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات.**

المرافق والهياكل الأساسية

١٠١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن من المطلوب توفير اعتماد قدره ٤٠٠ ٠٠٠ ٣ دولار للعام ٢٠١٤ للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل تغطية تكاليف من بينها: (أ) الإيجار السنوي لأماكن المكاتب وخدمات الدعم ذات الصلة المقدمة في مبنى كرايسلر على أساس مذكرة التفاهم المبرمة بين المديرية التنفيذية والمستأجر الأصلي للعقار، أي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٥٠٠ ٠١٠ ١ دولار)؛ و (ب) نقل المديرية التنفيذية من مبنى كرايسلر إلى حيز مكتبي جديد بداية من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بسبب اعتزام المكتب الانتقال من مبنى كرايسلر عند انتهاء عقد الإيجار الرئيسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (٤٠٠ ٩٨٣ ١ دولار). وفيما يتعلق بسبب إدراج تكاليف الانتقال المقترحة البالغة زهاء مليوني دولار لعام ٢٠١٥ في ميزانية عام ٢٠١٤، أبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن تاريخ عقد الإيجار الحالي من الباطن المبرم مع مكتب خدمات المشاريع ينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ويتعين من ثم على المديرية التنفيذية الانتقال إلى أماكن عمل جديدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أو قبل هذا التاريخ. وبناء عليه، ستحتاج المديرية التنفيذية إلى إيجاد حيز مكتبي جديد عن طريق دائرة إدارة المرافق التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية في عام ٢٠١٤، وإدخال ما يلزم من تعديلات وشراء الأثاث ومعدات المكاتب.

١٠٢ - ووفقا للأمين العام، يحسب المبلغ المقدر للانتقال وفقا للتكاليف القياسية للخدمات المشتركة في نيويورك، نظرا لأن الموقع الجديد لم يتم بعد تحديده. ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن توزيع التكاليف على النحو المبين في الجدول ١٥ أدناه. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا لدى استفسارها بأن المديرية التنفيذية لا تملك أي أثاث في أماكن العمل الحالية لأن مكتب خدمات المشاريع هو الذي يوفر جميع الأثاث بموجب عقد الإيجار. وفيما يتعلق بمعدات التشغيل الآلي للمكاتب، تملك المديرية التنفيذية ٤٠ حاسوبا مكتبيا و خمسة حواسيب محمولة. فأما الحواسيب المكتبية فتم شراؤها في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠ ولذا من الضروري استبدالها عند انتقال المديرية التنفيذية إلى أماكن العمل الجديدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وأما الحواسيب المحمولة الخمسة فتم شراؤها في عام ٢٠١١. وتم استئجار طابعتين متعددتي الوظائف من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول ١٥

تكاليف الانتقال[أ]

(بدولارات الولايات المتحدة)

الرتبة	عدد الموظفين	تعديلات أماكن العمل	الأثاث	معدات التشغيل الآلي للمكاتب	الهاتف/الفاكس/ الشبكة المحلية
أمين عام مساعد	١	١٢٥ ٧٠٠	٢٧ ٢٠٠	١ ٨٠٠	١ ٢٠٠
مد-٢	١	٦٢ ٩٠٠	١٠ ٧٠٠	١ ٨٠٠	١ ٢٠٠
مد-١	٢	١٢٥ ٨٠٠	٢١ ٤٠٠	٣ ٠٨٨	١ ٨٠٠
ف-٥	٩	٢٨٢ ٦٠٠	٩٢ ٧٠٠	١٣ ٨٩٦	٨ ١٠٠
ف-١ إلى ف-٤	٢٠	٦٢٨ ٠٠٠	٢٠٦ ٠٠٠	٣٠ ٨٨٠	١٨ ٠٠٠
فئة الخدمات العامة	٨	٢٥١ ٢٠٠	٨٢ ٤٠٠	١٢ ٣٥٢	٧ ٢٠٠
المجموع	**٤١**	**١ ٤٧٦ ٢٠٠**	**٤٤٠ ٤٠٠**	**٦٣ ٨١٦**	**٣٧ ٥٠٠**
					٢ ٠٢٠ ٩١٦[ب]

(أ) تستند التقديرات إلى دليل تقدير التكاليف القياسية للخدمات المشتركة في نيويورك للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الصادر عن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(ب) يتضمن هذا المبلغ تكاليف الانتقال بمبلغ ٣ ٠٠٠ دولار على أساس انتقال ٤١ موظفا بدون أثاث من مبنى كرايسلر إلى مكان يحدد لاحقا.

١٠٣ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن المديرية التنفيذية، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥، كانت موجودة خارج مبنى الأمانة العامة، وأنه لا يتوفر حيز مكتبي للمديرية التنفيذية في المبنى. وفيما يتعلق بالانتقال إلى أماكن جديدة، كانت المديرية التنفيذية على اتصال بدائرة إدارة المرافق منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لأن هذه الدائرة هي المسؤولة عن معالجة جميع المسائل المتعلقة بأماكن عمل المديرية التنفيذية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أشارت دائرة إدارة المرافق إلى أنه لا يوجد حيز مكتبي في حافظتها يتوقع أن يكون متاحا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتبعا لذلك، تقدمت المديرية التنفيذية بطلب إلى دائرة إدارة المرافق لإبرام عقد إيجار جديد نيابة عنها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. بيد أنه لم يتم تحديد أماكن عمل حتى الآن.

١٠٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة لانتقال مكتب المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

مسائل أخرى

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

١٠٥ - فيما يتعلق بالمديرية التنفيذية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن آليات التمويل التابعة لها وعن علاقتها بإدارة الشؤون السياسية وبوكيل الأمين العام لهذه الإدارة. ومن بين ما تم إبلاغ اللجنة به ما يلي:

(أ) تمول المديرية التنفيذية أساسا من الميزانية العادية فيما تستخدم الأموال الخارجة عن الميزانية لتنظيم حلقات عمل بشأن بناء القدرات وتنظيم مناسبات أخرى بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بمكافحة الإرهاب بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ويقدم المدير التنفيذي تقاريره إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن؛

(ب) يمول مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بصفته تابعا لإدارة الشؤون السياسية، من الميزانية العادية (البرنامج الفرعي ٦، الباب ٣، الشؤون السياسية)، وعن طريق موارد خارجة عن الميزانية. وبلغت موارد فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ زهاء مليوني دولار في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة، تشمل ست وظائف (١ مد-٢، و ١ ف-٥، و١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، وموارد من غير الوظائف، في حين تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بنحو ٦,٧ ملايين دولار لتوفير الدعم اللازم للوفاء بمهمة المكتب في دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومدير المكتب مسؤول أمام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الذي يرأس فرقة العمل. ويساهم أكثر من ٣٠ كيانا تابعا لفرقة العمل في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وفقا لولاياتها التنظيمية الخاصة؛

(ج) في عام ٢٠١١، حصلت الأمانة العامة على تبرع مكنها من إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي العام نفسه، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠/٦٦ الذي أحاطت فيه علما مع التقدير بالاتفاق المتعلق بالمساهمات لإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ورحبت بإنشاء المركز في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ مجال مكافحة الإرهاب، وشجعت الدول الأعضاء على التعاون مع المركز. ويساهم المكتب الذي يعمل تحت إشراف الأمين العام وتحت مظلة إدارة الشؤون السياسية، في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويضطلع وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية بدور المدير التنفيذي للمركز. ويعتمد المركز على الخبرة الحالية لفرقة العمل من أجل تعزيز مبادرات الأمم المتحدة

لمكافحة الإرهاب الجارية. ويستفيد المركز من الدعم السياسي والمشورة السياسية اللذين يقدمهما أعضاء مجلسه الاستشاري البالغ عددهم ٢٢ عضوا، الذين يقدمون أيضا توجيهات للمدير التنفيذي للمركز بشأن برنامج المركز السنوي وخطة عمله، بما في ذلك ميزانيته السنوية وبرامجه ومشاريعه ومقترحاته.

١٠٦ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالمعلومات المقدمة إليها بناء على طلبها، وتتوقع أن يقدم الأمين العام في الميزانية المقبلة للبعثات السياسية الخاصة المزيد من التوضيحات عن الأدوار التي تضطلع بها الكيانات الثلاثة وعن علاقاتها بإدارة الشؤون السياسية ووكيل الأمين العام للإدارة.

جيم - المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

١٠٧ - تبلغ الموارد المقترح توفيرها لعام ٢٠١٤ للبعثات السياسية الخاصة العشر المُدرجة في المجموعة المواضيعية الثالثة ما قدره ٦٠٠ ٨٩٩ ١٤٠ دولار، وهو ما يمثل نسبة ٢٦,١ في المائة من مجموع الموارد المطلوب توفيرها في عام ٢٠١٤ للبعثات السياسية الخاصة الأربع وثلاثين (A/68/327 و A/68/327/Add.3). ويبين الجدول ١٦ أدناه تفاصيل النفقات المقدرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والاحتياجات المتوقعة للفترة ٢٠١٤، مُوزعة على البعثات.

الجدول ١٦

موجز احتياجات المجموعة المواضيعية الثالثة من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			احتياجات عام ٢٠١٤			
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع احتياجات عام ٢٠١٣	الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	١٨ ٣١١,٣	١٨ ٢٧٣,٣	٣٨,٠	٩ ٤٣٢,٥	-	٩ ٧٠٢,٢	(٢٦٩,٧)
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٠ ٧٦٣,٢	٤٥ ٢٨٨,٩	(٤ ٥٢٥,٧)	٢٠ ٨٧٧,٤	-	٢٠ ٢٣٢,٥	٦٤٤,٩

	٢٠١٢-٢٠١٣			احتياجات عام ٢٠١٤			
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع احتياجات عام ٢٠١٣	الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	٣٨ ٨٢٦,٦	٣٨ ٨٢٦,٦	–	٢٠ ٣٤١,٦	٤٢٨,٤	١٩ ٨٣٤,٩	٥٠٦,٧
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليو	٣٠ ١٤١,٧	٣١ ٤٥٣,٨	(١ ٣١٢,١)	٤ ٣٦٤,١	–	١٢ ٣٩٣,٢	(٨ ٠٢٩,١)
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	١٤ ٣١٢,٩	١٤ ١٧١,٤	١٤١,٥	٥ ٨٧٢,٦	٨٢,٠	٦ ٩٣٣,٢	(١ ٠٦٠,٦)
مركز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٦ ٠٧٣,٠	٦ ٠٧١,٢	١,٨	٢ ٩٦٢,٤	–	٢ ٩٦٢,٤	–
مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	٣٣ ٠١٧,٦	٣٣ ٤٥٣,٥	(٤٣٥,٩)	١٤ ٩٥٥,٨	–	١٥ ٥٨٦,٧	(٦٣٠,٩)
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	١٨ ٣١١,٦	١٨ ٣١١,٥	٠,١	٨ ٧٥٠,٦	٣٩,٥	٩ ٠٤٢,٩	(٢٩٢,٣)
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا	١٢ ٢٣٤,٦	١١ ٢٦٦,٦	٩٦٨,٠	٦ ٠٦٠,٣	–	٦ ٢٣٥,٤	(١٧٥,١)
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	٨٦ ٦٧٦,٣	٨٦ ٦٧٦,٣	–	٤٧ ٢٨٢,٣	–	٤٦ ٦٤٣,٧	٦٣٨,٦
المجموع	**٢٩٨ ٦٦٨,٨**	**٣٠٣ ٧٩٣,١**	**(٥ ١٢٤,٣)**	**١٤٠ ٨٩٩,٦**	**٥٤٩,٩**	**١٤٩ ٥٦٧,١**	**(٨ ٦٦٧,٥)**

١٠٨ - حسبما يتبين من الجدول ١٦ أعلاه، فإن مجموع النفقات المقدرة لبعثات المجموعة الثالثة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تبلغ ١٠٠ ٧٩٣ ٣٠٣ دولار، مما يعكس تجاوزا متوقعا في الإنفاق بواقع ٣٠٠ ١٢٤ ٥ دولار، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وهو ٨٠٠ ٦٦٨ ٢٩٨ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التجاوز المتوقع في الإنفاق خلال الفترة يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (٧٠٠ ٥٢٥ ٤ دولار) نظرا لإجلاء الموظفين ونقل أنشطة البعثة إلى ياوندي مرتين خلال فترة الميزانية؛ وبمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (١٠٠ ٣١٢ ١ دولار) نظرا لانخفاض معدلات شواغر وظائف الموظفين الدوليين وارتفاع بدل الأمن في أماكن إقامتهم؛ وبمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (٩٠٠ ٤٣٥ دولار) لسبب رئيسي هو ارتفاع تكاليف الموظفين المدنيين عن المبلغ المعتمد في الميزانية. ويقابل التجاوز المتوقع في الإنفاق جزئيا نقص في إنفاق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بواقع

٠٠٠ ٩٦٨ دولار. وترد في تقرير الأمين العام (A/68/327/Add.3) معلومات عن الفرق في إنفاق كل بعثة من البعثات المدرجة في الجدول ١٦، في إطار القسم المخصص لكل بعثة في التقرير.

١٠٩ - وبالنسبة للفترة ٢٠١٤، فإن الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٦٠٠ ٨٩٩ ١٤٠ دولار، تمثل انخفاضا مقداره ٥٠٠ ٦٦٧ ٨ دولار بواقع ٥,٨ في المائة، مقارنة بمبلغ ١٠٠ ٥٦٧ ١٤٩ دولار المعتمد لعام ٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الانخفاض يعكس في المقام الأول انخفاض احتياجات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (١٠٠ ٠٢٩ ٨ دولار)، وهو ما يرجع أساسا إلى إلغاء جميع وظائف الموظفين المدنيين؛ وإعادة الأفراد المقدمين من الحكومات إلى أوطانهم؛ وانخفاض التكاليف التشغيلية نتيجة لسحب البعثة بالكامل على النحو الذي قرره مجلس الأمن في القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣)، ويقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة في الموارد المطلوبة لإغلاق البعثة المادي فعليا وتصفيتها من الناحية الإدارية. ويعزى هذا الانخفاض أيضا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة (٦٠٠ ٠٦٠ ١ دولار)، وهو ما يعكس أساسا انخفاضا في بند التكاليف التشغيلية نتيجة لتغيير ترتيبات تقاسم تكاليف الطائرة الثابتة الجناحين بين دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن بين البعثات الأخرى المستمرة، فإن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الزيادات في الموارد للفترة ٢٠١٤ لم تُطلب سوى لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في حين أن الموارد المطلوبة للبعثات الأخرى تمثل انخفاضا بالمقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٣، باستثناء المصادر المطلوبة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى التي ظلت في نفس المستوى الذي كانت عليه عام ٢٠١٣.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

١١٠ - يعرض الجدول ١٧ أدناه موجزا للوظائف المعتمدة للمجموعة الثالثة لعام ٢٠١٣، وحالة الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٤. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الفروق والاحتياجات من الموارد ومقترحاتها المتعلقة بملاك الموظفين في الفقرات التالية التي تناقش فيها كل بعثة على حدة.

الجدول ١٧

المجموعة المواضيعية الثالثة: الاحتياجات من الموظفين

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	الوظائف الجديدة	إلغاء	إعادة تصنيف
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	٤٣ (١ و أ ع، ٢ مد-١، ٣ ف-٥، ٨ ف-٤، ٣ ف-٣، ٦ خ م، ٤ م و ف، ١٦ ر م)	٤ (١ ف-٥، ١ م و ف، ٢ ر م)	٤٤ (١ و أ ع، ٢ مد-١، ٣ ف-٥، ٨ ف-٤، ٣ ف-٣، ٦ خ م، ٥ م و ف، ١٦ ر م)	١ (١ م و ف)	–	–
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	١٥٥ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٥ ف-٤، ٨ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣٧ خ م، ٨ م و ف، ٧٢ ر م، ٥ م أ م)	٢١ (٢ ف-٥، ٨ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ ف-٢، ٥ خ م، ٢ م أ م)	١٥٥ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٥ ف-٤، ٨ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣٧ خ م، ٨ م و ف، ٧٢ ر م، ٥ م أ م)	–	–	–
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	١٢٥ (١ و أ ع، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٦ ف-٥، ١٤ ف-٤، ١٠ ف-٣، ٣٠ خ م، ١٤ م و ف، ٤٠ ر م، ٧ م أ م)	١٥ (١ ف-٥، ٦ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ر م، ١ م أ م)	١٢٧ (١ و أ ع، ٢ مد-٢، ٢ مد-١، ٥ ف-٥، ١٣ ف-٤، ٩ ف-٣، ٣٠ خ م، ١٨ م و ف، ٤٠ ر م، ٧ م أ م)	٥ (١ مد-٢، ٤ م و ف)	٣ (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣)	–
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	٦٨ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٦ ف-٥، ٥ ف-٤، ٧ ف-٣، ١٢ خ م، ١٢ م و ف، ١٦ ر م، ٨ م أ م)	١٦ (٣ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٦ م و ف، ٣ ر م)	٤١ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ١٢ خ م، ٢ م و ف، ١١ ر م، ٥ م أ م)	–	٢٧ (٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٥ ف-٣، ١٠ م و ف، ٥ ر م، ٣ م أ م)	–
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	١٢ (٣ ف-٥، ٦ ف-٤، ١ خ م، ٢ ر م)	١ (١ ف-٥)	١٢ (٣ ف-٥، ٦ ف-٤، ١ خ م، ٢ ر م)	–	–	–
مركز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٣٠ (١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ م، ٤ م و ف، ١٨ ر م)	١ (١ ف-٤)	٣٠ (١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ م، ٤ م و ف، ١٨ ر م)	–	–	–

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	الوظائف الجديدة	إلغاء	إعادة تصنيف
مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	١٢٣	١١	١٢٣	–	–	١
	(١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ١٥ ف-٤، ٩ ف-٣، ٢٣ خ م، ١٤ م و ف، ٥١ ر م، ٥ م أ م)	(٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٤ ر م، ٢ م أ م)	(١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ١٥ ف-٤، ٩ ف-٣، ٢٢ خ م، ١٥ م و ف، ٥١ ر م، ٥ م أ م)			(١ خ م إلى م و ف)
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٨٣	٣	٨٣	–	–	١
	(١ و أ ع، ١ أ ع م، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٩ خ م، ٣ م و ف، ٥٨ ر م)	(١ ف-٥، ١ ف-٣، ١ ر م)	(١ و أ ع، ١ أ ع م، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٩ خ م، ٣ م و ف، ٥٨ ر م)			(١ ف-٥ إلى ف-٤)
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا	٢٧	٢	٢٧	–	–	–
	(١ و أ ع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٣ ف-٤، ٤ ف-٣، ٧ خ م، ٢ م و ف، ٦ ر م)	(١ خ م، ١ ر م)	(١ و أ ع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٣ ف-٤، ٤ ف-٣، ٧ خ م، ٢ م و ف، ٦ ر م)			
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	٢٨٨	٥٨	٢٨٦	٣	٥	٢
	(١ و أ ع، ١ أ ع م، ٤ مد-٢، ٧ مد-١، ١٢ ف-٥، ٣٧ ف-٤، ٤١ ف-٣، ٦٨ خ م، ١ خ ع (ر أ)، ٣٣ م و ف، ٧٩ ر م، ٤ م أ م)	(٢ مد-١، ١ ف-٥، ٧ ف-٤، ١١ ف-٣، ٤ خ م، ١٥ م و ف، ١٦ رم، ٢ م أ م)	(١ و أ ع، ١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٧ مد-١، ١١ ف-٥، ٣٩ ف-٤، ٣٩ ف-٣، ١ ف-٢، ٦٩ خ م، ١ خ ع (ر أ)، ٣٢ م و ف، ٧٨ ر م، ٤ م أ م)	(٢ ف-٤، ١ ف-٣)	(١ مد-٢، ١ ف-٥، ١ ف-٣، ١ م و ف، ١ ر م)	(١ ف-٣ إلى ف-٢، ١ ف-٣ إلى خ م)

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م: الرتب المحلية؛ م و ف: موظف وطني من الفئة الفنية؛ و أ ع: وكيل الأمين العام؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.

١١١ - تتضمن التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين لعام ٢٠١٤ في إطار المجموعة الثالثة ما يلي (المرجع نفسه، الفقرات ١٩ و ٦٧ و ٩٣ -٩٤ و ١٧٩ و ٢١٨ و ٢٧١):

(أ) مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إنشاء وظيفة واحدة برتبة موظف وطني من الفئة الفنية لموظف لشؤون الإعلام (انظر الفقرتين ١١٦ و ١١٧ أدناه)؛

(ب) مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو: إنشاء خمس وظائف جديدة (وظيفة مد-٢ لنائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية)؛ و ٤ وظائف موظف وطني من الفئة الفنية (موظف شؤون سياسية وموظف لشؤون حقوق

الإنسان وموظف لشؤون إصلاح القطاع الأمني وموظف لشؤون الإعلام))؛ وإلغاء ٣ وظائف (١ برتبة ف-٥ لكبير موظفي شؤون إصلاح القطاع الأمني، و ١ برتبة ف-٤ لموظف للشؤون السياسية و ١ برتبة ف-٣ لضابط شرطة) (انظر الفقرات ١٢٨ إلى ١٣٠ أدناه)؛

(ج) مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون: إلغاء ٢٧ وظيفة (٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٥ ف-٣، ١٠ برتبة موظف وطني من الفئة الفنية، ٥ من الرتب المحلية، ٣ لمتطوعي الأمم المتحدة)؛

(د) مكتب الأمم المتحدة في بوروندي: إعادة تصنيف وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لموظف بدائرة الأمن إلى وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية؛

(هـ) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان: تحويل وظيفة كبير موظفين إداريين برتبة ف-٥ إلى وظيفة موظف إداري برتبة ف-٤؛

(و) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: إنشاء ثلاث وظائف جديدة (٢ ف-٤ و ١ ف-٣)؛ وإلغاء ٥ وظائف (١ مد-٢، ١ ف-٥، ١ ف-٣، ١ موظف وطني من الفئة الفنية، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب المحلية))؛ وإعادة تصنيف وظيفة ف-٣ إلى وظيفة ف-٢ ووظيفة ف-٣ إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية (انظر الفقرات ١٦١ إلى ١٦٤ أدناه).

١١٢ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات التي اقترحها الأمين العام في ملاك موظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.** وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن الاحتياجات من الموظفين ذات الصلة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في الفقرة ١٣٤ أدناه.

معدلات شغور الوظائف

١١٣ - يعرض المرفق السابع من تقرير الأمين العام (A/68/327) مقارنة تفصيلية بين معدلات الشواغر في ميزانية عام ٢٠١٣ ومعدلات الشواغر في ميزانية عام ٢٠١٤. ويحتوي المرفق أيضا على معلومات عن معدلات الشغور الفعلي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣. **واستنادا إلى الفروق الكبيرة بين معدلات الشغور الفعلي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣ والمعدلات المُدرجة في ميزانية عام ٢٠١٤، فإن اللجنة الاستشارية تتساءل عما إذا كانت معدلات الشغور المدرجة في ميزانية بعض البعثات تتسم بالواقعية. وفي هذا الصدد، ترد**

توصيات اللجنة بشأن تقديرات معدل الشغور لفئات محددة من الموظفين في بعثات محددة، حسب الاقتضاء، في إطار مناقشة كل بعثة على حدة.

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية

١١٤ - زُوِّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن التكاليف التشغيلية للمجموعة الثالثة، وهي ترد في الجدول ١٨ أدناه، وتشمل الاعتمادات والنفقات المقدرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والاحتياجات المتوقعة للعام ٢٠١٤. أما تعليقات اللجنة بشأن الفروق والاحتياجات من الموارد، فترد في إطار مناقشة فرادى البعثات.

الجدول ١٨

المجموعة المواضيعية الثالثة: التكاليف التشغيلية

(بآلاف دورات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣			احتياجات عام ٢٠١٤		الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	
وجه الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق نقص (زيادة) في الإنفاق	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع احتياجات عام ٢٠١٣	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
التكاليف التشغيلية							
١ - الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٨٤٨,٦	١ ٤٨٥,٨	٣٦٢,٨	٨٩٤,٩	-	١ ٢٠٨,٠	(٣١٣,١)
٢ - الخبراء الاستشاريون	٧ ٠٧٨,٤	٦ ١٥٥,١	٩٢٣,٣	٣ ٣٢٧,٩	-	٣ ٦٧٤,٨	(٣٤٦,٩)
٣ - السفر في مهام رسمية	١٠ ٩٧١,٠	١١ ٣٣٣,٦	(٣٦٢,٦)	٤ ٨٨١,٥	-	٥ ٤٤٨,٩	(٥٦٧,٤)
٤ - المرافق والهياكل الأساسية	٣٩ ٩٣٢,٣	٣٨ ٤٨٧,٨	١ ٤٤٤,٥	١٧ ٩٦٠,٨	٣١٦,٧	٢٠ ٩٢٦,٦	(٢ ٩٦٥,٨)
٥ - النقل البري	٥ ٢٢٦,٩	٥ ٨١٨,٨	(٥٩١,٩)	٢ ١٤٧,٨	-	٢ ٥١٠,١	(٣٦٢,٣)
٦ - النقل الجوي	٢٢ ٥٠٥,٤	٢٢ ٩٩٠,٠	(٤٨٤,٦)	٧ ١٢٧,٧	-	٩ ٨٧٨,٢	(٢ ٧٥٠,٥)
٧ - النقل البحري	١٤٢,٢	٢٣,٣	١١٨,٩	٢٠,٥	-	١٢٢,٢	(١٠١,٧)
٨ - الاتصالات	١٥ ٤٠٤,٨	١٤ ١٧٩,٤	١ ٢٢٥,٤	٦ ٦٨٦,٨	٧٩,٠	٧ ٦٦٤,٧	(٩٧٧,٩)
٩ - تكنولوجيا المعلومات	٦ ٥٢٩,٥	٦ ٩٠٨,٦	(٣٧٩,١)	٢ ٢٨٣,٢	١٤٦,٨	٢ ٤٠٢,٨	(١١٩,٦)
١٠ - الخدمات الطبية	٢ ٢١٢,٩	١ ٨٥٦,٣	٣٥٦,٦	١ ٠٤٤,٠	٧,٤	١ ١٩٥,٣	(١٥١,٣)
١١ - اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٩ ٩٣٤,٤	٩ ٥٤٢,٨	٣٩١,٦	٤ ٥٧٨,٩	-	٤ ٦٨٤,١	(١٠٥,٢)
مجموع التكاليف التشغيلية	**١٢١ ٧٨٦,٤**	**١١٨ ٧٨١,٥**	**٣ ٠٠٤,٩**	**٥٠ ٩٥٤,٠**	**٥٤٩,٩**	**٥٩ ٧١٥,٧**	**(٨ ٧٦١,٧)**

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

١١٥ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لعام ٢٠١٤ مبلغا قدره ٥٠٠ ٤٣٢ ٩ دولار، مقارنة مع الاعتماد البالغ ٢٠٠ ٧٠٢ ٩ دولار لعام ٢٠١٣. ويعزى الانخفاض البالغ ٧٠٠ ٢٦٩ دولار، في المقام الأول، إلى نقصان (٨٠٠ ٦٠١ دولار) تحت بند التكاليف التشغيلية، نتيجة للآثار المترتبة على التغير الذي طرأ في ما يخص العمليات الجوية، على ترتيبات تقاسم تكاليف طائرة ثابتة الجناحين بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والدعم المقدم من الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بوصف ذلك جزءا من استراتيجية التعاون الإقليمي وتقاسم الموارد. وبإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مالي، يشير الأمين العام إلى أن احتياجات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا للسفر إلى مالي ستنخفض على نحو طفيف، وتنخفض وفقا لذلك حصته من تكاليف الطائرة ثابتة الجناحين.

١١٦ - ويعكس الملاك المقترح من الموظفين المدنيين البالغ ٤٤ موظفا الاقتراح الداعي إلى إضافة وظيفة جديدة واحدة لموظف إعلام (موظف وطني من الفئة الفنية) ضمن قسم شؤون الإعلام، وذلك من أجل تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في مجال الاتصال والتوعية، وللقيام بصياغة وتنفيذ استراتيجية للاتصال، ومواكبة توقعات الجمهور وتحسين صورة المكتب. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن موظف الإعلام (موظف وطني من الفئة الفنية) سيقوم بمساعدة موظف الإعلام الحالي (ف-٤) في تنفيذ استراتيجية الاتصالات للمكتب عن طريق تنظيم مناسبات إعلامية ومؤتمرات صحفية، والمساهمة في أعمال المكتب التي تتعلق بالاستعراض اليومي للصحف ورصد وسائط الإعلام، وتعهّد الموقع الشبكي للمكتب ومنابر وسائط التواصل الاجتماعي.

١١٧ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه خلال السنوات الثلاث الماضية، وحتى الوقت الحاضر، يضطلع بمهام الوظيفة المقترحة خبير استشاري وطني بتكلفة شهرية قدرها ٠٠٠ ٣ دولار بلغ إجماليها ١٩٨ ٩٦ دولارا. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الاعتماد المخصص للخبراء الاستشاريين لعام ٢٠١٤ قد انخفض بمقدار ٩٠٠ ٣٠ دولار، الأمر الذي يعكس في المقام الأول إنهاء خدمات الخبير الاستشاري الوطني وهي المهام التي ستضطلع بها الوظيفة المقترحة لموظف شؤون الإعلام (م و ف).

١١٨ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ٥ من تقريره، إلى أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا سيواصل تولي رئاسة اجتماعات لجنة السياسات رفيعة المستوى المعنية بتنفيذ مبادرة

ساحل غرب أفريقيا وتوفير مهام الأمانة لها، وهذه المبادرة هي برنامج مشترك مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، يهدف إلى بناء القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في مجالات إنفاذ القانون وعلم الأدلة الجنائية وإدارة الحدود ومكافحة غسل الأموال وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية.

١١٩ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبادرة قد وضعت تلبية للحاجة إلى نهج شامل متعدد الأطراف يعمل بصورة متضافرة من أجل دعم تنفيذ ”خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالتصدي لمشكلة تفاقم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا“. وأبلغت اللجنة كذلك بأن دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في إطار المبادرة هو توفير التوجيه السياسي والقيام بدور في مجال الدعوة لتعبئة دعم دول مبادرة ساحل غرب أفريقيا وكذلك الدعم الدولي. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤ تشمل ٠٠٠ ٢٠ دولار لتنظيم اجتماع واحد، وتغطي أيضا تكلفة ٢٠ في المائة من وقت الموظف الحالي لشؤون إصلاح القطاع الأمني.

١٢٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بزيادة معدل الشغور المقترح لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لعام ٢٠١٤ تحت بند الموظفين الوطنيين (الرتب المحلية) وذلك من ٦ في المائة إلى ٩ في المائة للأسباب المشار إليها في الفقرة ١١٣ أعلاه.

١٢١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للمكتب لعام ٢٠١٤ رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ١٢٠ أعلاه.

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٢٢ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للمكتب المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٤ مبلغا قدره ٤٠٠ ٨٧٧ ٢٠ دولار، مقارنة مع الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٢٣٢ ٢٠ دولار لعام ٢٠١٣. وتعزى الزيادة البالغة ٩٠٠ ٦٤٤ دولار، بشكل رئيسي إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين الناجمة أساسا عن تخصيص اعتماد في عام ٢٠١٤ لتغطية استحقاقات لم تكن مدرجة في الميزانية لعام ٢٠١٣ (بدل الخطر وبدل مشقة العمل دون اصطحاب الأسرة)، بالإضافة إلى زيادة الاحتياجات تحت بند خدمات النقل الجوي نتيجة لتوسيع نطاق تغطية الرحلات الجوية داخل منطقة البعثة، وزيادة تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين. ويقابل هذه الزيادات جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت

بند المرافق والهياكل الأساسية، يعزى أساسا إلى عدم تخصيص اعتماد لشراء مرافق جاهزة ومعدات الأمن والسلامة وخدمات البناء.

١٢٣ - وأثناء نظرها في مقترحات الأمين العام، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن ميزانية المكتب لعام ٢٠١٤ كانت قد أعدت على نفس مستوى وشكل الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣ على أساس أن الميزانية التكميلية ستقدم إذا قام مجلس الأمن باعتماد ولاية جديدة وموسعة. وأُبلغت اللجنة أنه في تلك الحالة، سيحتاج مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في أفريقيا الوسطى إلى موارد إضافية من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣)، الذي يدعو فيه المجلس إلى تعزيز ملاك موظفي المكتب، ونشر وحدة حراسة، وأيضا إنشاء مستشفى من المستوى الثاني معزَّز بإمكانات جراحية ومخبرية بالإضافة إلى زيادة مستوى الوجود خارج بانغي.

١٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تجاوزا متوقعا في الإنفاق للمكتب بمقدار ٧٠٠ ٥٢٥ ٤ دولار أو ١١,١ في المائة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، الأمر الذي يعزى في المقام الأول إلى زيادة تكاليف الأفراد المدنيين. وفي الفقرة ٢٥ من ذلك التقرير، يشير الأمين العام إلى أن البعثة اضطرت إلى إجلاء موظفيها بسبب الحالة الأمنية، ونقلت عملياتها إلى ياوندي مرتين خلال فترة الميزانية (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفي آذار/مارس ٢٠١٣). ويعزى التجاوز في الإنفاق أيضا إلى بدء صرف بدل الخطر الممنوح للموظفين الدوليين والوطنيين اعتباراً من ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، وتغيير مركز البعثة من مركز عمل يسمح باصطحاب الأسرة إلى مركز عمل لا يسمح باصطحاب الأسرة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، مما أدى إلى دفع الاستحقاقات المرتبطة ببدل مشقة العمل دون اصطحاب الأسرة، وجميعها أمور لم تكن مدرجة في الميزانية في عام ٢٠١٣.

١٢٥ - توصي اللجنة الاستشارية بزيادة معدل الشغور المقترح للمكتب المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٤ تحت بند الموظفين الدوليين من ٧ في المائة إلى ١٠ في المائة، وتحت بند متطوعي الأمم المتحدة من ٢٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة؛ وذلك للأسباب المشار إليها في الفقرة ١١٣ أعلاه.

١٢٦ - ورهنا بالتوصية الواردة في الفقرة ١٢٥ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للمكتب المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٤.

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

١٢٧ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للمكتب المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لعام ٢٠١٤ مبلغا قدره ٦٠٠ ٣٤١ ٢٠ دولار، مقارنة مع الاعتماد البالغ ٩٠٠ ٨٣٤ ١٩ دولار لعام ٢٠١٣. وتعزى الزيادة الصافية البالغة ٧٠٠ ٥٠٦ دولار لعام ٢٠١٤، بشكل رئيسي إلى الزيادة في مرتبات الموظفين الوطنيين والتكاليف العامة للموظفين نتيجة لإنشاء أربعة وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية في الفترة من ١٨ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ وفقا لتوصيات بعثة المساعدة التقنية؛ وزيادة الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية وكذلك تحت بند النقل البري نتيجة ارتفاع الاحتياجات من الوقود واقتناء المزيد من المعدات والأثاث للمكاتب الإقليمية الجديدة في بافاتا، وبوبا، وساو دومينغوس، ومانسوا. ويقابل هذه الزيادات جزئيا الانخفاض الصافي في عدد الوظائف تحت بند الموظفين الدوليين وفقا لتوصيات بعثة المساعدة التقنية، وانخفاض الاحتياجات تحت بند النقل الجوي بسبب انخفاض استهلاك وقود الطائرات؛ وانخفاض استئجار وتشغيل طائرة ثابتة الجناحين بسبب انخفاض عدد أيام التشغيل من ١٥٠ يوما في عام ٢٠١٣ إلى ٥٠ يوما في عام ٢٠١٤ نتيجة لتحسن خدمات الخطوط الجوية التجارية المحلية.

١٢٨ - ويعكس المستوى المقترح لملاك الموظفين المدنيين البالغ ١٢٧ موظفا، زيادة صافية قدرها موظفان اثنان بالمقارنة مع ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠١٣ والبالغ ١٢٥ موظفا. وتشمل تغيرات الملاك الوظيفي إنشاء خمس وظائف جديدة (وظيفة برتبة مد-٢ لنائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) و ٤ موظفين وطنيين من الفئة الفنية (موظف للشؤون السياسية، وموظف لشؤون حقوق الإنسان، وموظف لشؤون إصلاح القطاع الأمني وموظف لشؤون الإعلام))، إضافة إلى إلغاء ثلاث وظائف (وظيفة موظف أقدم لشؤون إصلاح القطاع الأمني برتبة ف-٥، ووظيفة موظف للشؤون السياسية برتبة ف-٤، ووظيفة ضابط شرطة برتبة ف-٣). ويشير الأمين العام في الفقرة ٦٧ من تقريره، إلى أن التغييرات المقترح إدخالها على عدد وظائف الملاك ومستوياتها تتماشى مع التوصيات المتعلقة بتنقيح الولاية وإدخال تغييرات على هيكل البعثة وقوامها.

١٢٩ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه من المتوقع أن يؤدي إنشاء وظيفة نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) إلى تحسين إدارة المكتب المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق والكفاءة ضمن الأقسام وفي ما بينها. وجرى كذلك إيضاح أنه نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي في البلد، اضطر الممثل الخاص للأمين العام إلى تخصيص المزيد من الوقت والجهد لحل الأزمة السياسية ولذلك

لم يتمكن من تكريس اهتمامه الكامل لإدارة المكتب. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الوظيفة الجديدة من شأنها أن تدعم الممثل الخاص للأمين العام في المسائل الإدارية، مما يتيح له أن يركز اهتمامه على المهام الدبلوماسية الرئيسية والجهود المبذولة لتعبئة الموارد في أفق الانتخابات المقبلة.

١٣٠ - ولدى مزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفة الحالية لنائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون التنمية)، الذي يعمل أيضا منسقا مقيما، وممثلا مقيما، ومنسقا للشؤون الإنسانية، سيظل لها دور محوري في تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وسوف يتولى شاغلها قيادة الجهود المبذولة لتنفيذ ولاية الأمم المتحدة في الميدانين الإنمائي والإنساني في البلد وكفالة الاتساق الاستراتيجي بين الأنشطة التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري وولاية المكتب. وبالمثل، فقد أُبلغت اللجنة بأن رئيس الديوان سيواصل تولي المسؤولية عن الإدارة المتكاملة لجميع أنشطة البعثة؛ وتقديم التوجيه بشأن السياسات والتنسيق؛ ووضع هياكل ونظم متسقة للاتصالات؛ والقيام بدور حلقة الوصل بين مكتب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس دعم البعثة فيما يتعلق بالميزانية والموارد البشرية؛ والإشراف على عمل موظف التخطيط الاستراتيجي الأقدم لدى البعثة؛ وتقديم المشورة للممثل الخاص للأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بالمراسم.

١٣١ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراحات الأمين العام المتعلقة بإنشاء وظيفة جديدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) برتبة مد-٢.

١٣٢ - وبينما تحيط اللجنة الاستشارية علما باقتراح إنشاء أربع وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، فإنها تشير إلى أن بعثة التقييم التقني الموفدة إلى غينيا - بيساو قد أوصت، في جملة أمور، بإنشاء ثماني وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية في حدود الموارد المتاحة من أجل تعزيز العناصر الفنية للبعثة ومكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية). وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في مقترحات الأمين العام، فقد أُبلغت، عند الاستفسار، بأن البعثة قد قررت إنشاء الوظائف الموصى بها بشكل تدريجي مع اقتراح أربع وظائف في عام ٢٠١٤ وستقترح الوظائف الأربع المتبقية في عام ٢٠١٥ بعد إعادة تقييم احتياجات البعثة. **وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على مقترح الأمين العام بإنشاء أربع وظائف جديدة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية. إلا أن اللجنة توصي بتقديم المزيد من التوضيح إلى الجمعية العامة في وقت نظرها في مقترحات الأمين العام للميزانية، بشأن الأسباب التي تبرر النهج التدريجي الذي سيتبع في إنشاء الوظائف الموصى بها.**

١٣٣ - وفيما يتعلق باقتراح إلغاء وظيفة موظف شؤون إصلاح القطاع الأمني (ف-٥)، ووظيفة ضابط شرطة (ف-٣)، يشير الأمين العام في الفقرة ٦٧ من تقريره إلى أن بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو ستضطلع بجزء كبير من الجوانب التنفيذية لإصلاح القطاع الأمني، ومن المقرر أن يتولى اثنان من كبار المستشارين تقديم الدعم الاستشاري، وذلك بتمويل من موارد خارجة عن الميزانية. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، بأن المستشارين سيقدمان الدعم إلى مكتب الأمم المتحدة من خلال إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثتها في غينيا - بيساو، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجيتي إصلاح قطاع الأمن الوطني وسيادة القانون ووضع نظام للقضاء العسكري يكون متوافقا مع المعايير الدولية. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن اقتراح إلغاء وظيفة موظف الشؤون السياسية (ف-٤) يأتي في ضوء إنشاء الوظائف الأربع لموظفين وطنيين من الفئة الفنية وانخفاض المسؤوليات عقب اقتراح إنشاء الوظيفة الجديدة برتبة مد-٢.

١٣٤ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح إلغاء وظيفة موظف الشؤون السياسية (ف-٤). ومع ذلك، تتساءل اللجنة عن الأساس المنطقي لاقتراح إلغاء وظيفتي موظف أقدم لشؤون إصلاح القطاع الأمني (ف-٥) وضابط شرطة (ف-٣) في دائرة سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والاستعاضة عنهما باثنين من كبار المستشارين المنتدبين بتمويلٍ من موارد خارجة عن الميزانية. وترى اللجنة أن الحاجة الفنية المستمرة إلى أداء هذه المهام لا تزال قائمة دون تغيير. وبالتالي، تكرر اللجنة التأكيد أن الإلغاء المقترح للوظيفتين لا يمكن اعتباره وجها من أوجه الكفاءة المستدامة، وإنما هو مجرد عملية تحويل للتمويل من الميزانية العادية إلى الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل مواصلة أداء الأنشطة الصادر بشأنها تكليف (A/68/7، الفقرة ٨٠). وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إلغاء الوظيفتين.

١٣٥ - ورهنا بتعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١١٣ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على الموارد المقترحة للمكتب المتكامل لعام ٢٠١٤.

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

١٣٦ - مدد مجلس الأمن بموجب قراره ٢٠٩٧ (٢٠١٣) ولاية المكتب لفترة نهائية مدتها ١٢ شهرا حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وخلال هذه الفترة، سيتم الإنهاء التدريجي للبعثة بالكامل وستنقل مسؤولياتها تدريجيا إلى فريق الأمم المتحدة القطري، والحكومة، والشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين، وذلك في إطار مرحلتها الانتقالية وخطتها للخروج. ويقترح

الأمين العام أن يكون مستوى ملاك الموظفين ٤١ وظيفة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، بما يعكس انخفاضا قدره ٢٧ وظيفة مقارنة بالمستوى البالغ ٦٨ وظيفة لعام ٢٠١٣. ويشير كذلك إلى أنه بعد تخفيض إضافي بمقدار ١٨ وظيفة، ستُستبقى ٢٣ وظيفة للفترة حتى ٣١ أيار/مايو لإتمام عملية تصفية البعثة. وترد تفاصيل التغييرات المقترحة في الوظائف في الجدول ١٣ والفقرتين ٩٣ و ٩٤ من تقرير الأمين العام.

١٣٧ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للمكتب المتكامل لبناء السلام لعام ٢٠١٤ ما مقداره ١٠٠ ٣٦٤ ٤ دولار (يشمل ذلك مبلغ ٤٠٠ ٣٤٦ ١ دولار للتصفية)، مقارنة مع الاعتماد البالغ ٢٠٠ ٣٩٣ ١٢ دولار لعام ٢٠١٣. ويعزى النقصان البالغ قدره ١٠٠ ٠٢٩ ٨ دولار بشكل رئيسي إلى ما يلي: إلغاء جميع وظائف الموظفين المدنيين؛ وإعادة الأفراد المقدمين من الحكومات إلى أوطانهم؛ وتخفيض التكاليف التشغيلية نتيجة للإنهاء التدريجي للبعثة بالكامل، ويقابل ذلك جزئيا الزيادة في الموارد المطلوبة للإغلاق المادي الفعلي والتصفية الإدارية للبعثة.

١٣٨ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التخطيط لتكثيف أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في سيراليون بعد انسحاب المكتب المتكامل لبناء السلام واردٌ بالفعل في الرؤية المشتركة الانتقالية التي تغطي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، والتي توفر إطارا لبرامج الأمم المتحدة في إطار دعم استراتيجيتي الحد من الفقر الثانية والثالثة للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن ما يقرب من ثلثي الأموال المطلوبة لتنفيذ الرؤية المشتركة الانتقالية (١٤١ مليون دولار من أصل ما مجموعه ٢٣٠ مليون دولار) هو متوافر بالفعل. ولدى المزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه تم إعداد ثلاث وثائق برنامجية كي تتيح أساسا قويا لمواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة أثناء نقل المسؤوليات من المكتب إلى فريق الأمم المتحدة القطري وبعد ذلك، في المجالات التالية: مراجعة الدستور، وإصلاح القطاع الأمني، ومنع نشوب النزاعات. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن نقل الأصول إلى فريق الأمم المتحدة القطري جار بالفعل بالتوازي مع تسليم المكتب الميداني للبعثة في كونو إلى فريق الأمم المتحدة القطري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ويتوقع أن يتسلم برنامج الأغذية العالمي المكتب الموجود في بو بعد إغلاقه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، فإن مباني المكاتب الموجودة في ماكيني سيستلمها اليونيسيف بعد إغلاق المكتب في كانون الأول/ديسمبر.

١٣٩ - وتثني اللجنة الاستشارية على مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون للجهود التي بذلها حتى الآن لتنفيذ الخفض التدريجي بسلاسة بالتعاون مع فريق

الأمم المتحدة القطري. وتشجع اللجنة البعثات الأخرى على استخلاص الدروس من تجربة تصفية المكتب.

١٤٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للمكتب لعام ٢٠١٤.

الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

١٤١ - تصل الاحتياجات المقدرة للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لعام ٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ٦٠٠ ٨٧٢ ٥ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٢٠٠ ٩٣٣ ٦ دولار لعام ٢٠١٣. ويعزى النقصان البالغ ٦٠٠ ٠٦٠ ١ دولار بشكل رئيسي إلى الانخفاض تحت بند التكاليف التشغيلية الناجم عن التغيير في ترتيب تقاسم التكاليف لطائرة ثابتة الجناحين، فيما بين اللجنة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويشير الأمين العام في الفقرة ١٢٣ من تقريره إلى أن ترتيب تقاسم التكاليف الذي كان في عام ٢٠١٣ على أساس نسبة ٧٥:٢٥ بين اللجنة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، سيتغير ليصبح في عام ٢٠١٤ بنسبة ١٠: ٦٥: ٢٥ بين اللجنة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والبعثة المتكاملة، مع أخذ الاستخدام المتوقع للطائرة في الاعتبار. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا النقصان انخفاضا في الاحتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين، ويرجع ذلك أساسا إلى وقف عمل لجنة المتابعة بموجب الشروط المبينة في اتفاق غرينتري المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٣، والتي تعفي اللجنة من مهمة رصد احترام حقوق سكان باكاسي.

١٤٢ - واستفسرت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في تقرير الأمين العام، عن اعتماد مرصود بمبلغ ٦٠٠ ١٦ دولار لاقتناء معدات لتكنولوجيا المعلومات تشمل ثلاث شاشات ثلاثية الأبعاد للحواسيب، وجهازي عرض ضوئي، وخادوم لنظم المعلومات الجغرافية. وأُبلغت اللجنة بأن الشاشات الثلاثية الأبعاد هي من أجل تجهيز الصور على الحواسيب المكتبية فيما يتعلق بمشروع رسم الخرائط النهائية وتشييد الأعمدة في إطار ترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. وأُبلغت كذلك بأن رسم الخرائط النهائية للحدود يتضمن إنتاج ورقات خرائط متعددة المقاييس تغطي الطول بأكمله، الأمر الذي يتطلب شاشات عالية الدقة من أجل تجهيز الصور، وأنواعا خاصة من الأوراق، وتراخيص لبرامجيات جديدة، وخادوما مكرسا لعمليات نظم المعلومات الجغرافية.

١٤٣ - توصي اللجنة الاستشارية بزيادة معدل الشغور المقترح للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لعام ٢٠١٤، تحت بند الموظفين الدوليين، من صفر في المائة إلى ٥ في المائة للأسباب المشار إليها في الفقرة ١١٣ أعلاه.

١٤٤ - ورهنا بالتوصية الواردة في الفقرة ١٤٣ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة من أجل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لعام ٢٠١٤.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

١٤٥ - تصل الاحتياجات المقدرة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى لعام ٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ٤٠٠ ٩٦٢ ٢ دولار، أي بنفس مستوى الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣. ويعزى الفرق بين احتياجات عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بشكل رئيسي إلى زيادة متوقعة في التكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين استنادا إلى متوسط المعدلات السابقة ومع مراعاة تعيين موظف جديد اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويقابل هذه الزيادة انخفاضٌ في التكاليف التشغيلية، ولا سيما في مجالات السفر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، تمشيا مع جهود البعثة الرامية إلى احتواء التكاليف. وتعزى الزيادة المتوقعة في النفقات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أساسا إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين، وارتفاع التكاليف المتعلقة باقتناء أماكن الإيواء ووقود المولدات عما هو مدرج في الميزانية.

١٤٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفقرة ١٤٨ من تقرير الأمين العام تفيد بأن العمل جارٍ لجمع الأموال من أجل المشروع المشترك المعنون ''نحو تنفيذ شامل لخطة العمل المشتركة لآسيا الوسطى في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب''. ويشير الأمين العام إلى أن مجموع ميزانية المشروع الذي يغطي الفترة الممتدة من شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٦، تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نحو ٢٦٧ ٨٠ دولارا قد وردت من حكومة النرويج، و ٠٠٠ ٣٠ دولار من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأنه قد وردت تعهدات من حكومة النرويج بالتبرع بمبلغ ٠٠٠ ١٤٧ دولار ومن الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار.

١٤٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بزيادة معدل الشغور المقترح للمركز لعام ٢٠١٤ تحت بند الموظفين الدوليين، من صفر في المائة إلى ٥ في المائة للأسباب المشار إليها في الفقرة ١١٣ أعلاه.

١٤٨ - ورهنا بالتوصية الواردة في الفقرة ١٤٧ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى لعام ٢٠١٤.

مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

١٤٩ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لعام ٢٠١٤ مبلغا قدره ٨٠٠ ٩٥٥ ١٤ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٠٠ ٥٨٦ ١٥ دولار لعام ٢٠١٣. ويعزى الانخفاض البالغ ٩٠٠ ٦٣٠ دولار لعام ٢٠١٣ أساسا إلى ما يلي: انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين الذي يعزى إلى إعادة تصنيف وظيفة موظف من فئة الخدمة الميدانية إلى موظف وطني من الفئة الفنية وتخفيض تسوية مقر العمل بنسبة ٤,٥ في المائة؛ وانخفاض تكاليف مرتبات الموظفين الوطنيين بسبب انخفاض قيمة الفرنك البوروندي؛ وانخفاض التكاليف التقديرية للاتصالات نتيجة انخفاض تكلفة استئجار جهاز مرسل مجاوب وتقليص عدد أبراج الهواتف الخلوية والخطوط الهاتفية الفرعية المستأجرة، بالإضافة إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالأنشطة الإعلامية.

١٥٠ - ولا يزال ملاك الموظفين المدنيين المقترح لعام ٢٠١٤ عند نفس مستوى عام ٢٠١٣ البالغ ١٢٣ موظفا، وهو يعكس إعادة تصنيف وظيفة موظف خدمات أمنية من فئة الخدمة الميدانية إلى موظف وطني من الفئة الفنية في إطار إعادة تنظيم وحدة تنسيق المعلومات الأمنية في قسم الأمن.

١٥١ - وعند الاستفسار عن الخطط المستقبلية للبعثة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن بعثة تقييم استراتيجي أُوفِدت إلى بوروندي في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بهدف تزويد الأمين العام بتوصيات بشأن خيارات مستقبل عمل الأمم المتحدة في بوروندي. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن تلك التوصيات ستأخذ في الاعتبار آراء حكومة بوروندي، وآراء المجتمع المدني وشركاء البلد الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، ستستعرض البعثة أيضا حالة توطيد السلام في بوروندي، وتنفيذ المعايير المرجعية، وقدرة المؤسسات الوطنية على أداء مهام توطيد السلام، والوجود العملي للعناصر الفاعلة من خارج الأمم المتحدة. وبعد مزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أعدّ خططا أولية تحسبا لاحتمال تخفيض قوامه وانتقاله وتسليم مسؤولياته إلى فريق الأمم المتحدة القطري. **وترحب اللجنة الاستشارية بالنهج الاستباقي الذي اتّبعه مكتب الأمم المتحدة في بوروندي استعدادا لاحتمال تخفيض قوامه وتسليم أنشطته إلى فريق الأمم المتحدة القطري.**

١٥٢ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بزيادة معدل الشغور المقترح لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لعام ٢٠١٤ من ٥ في المائة إلى ٨ في المائة، تحت بند الموظفين الدوليين، ومن ٣ في المائة إلى ٤ في المائة، تحت بند الموظفين الوطنيين (الرتب المحلية)، ومن صفر في المائة**

إلى ٢٠ في المائة، تحت بند متطوعي الأمم المتحدة، وذلك للأسباب المبينة في الفقرة ١٣ أعلاه.

١٥٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ١٥٢ أعلاه، بالموافقة على الموارد المطلوبة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لعام ٢٠١٤.

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

١٥٤ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠١٤ مبلغا قدره ٦٠٠ ٧٥٠ ٨ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٩٠٠ ٠٤٢ ٩ دولار لعام ٢٠١٣. ويعزى النقصان البالغ ٣٠٠ ٢٩٢ دولار لعام ٢٠١٤ أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية نتيجة استخدام وسائل الاتصال بفالنسيا، إسبانيا، بواسطة الألياف الضوئية، فضلا عن انخفاض الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية نتيجة انخفاض عدد المقتنيات؛ وانخفاض أسطول مركبات البعثة. وهذا النقصان تقابله جزئيا زيادة تكاليف الموظفين المدنيين بسبب زيادة متوسط مستوى الدرجات المدرجة في الميزانية لمرتبات الفئة الفنية والفئات العليا وفئة الخدمات الميدانية، التي يقابلها تحويل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤.

١٥٥ - ولا يزال ملاك الموظفين المدنيين المقترح لعام ٢٠١٤ عند نفس مستوى عام ٢٠١٣ البالغ ٨٣ موظفا، وهو يعكس تحويل وظيفة موظف إداري أقدم من الرتبة ف-٥ إلى موظف إداري برتبة ف-٤ بعد التوصل، استنادا إلى استعراض داخلي لمهام دعم البعثة، إلى أن بوسع موظف إداري برتبة ف-٤ أداء المهام المطلوبة في إطار هذه الوظيفة بفعالية.

١٥٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠١٤.

مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا

١٥٧ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا لعام ٢٠١٤ مبلغا قدره ٣٠٠ ٠٦٠ ٦ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٤٠٠ ٢٣٥ ٦ دولار لعام ٢٠١٣. ويعزى نقصان احتياجات عام ٢٠١٤ بمبلغ ١٠٠ ١٧٥ دولار أساسا إلى انخفاض التكاليف التشغيلية بسبب انخفاض الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية. ويعزى الرصيد الحر البالغ ٠٠٠ ٩٦٨ دولار المتوقع لعام ٢٠١٣ أساسا إلى انخفاض النفقات تحت بند تكاليف الموظفين الدوليين نتيجة ارتفاع معدل الشغور إلى ما نسبته ١٠ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغة نسبته ٥ في المائة.

١٥٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بزيادة معدل الشغور المقترح لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا لعام ٢٠١٤ تحت بند الموظفين الدوليين، من ٥ في المائة إلى ١٢ في المائة، وتحت بند الموظفين الوطنيين (الرتب المحلية)، من ٥ في المائة إلى ١٠ في المائة؛ وذلك للأسباب المبينة في الفقرة ١٣ أعلاه.

١٥٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ١٥٨ أعلاه، بالموافقة على الموارد المطلوبة لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا لعام ٢٠١٤.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

١٦٠ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٤ مبلغا قدره ٣٠٠ ٢٨٢ ٤٧ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٠٠ ٦٤٣ ٤٦ دولار لعام ٢٠١٣. وتعزى الزيادة البالغة ٦٠٠ ٦٣٨ دولار في الاحتياجات لعام ٢٠١٤ أساسا إلى زيادة تكاليف الموظفين المدنيين الناجمة عن انخفاض معدل الشواغر المدرج في الميزانية للموظفين الدوليين بنسبة ٦ في المائة، مقارنة بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٣، وزيادة النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين الدوليين استنادا إلى تجربة نفقات السنوات السابقة. ويعوض هذا الزيادة جزئيا انخفاض التكاليف التشغيلية بشكل رئيسي تحت بند المرافق والهياكل الأساسية بسبب نقل أماكن إقامة الموظفين ومكاتبهم إلى مجمع جديد يفي بالشروط الأمنية.

١٦١ - ويعكس ملاك الموظفين المقترح البالغ ٢٨٦ موظفا نقصانا صافيا بواقع وظيفتين بالمقارنة بمستوى ملاك الموظفين في عام ٢٠١٣ البالغ ٢٨٨ وظيفة. وتشمل التغييرات التي اقترحها الأمين العام في ملاك الموظفين ما يلي: إنشاء ثلاث وظائف (وظيفة برتبة ف-٤ لموظف إعلام؛ ووظيفة برتبة ف-٤ لموظف شؤون سياسية/رئيس مكتب سبها؛ ووظيفة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)؛ وإلغاء خمس وظائف (١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ١ ف-٣، و ١ موظف وطني من الفئة الفنية، و ١ من الرتب المحلية)؛ وإعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٢ ووظيفة من الرتبة ف-٣ إلى وظيفة في فئة الخدمة الميدانية.

١٦٢ - ووفقا للمعلومات التكميلية لتقرير الأمين العام، فإن الوظيفة الجديدة المقترحة لموظف الإعلام (ف-٤) ستدعم اتباع نهج أكثر استباقا وحزما لتحسين صورة البعثة من خلال وسائل الإعلام استجابة للطلبات المحددة المقدمة من الحكومة الليبية. وبالمثل، ستحسن الوظيفة الجديدة لموظف الشؤون السياسية/رئيس مكتب سبها صورة مكتب سبها وستزود البعثة بقدرة إضافية تتيح لها التصدي بفعالية للقضايا التي تخص جنوب البلد. وأخيرا، اقتُرحت الوظيفة الجديدة لموظف شؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ف-٣)

لكي يعمل شاغلها على وضع وتنفيذ برامج لإعادة إدماج المدنيين، وتنظيم بعثات تقييم قطرية، والمساعدة في تنسيق المساعدة الدولية من خلال تنظيم اجتماعات تنسيق منتظمة. وسيقدم موظف شؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضا المساعدة في إطار الجهود الرامية إلى دعم إقامة حوار وطني مع الجماعات المسلحة وتعزيز آلية التنسيق الوطنية المنشأة حديثا.

١٦٣ - وعند الاستفسار فيما يتعلق باقتراح إلغاء خمس وظائف في دائرة المساعدة الانتخابية، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات إلى المساعدة الانتخابية ما انفكت تتراجع في ضوء تزايد قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية في ليبيا، التي أنشئت في عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة أيضا بأن اقتراح إلغاء الوظيفة برتبة ف-٥ لكبير المستشارين المعني بالإجراءات الانتخابية استند إلى اعتبار أن وضع أهم الإجراءات والأنظمة الانتخابية سيكون قد أُنجز بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وأن الحاجة إلى هذه المساعدة ستنتفي في عام ٢٠١٤. وبالمثل، أُبلغت اللجنة بأن اقتراح إلغاء وظيفة موظف الشؤون الانتخابية برتبة ف-٣ في بنغازي استند إلى تزايد قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية، وكذلك إلى تدهور الظروف الأمنية.

١٦٤ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٦١ أعلاه، يقترح الأمين العام خفض رتبة وظيفة موظف الشؤون السياسية الموجود في طرابلس من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٢. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاقتراح نابع من طبيعة الواجبات التي يتعين القيام بها وأنه تم بالتشاور مع مكتب رئيس الوزراء حيث توجد الوظيفة. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن واجبات شاغل هذه الوظيفة تتمثل أساسا في جمع المعلومات وتجهيزها والعمل كقناة لتوصيل المشورة الاستراتيجية التي يسديها زملاؤه الأعلى رتبة.

١٦٥ - وأحاطت اللجنة علما، في تقريرها السابق (A/67/604، الفقرتان ١٦٨ و ١٦٩)، بتضخم الهيكل الوظيفي على ما يبدو في فئة الوظائف العليا بالبعثة واستفسرت عن المعيار الذي طُبق في تصنيف وظائف البعثة التي في الرتبة مد-١ وما فوقها. وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أنه ينبغي تطبيق المعايير القياسية في تصنيف وظائف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. **وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات لمواءمة هيكل البعثة الوظيفي مع الهياكل الوظيفية للبعثات المماثلة.**

١٦٦ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بزيادة معدل الشغور المقترح لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٤ تحت بند الموظفين الدوليين (ليبيا)، من ٦ في المائة إلى ٨ في المائة، وتحت بند الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية (ليبيا)، من ١٥ في المائة إلى**

٣٠ في المائة، وتحت بند الموظفين الوطنيين (الرتب المحلية)، من ١٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة، وذلك للأسباب المبينة في الفقرة ١١٣ أعلاه.

١٦٧ - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة ١٦٦ أعلاه، بالموافقة على الموارد المطلوبة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٤.**

رابعا - توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد

دال - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

١٦٨ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أُنشئت عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢) لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً. ومدَّد مجلس الأمن لاحقاً ولاية البعثة في قراراته ١٤٧١ (٢٠٠٣) و ١٥٣٦ (٢٠٠٤) و ١٥٨٩ (٢٠٠٥) و ١٦٦٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٦ (٢٠٠٧) و ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٨ (٢٠٠٩) و ١٩١٧ (٢٠١٠) و ١٩٧٤ (٢٠١١) و ٢٠٤١ (٢٠١٢). وقرَّر المجلس، عملاً بقراره ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، تمديد ولاية البعثة حتى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤.

استخدام الموارد في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

١٦٩ - تعتزم البعثة استخدام كامل الاعتماد البالغ ٤٣٧ ٢٦٤ ٩٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويقابل الزيادة المتوقعة في النفقات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، البالغة ٢٥ ٨١٨ ٩٠٠ دولار، أو ما نسبته ١٨,٩ في المائة، انخفاض متوقع في النفقات قدره ٩٢٧ ١٠٠ دولار، أو ما نسبته ٣٧,٢ في المائة، تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، و ٨٩١ ٨٠٠ ٢٤ دولار، أو ما نسبته ١٢,٥ في المائة، تحت بند التكاليف التشغيلية.

١٧٠ - وتُعزى الزيادة في النفقات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين إلى الزيادة في الاحتياجات تحت: (أ) بند الموظفين الوطنيين، نتيجةً للزيادات في المرتبات، وانخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي عما هو مدرج في الميزانية والزيادات في التكاليف العامة للموظفين، استناداً إلى اتجاهات النفقات الفعلية؛ و (ب) بند الموظفين الدوليين، نتيجةً لانخفاض معدل الشغور عما هو مدرج في الميزانية، والزيادات في التكاليف العامة للموظفين، والزيادات في تسوية مقر العمل، وزيادة معدل بدل الخطر، وإدراج بدل المشقة في مراكز العمل التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأسرة؛ و (ج) بند متطوعي الأمم المتحدة، نتيجةً لزيادة معدل منح بدل الخطر (انظر A/68/327/Add.4، الفقرة ٣٨).

١٧١ - ويُعزى النقصان في النفقات تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، في المقام الأول، إلى ما يلي: (أ) نشر مستشارين عسكريين بمعدل أقل مما هو مدرج في الميزانية لعام ٢٠١٢ لتنفيذ حد أقصى مؤقت للنشر، فُرض نظراً إلى الحالة الأمنية السائدة في البلد؛ و (ب) نشر أفراد من شرطة الأمم المتحدة بمعدل أقل مما كان متوقعاً في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

١٧٢ - ويُعزى النقصان في النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية، في جملة أمور، إلى العوامل التالية:

(أ) تحت بند النقل الجوي (١٥ ٠٣٦ ٤٠٠ دولار، أو ما نسبته ١٦,٣ في المائة)، تراجُع استخدام الأسطول الجوي التابع للبعثة، مما أدى بدوره إلى انخفاض تكاليف الاستئجار والتشغيل والخدمات، ورسوم المناولة الأرضية، وانخفاض استهلاك الوقود؛

(ب) تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (٤ ٦٧١ ٥٠٠ دولار، أو ما نسبته ٦,٥ في المائة)، انخفاض اقتناء معدات الأمن والسلامة؛ وتنقيح مواصفات نظام مكافحة الحريق ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي؛ وانخفاض عدد الحراس المسلحين الدوليين الذين تم نشرهم بالفعل نظراً إلى إغلاق ستة من مكاتب المقاطعات وانخفاض تكلفة استئجار أماكن العمل عما كان مدرجاً في الميزانية لعام ٢٠١٢، نتيجةً لإغلاق ستة من مكاتب المقاطعات؛

(ج) تحت بند الاتصالات (٣ ١٠٣ ٦٠٠ دولار، أو ما نسبته ٢٢,٧ في المائة)، انخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء وصيانة أجهزة تتبع المركبات باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع؛ وانخفاض رسوم الأجهزة المرسلة المجيبة، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات التردد فوق العالي للربط بين الشبكات الرقمية، ويُعزى ذلك جزئياً إلى إغلاق عدة مكاتب ميدانية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣؛

(د) انخفاض الاحتياجات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١ ٠٢٦ ٣٠٠ دولار، أو ما نسبته ١٨,٧ في المائة)؛

(هـ) تحت بند السفر في مهام رسمية (٧٨٨ ٥٠٠ دولار، أو ما نسبته ١٩ في المائة)، انخفاض عدد الرحلات التي يقوم بها الموظفون لأغراض غير تدريبية داخل منطقة البعثة نظراً إلى الإغلاق المبكر لمكاتب ميدانية مختلفة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وانخفاض عدد الموظفين المشاركين في أنشطة تتعلق بالتدريب خارج منطقة البعثة، نتيجةً لازدياد عدد الأنشطة التدريبية المضطلع بها داخلياً أو داخل منطقة البعثة.

الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٤

١٧٣ - تبلغ الاحتياجات المقدَّرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١٤ ما قدره ٥٠٠ ٣٦٤ ١٩١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضاً صافياً قدره ٩٠٠ ٨٦٦ ٤ دولار، أو ما نسبته ٢,٥ في المائة، مقارنةً بالاعتماد البالغ ٤٠٠ ٢٣١ ١٩٦ دولار لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/327/Add.4، الجدول ١).

١٧٤ - وذُكر في التقرير أنه جرى بذل جهد مضاعف، خلال عام ٢٠١٣، من أجل تعزيز وترسيخ التقدم الذي أحرزته العمليات الانتقالية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، التي ستبلغ ذروتها في عام ٢٠١٤ (A/68/327/Add.4، الفقرة ٣). ووفقاً للأولويات المحددة في قرار مجلس الأمن ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، ستواصل البعثة والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، في حدود ولايتهما وبالاسترشاد بمبدأ تعزيز السيادة الأفغانية، وتولي أفغانستان زمام الأمور واضطلاعها بالقيادة، الإشراف على الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، وفقا لما ورد في البيانين الصادرين عن مؤتمري لندن وكابل ونتائج مؤتمر بون، مع التركيز بصفة خاصة على الأولويات التالية لعام ٢٠١٤، على النحو الوارد في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام:

(أ) بذل جهود المساعي الحميدة وتقديم الدعم لعمليات سياسية شاملة للجميع بقيادة أفغانية؛ وتعزيز الدور الذي تضطلع به المؤسسات الأفغانية في تنفيذ جميع الجوانب الضرورية لمصداقية الانتخابات، بما في ذلك تعزيز الأعمال التحضيرية التقنية، والتشجيع على اتساق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية، بناء على طلب الحكومة؛ ودعم الحوار بين الأطراف الأفغانية، بما في ذلك المبادرات التي يتخذها المجلس الأعلى للسلام مع المجتمع المدني والمعارضة السياسية على مستوى المقاطعات والمستويين الوطني والإقليمي من أجل دعم إحراز تقدم في إعداد إطار للمفاوضات الوطنية؛ ودعم إجراء حوار سياسي ثنائي ومتعدد الأطراف ضمن إطار منظم وهيكلي بين أفغانستان والبلدان المجاورة، ولا سيما البلدان المرتبطة بتدابير بناء الثقة المتفق عليها في إطار عملية اسطنبول ”قلب آسيا“ لمعالجة قضايا التعاون الإقليمي؛

(ب) مواصلة تعزيز حقوق الإنسان؛ ودعم فرض المساءلة حيال احترام وتنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية الواردة في الدستور الأفغاني وكذلك في القانون الوطني والدولي لفائدة جميع المواطنين الأفغان، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل المرتبطة بقرارات مجلس الأمن؛ والقيام بأنشطة الدعوة لدى جميع أطراف النزاع بهدف حماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني، مع رصد الحالة؛

(ج) تعزيز وضع سياسات إنمائية اقتصادية – اجتماعية شاملة للجميع ومتسقة بهدف التوصل إلى بناء دولة مكتفية ذاتيا وذات سيادة، والحد من الفقر؛ وقيام البعثة، بوصفها الرئيس المشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، بممارسة أنشطة الدعوة كي تقوم الحكومة والشركاء الدوليون بتقديم تعهدات مالية وتعهدات أخرى في هذا الصدد تتسم بالتوازن وبإمكانية التكهن بها، على النحو المبين في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة؛ والاضطلاع بأنشطة التيسير والمساعدة في مجال تنسيق الشراكات، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، بهدف التمكين من تنمية القدرات على نحو يتيح إنشاء مؤسسات تتسم بالمشروعية وتخضع للمساءلة سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد المقاطعات.

١٧٥ – ووفقاً للأمين العام، حدَّدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إثر قيام مجلس الأمن بتمديد ولايتها بموجب قراره ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، عدداً من الفرص الكفيلة بإعادة مواءمة مواردها البشرية والمالية على نحو استراتيجي مع البيئة السياسية الراهنة، والأولويات الإنمائية، ومسائل حقوق الإنسان، والظروف الأمنية. والغرض من إعادة المواءمة المقترحة هو تبسيط المهام بهدف زيادة الاتساق داخل البعثة خلال المرحلة الانتقالية، وتحقيق أوجه الكفاءة في أداء ولايتها، وتجنب الازدواجية، وإقامة أوجه التآزر مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والحدّ من تعرض أفراد البعثة إلى التهديدات الأمنية. وفي هذا السياق، يقترح الأمين العام ما يلي:

(أ) خفض عدد أفراد ومكاتب البعثة في مجالي الشؤون الفنية والدعم في كابل والكويت (A/68/327/Add.4، الفقرة ١٩ (أ))؛

(ب) إعادة هيكلة وجود البعثة ميدانياً في أفغانستان، بما في ذلك إعادة تصنيف المكتب الإقليمي في باميان ليصبح مكتب مقاطعة، وإغلاق مكتب مقاطعة خوست، وتقليل عدد موظفي المكاتب الإقليمية السبعة ومكاتب المقاطعات الستة المتبقية (المرجع نفسه، الفقرة ١٩ (ب))؛

(ج) دمج مهام كلٍّ من وحدة حماية الطفل ووحدة القضايا الجنسانية القائمتين حالياً في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ضمن وحدة حقوق الإنسان، في إطار مكتب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان (المرجع نفسه، الفقرة ١٩ (ج))؛

(د) دمج مهام التنسيق الميداني في إطار مكتب مدير الشؤون المدنية والتنمية، في أعقاب إلغاء وحدة التنسيق الميداني بعد أن كانت وحدة منفصلة في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (المرجع نفسه، الفقرة ١٩ (د)).

١٧٦ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة تسعى إلى كفالة مجموعة من النتائج القابلة للتحقيق في ميزانيتها لعام ٢٠١٤، بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية التالية: (أ) الدمج عن طريق تبسيط الهياكل والموارد؛ و (ب) تحقيق المستوى الأمثل من النتائج من خلال المواءمة بين الموارد المتاحة وتكاليف الدعم للحفاظ على قدرات البعثة في مجال التوعية؛ و (ج) كفالة أمن الموظفين من خلال تقييم قدرة البعثة على تنفيذ الدعم الأمني اللازم للعمل في سياق متقلب. وأُبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن التخفيضات في الموارد في السنوات الأخيرة قد أثّرت بوجه خاص في الوجود الميداني الدائم للبعثة، وأن التغطية الجغرافية للبعثة عامل حاسم الأهمية لإنجاز المهام التي كُلفت بها والاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بعمليات الرصد، وتقديم المساعدة إلى السلطات على المستوى دون الوطني، بما يشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن عشرة مكاتب ميدانية قد أُغلقت حتى الآن، مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى كفالة قدرة البعثة على مواصلة التوعية الجارية في المناطق التي لا تتواجد فيها بصورة دائمة، وهذا ما يتطلب توافر مركبات مجهزة مسبقاً وشبكات للنقل الجوي، مع الاعتماد المتزايد على تلك الشبكات بالنظر إلى الظروف الأمنية.

١٧٧ - **تعيد اللجنة الاستشارية تأكيد موقفها بأن إنجاز الولايات بفعالية وكفاءة يجب أن يكون على الدوام هو العامل الرئيسي في تحديد احتياجات الأمانة العامة من الموارد وهيكلها الوظيفي العام** (A/68/7، **الفقرة ١٩**). **وتشير اللجنة إلى توصياتها السابقة بشأن تأثير التخفيضات في أنشطة البعثة** (**انظر** A/67/604، **الفقرة ٢٠٦**)، **وإلى الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨، وهي تتوقع أن يتخذ الأمين العام جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا ينجم أي تأثير سلبي على نوعية إنجاز جميع البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف، وعلى حسن توقيتها**. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بقائمة تدابير الكفاءة المنفَّذة في إطار عنصر الدعم البرنامجي للحد من الاحتياجات المتعلقة بالميزانية في عام ٢٠١٤ (انظر المرفق).

الأمن

١٧٨ - وفقاً للأمين العام، من المتوقع أن تظل البيئة الأمنية في عام ٢٠١٤ متقلبة، وأن تستمر المحاولات الرامية إلى التأثير في العملية الانتقالية وتشويهها وتعطيلها، بما في ذلك العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة كعنصر مؤثر ومحايد (انظر A/68/327/Add.4، الفقرة ٢٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يُقترح تنقيح ملاك الموظفين في قسم الأمن لعام ٢٠١٤، مع أن المبلغ المقترح بمقدار ٦٠٠ ١٧٧ ١١ دولار للخدمات الأمنية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية في عام ٢٠١٤ يعكس زيادة قدرها ١,١ مليون دولار مقارنةً

بعام ٢٠١٣. وتشمل الاحتياجات المقترحة من الموارد للخدمات الأمنية حصة البعثة من تكلفة وحدة خدمات الحماية الأفغانية المنشورة للسهر على أمن مختلف مجمَّعات الأمم المتحدة في كابل وسائر أنحاء المنطقة (٣٠٠ ٧١٨ ١ دولار)؛ ونشر حراس مسلحين دوليين في كابل والمكاتب الميدانية (١٠٠ ٤٠٥ ٧ دولار)؛ والبعثات البرية، بما في ذلك بدل الوجبات لعناصر الحراسة المسلحة، وقوة الرد السريع، واستئجار مركبات للحراسة من شركات محلية (٢٠٠ ١٦٣ ١ دولار)؛ وأفرقة خدمات الكلاب البوليسية التي تضم الكلاب والمشرفين عليها (٩٠٠ ٥٨٨ دولار). ويرد في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام موجز للاحتياجات من الميزانية في مجال الأمن في عام ٢٠١٤.

١٧٩ - وأُشير في التقرير إلى أن فريق إدارة أمن البعثة، الذي يقوده الممثل الخاص للأمين العام بوصفه المسؤول المكلف بهذه المهمة، ويضم البعثة، وإدارة شؤون السلامة والأمن، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، يقوم بمعالجة مسائل العمليات المشتركة المتعلقة بإدارة وخدمات الأمن (انظر A/68/327/Add.4، الفقرة ١٢). ورغم ما أُشير إليه في التقييم الذي أجرته الأمم المتحدة للحالة الأمنية بحدوث تدهور من حيث عدد حوادث العنف المسجلة، فإن هدف انتقال المسؤولية عن الأمن إلى السلطات الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤ ظل كما هو مقرر. وستظل التقلبات والشكوك المرتبطة بالعملية الانتقالية الشاملة تؤثر في قدرة البعثة على العمل مع نظرائها، ولا سيما على صعيد المقاطعات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨). ووفقاً للأمين العام، ستواصل البعثة اتخاذ الخطوات الضرورية الكفيلة بتوفير الأمن لموظفيها ولأصولها في شتى أنحاء البلد، وستواصل، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمقر في نيويورك، تنفيذ مجموعة واسعة النطاق من التدابير الأمنية بغية وضع استراتيجيات ملائمة تستهدف تخفيف حدة المخاطر، امتثالاً للمعايير الدنيا لأمن العمليات والمعايير الدنيا لأمن أماكن الإقامة السارية على مشاركة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة في أفغانستان، ودعم عملية التخطيط لاستراتيجيات البعثة المقبلة في مجال الأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤). **وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالإجراءات التي اتخذتها البعثة استعداداً للعملية الانتقالية في مجال الأمن في أفغانستان في عام ٢٠١٤، وهي إذ تأخذ في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٥٩، تشجع البعثة على تعزيز التعاون مع الحكومة المضيفة لكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وعملياتها ومبانيها.**

١٨٠ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه سيجري نشر الحراس المسلحين الدوليين الإضافيين في كابل والمكاتب الميدانية حيث الحالة الأمنية متقلبة بالفعل أو على وشك أن تصبح كذلك، وأن الاحتياجات تعكس الازدياد في عدد الحراس المسلحين الدوليين، والزيادة في أجورهم، والحاجة الناشئة إلى مدير قطري يتولى مسؤولية إدارة الحراس

المسلحين الدوليين. وأُبلغت اللجنة، بعد المزيد من الاستفسار، بأن الحراس المسلحين الدوليين في البعثة هم في الواقع موظفون تعاقديون من شركات الأمن الخاص التي توفر خدمات إلى الأمم المتحدة. **وتشير اللجنة إلى أنها أوصت، في تقريرها المتعلق بالاستعانة بالأمن الخاص، إلى أن لجان الجمعية العامة ذات الصلة ينبغي أن تنظر في سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بالاستعانة بشركات الأمن الخاص المسلح (A/67/624، الفقرة ٢٥)، وتشير أيضاً إلى الجزء خامساً من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤ ألف، الذي شددت فيه الجمعية على أهمية ضمان اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب المخاطر القانونية ومخاطر سوء السمعة التي قد تواجه المنظمة من جراء الاستعانة بشركات الأمن الخاص في توفير الخدمات الأمنية المسلحة. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أيضاً أن يقدم إيضاحات بشأن المعايير التنفيذية التي تحدد متى تكون الاستعانة بشركات الأمن الخاص لتوفير الخدمات الأمنية المسلحة مناسبة لعمليات الأمم المتحدة في المقر والمواقع الميدانية، وأن يدرج معلومات بهذا الشأن في التقارير ذات الصلة المقدمة إلى الجمعية العامة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن الاستعانة بشركات الأمن الخاص في جميع الميزانيات المقبلة للبعثات السياسية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء تسمية "حراس الأمم المتحدة" المستخدمة للإشارة إلى الأفراد المقدَّمين من البلدان المساهمة بأفراد شرطة وبقوات، ترى اللجنة أنه من غير المناسب استخدام عبارة "حراس مسلحون دوليون" للإشارة إلى موظفي الأمن الخاصين. وفي هذا الصدد، تتوقع اللجنة من الأمين العام أن يميِّز بوضوح في جميع مقترحات الميزانية بين الاحتياجات إلى الحراس المسلحين المقدَّمين من البلدان المساهمة بأفراد شرطة وبقوات، والحراس الذين توفرهم شركات الأمن الخاصة، عند الاقتضاء** (انظر أيضاً تعليقات اللجنة بشأن الاستعانة بحراس الأمم المتحدة في البعثات السياسية الخاصة في الفرع ثالثاً أعلاه).

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٨١ - تعكس الاحتياجات المقدَّرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٤، البالغة ٤٠٠ ٩٧١ دولار، انخفاضاً قدره ٥٠٠ ٢٢٣ دولار، أو ما نسبته ١٨,٧ في المائة، مقارنةً بالمبلغ المخصص لعام ٢٠١٣، وقدره ٩٠٠ ١٩٤ ١ دولار. ويعكس الفرق، في المقام الأول، اقتراح الحد من قوام المستشارين العسكريين من ٢٠ فرداً في عام ٢٠١٣ إلى ١٥ فرداً في عام ٢٠١٤، واقتراح الحد من قوام شرطة الأمم المتحدة من ١٠ أفراد في عام ٢٠١٣ إلى ٦ أفراد في عام ٢٠١٤. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدل الشغور الفعلي للأفراد العسكريين كان أقل من ١ في المائة في ٣٠ أيلول/

سبتمبر ٢٠١٣، وبلغ ٤٢ في المائة لأفراد شرطة الأمم المتحدة. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٤.**

الموظفون المدنيون

١٨٢ - تعكس الاحتياجات المقدَّرة للموظفين المدنيين لعام ٢٠١٤، البالغة ٠٠٠ ٩٢٠ ١١٣ دولار، زيادة قدرها ٦٠٠ ١٩٦ ٢ دولار، أو ما نسبته ٢ في المائة، مقارنةً بالمبلغ المخصص لعام ٢٠١٣، وقدره ٤٠٠ ٧٢٣ ١١١ دولار. وتُعزى الزيادة في الاحتياجات، في المقام الأول، إلى ما يلي: (أ) التغييرات في التكاليف القياسية لمرتبات الموظفين الوطنيين اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٣؛ و (ب) تطبيق معدلات شغور قدرها ٦ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٤ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية الذين جرى نشرهم في جميع مواقع البعثة، مقارنةً بالمعدَّلين المدرجين في الميزانية لعام ٢٠١٣، وهما على التوالي، ١٣ في المائة و ٨ في المائة؛ و (ج) الزيادات في التكاليف العامة للموظفين في ضوء التغيير في المعايير السارية على عملية حساب التكاليف العامة للموظفين، التي يتجلى فيها تطبيق معدل ٣٥ في المائة على المرتب الصافي، مقارنة بالمعدل الحالي المدرج في الميزانية وقدره ٢٥ في المائة؛ و (د) الزيادة في بدل الخطر اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، من مبلغ ٤٤٨ دولاراً إلى مبلغ ٥٣٨ دولاراً.

١٨٣ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤ من ٦٩١ ١ وظيفة، ويشمل ٤٠٢ من الموظفين الدوليين (٢٢٦ وظيفة من الفئة الفنية، و ١٧٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)، و ٢٠٩ ١ من الموظفين الوطنيين (١٨٧ من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٠٢٢ ١ من موظفي الرتبة المحلية)، و ٨٠ من متطوعي الأمم المتحدة، مما يعكس انخفاضاً قدره ٢٤١ وظيفة مقارنةً بمستويات الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣. وتشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين إلغاء ٢٤٢ وظيفة، ونقل ٥٢ وظيفة، وإنشاء وظيفة واحدة جديدة لموظف فني وطني (انظر الفقرات ١٩٥ إلى ١٩٧ أدناه). ويقدم الأمين العام موجزاً للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في الجدول ٢ من تقريره، في حين تتضمن الجداول ٣ و ٤ و ٥ و ٦، على التوالي، تفاصيل عن الاحتياجات المقترحة من الموظفين موزعة حسب الموقع، والوظائف المعتمدة المقترح إلغاؤها، والوظائف المعتمدة المقترح نقلها، والوظائف المعتمدة المقترح إعادة تصنيفها.

١٨٤ - ويرد في الجدول ١٩ أدناه موجز لملاك الموظفين المعتمد للبعثة في عام ٢٠١٣ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالملاك الوظيفي لعام ٢٠١٤.

الجدول ١٩

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: الاحتياجات المقترحة من الوظائف

	الوظائف	الرتبة
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١ ٩٣٢	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ٣ مد-٢، ٦ مد-١، ٣٠ ف-٥، ٩٣ ف-٤، ٨٣ ف-٣، ٣٨ ف-٢، ١٩١ خ م، ٢١٣ م و ف، ١٩٢ ١ ر م، ٨٠ م أ م
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١ ٦٩١	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ٣ مد-٢، ٦ مد-١، ٢٨ ف-٥، ٨٠ ف-٤، ٨٠ ف-٣، ٢٦ ف-٢، ١٧٦ خ م، ١٨٧ م و ف، ١٠٢٢ ١ ر م، ٨٠ م أ م
الوظائف الجديدة المقترحة	١	١ م و ف
الوظائف المقترح إعادة تصنيفها	٦	١ ف-٤ إلى ف-٥، ١ ف-٣ إلى ف-٢، ٣ ف-٤ إلى ف-٣
الوظائف المقترح نقلها	٥٢	٢ ف-٤، ٤ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ خ م، ٦ م و ف، ٣٣ ر م، ٤ م أ م
الوظائف المقترح إلغاؤها	٢٤٢	٣ ف-٥، ٩ ف-٤، ٥ ف-٣، ١٣ ف-٢، ١٥ خ م، ٢٨ م و ف، ١٦٩ ر م

المختصرات: و أ ع، وكيل أمين عام؛ أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م، خدمة ميدانية؛ ر م، رتبة محلية؛ م و ف، موظف وطني من الفئة الفنية؛ م أ م، متطوع الأمم المتحدة

معدلات الشغور

١٨٥ - تستند ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١٤ إلى معدلات شغور بالغة ٧ في المائة للموظفين الدوليين، و ٦ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٤ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية، و ١١ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة. ووفقاً للأمين العام، لقد تيسَّر تعديل معدل الشغور المدرج في الميزانية للموظفين الدوليين بخفضه إلى ٧ في المائة في عام ٢٠١٤، بعد أن بلغ ١٢ في المائة في عام ٢٠١٣، من خلال الإغلاق المقترح لمكتب مقاطعة في خوست؛ وإعادة التصنيف المقترحة للمكتب الإقليمي في باميان إلى مكتب من مكاتب المقاطعات، بما في ذلك خفض مستويات ملاكه الوظيفي؛ واقتراح ترشيد عمليات البعثة الفنية، مما يؤدي إلى اقتراح إلغاء ٤٥ وظيفة من الوظائف الدولية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدلات الشواغر الفعلية لأفراد البعثة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ قد بلغت ١٤,٣ في المائة للموظفين الدوليين، و ٤,١ في المائة للموظفين الوطنيين، و ١٦,٣ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة. وأُبلغت اللجنة، فيما يتعلق بمعدل الشغور المقترح لمتطوعي الأمم المتحدة البالغ ١١ في المائة، بأن

استقدام العديد من متطوعي الأمم المتحدة بات في مرحلة متقدمة، مما من شأنه خفض معدل الشغور الفعلي إلى ٦,٣ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

١٨٦ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة أصبحت أكثر قدرة على إدارة الشواغر من الوظائف الدولية منذ بدء تشغيل نظام إنسبيرا. وفي هذا الصدد، وفي حين نفَّذت البعثة عدة إجراءات لاستقدام الموظفين سواء من خلال الاستعانة بقائمة إنسبيرا للمرشحين المقبولين أو عن طريق العمليات الخاصة بالبعثات، فقد وجدت أن الكثيرين من المرشحين في القائمة لا يقبلون بالعروض المقدَّمة من البعثة.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف المقترح إلغاؤها

١٨٧ - يشير الأمين العام في الفقرة ٤٥ من تقريره (A/68/327/Add.4) إلى أن ما مجموعه ٢٤٢ وظيفة يقترح إلغاؤها، منها ٤٥ وظيفة دولية (٣ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ١٣ ف-٢، و ١٥ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) و ١٩٧ وظيفة وطنية (٢٨ موظفا فنيا وطنيا و ١٦٩ موظفا من الرتبة المحلية). **وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مقترحات الأمين العام القاضية بإلغاء الوظائف.**

الوظائف المقترح نقلها

١٨٨ - يقترح نقل ٥٢ وظيفة بين عدة مواقع تابعة للبعثة في أنحاء أفغانستان وفي مكتب الكويت، على النحو المفصَّل في الجدول ٥ من تقرير الأمين العام، وهي تشمل ما يلي: (أ) ٩ وظائف دولية (٧ وظائف من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية)؛ (ب) ٣٩ وظيفة وطنية (٦ موظفين فنيين وطنيين و ٣٣ موظفا من الرتبة المحلية)؛ (ج) ٤ من متطوعي الأمم المتحدة. **وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مقترحات الأمين العام القاضية بنقل الوظائف.**

الوظائف المقترح إعادة تصنيفها

١٨٩ - يقترح إعادة تصنيف ست وظائف، منها خمس وظائف دولية ووظيفة وطنية، على النحو التالي: (أ) وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٢، لموظف تنسيق معاون في وحدة الشؤون المدنية؛ (ب) ثلاث وظائف من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٣، لموظف للشؤون المدنية وموظفين لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المكاتب الإقليمية في قندهار وهرات وجلال أباد؛ (ج) وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة

ف-٥، لرئيس الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط؛ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية إلى رتبة موظف فني وطني، لموظف معني بالسلوك والانضباط في الكويت. **وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مقترحات الأمين العام القاضية بإعادة تصنيف الوظائف.**

المكاتب في الأقاليم والمقاطعات

١٩٠ - ترد في الجدولين ١٠ و ١١ وفي الفقرات من ١٥٣ إلى ١٧٨ من تقرير الأمين العام تفاصيل عن الاحتياجات المقترحة من الموظفين لمكاتب الأقاليم والمقاطعات التابعة للبعثة والتي ستظل قيد التشغيل في عام ٢٠١٤. وتقترح البعثة تخفيض ملاك موظفي المكاتب في الأقاليم والمقاطعات بما مجموعه ١٧٣ وظيفة (١ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ١١ ف-٢، و ٧ خ م، و ٢٧ م و ف، و ١١٩ ر م) مقارنة بعام ٢٠١٣. وتمشيا مع العملية الانتقالية ومراعاة للحالة الأمنية السائدة في البلد، أغلقت البعثة تسعة من مكاتب المقاطعات في عام ٢٠١٢، وهي تتولى حاليا تشغيل ثمانية مكاتب في الأقاليم وستة مكاتب في المقاطعات في شتى أنحاء أفغانستان (A/68/327/Add.4، الفقرة ١٩ (ب)). ووفقا لما ذكره الأمين العام، من شأن إغلاق مكتب المقاطعة في خوست وإعادة تصنيف المكتب الإقليمي الحالي في باميان ليصبح مكتبا من مكاتب المقاطعات أن يوائم الوجود الميداني للبعثة وهياكل تنسيقها مع الوجود الميداني وهياكل التنسيق للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ومن ثم، سيتم الإبقاء على الوجود الفعلي للبعثة في الميدان من خلال سبعة مكاتب على مستوى الأقاليم وستة مكاتب على مستوى المقاطعات في عام ٢٠١٤ (المرجع نفسه، الفقرة ١٩ (ب)).

١٩١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكاتب البعثة في الأقاليم والمقاطعات يرأسها موظفون من الرتب مد-١ و ف-٥ و ف-٤. ويُقترح أن يرأس مكاتب البعثة في الأقاليم والمقاطعات في كل من كابل وهيرات وبلخ (مزار الشريف) وننكرهار وقندز وباكتيا (غارديز) موظفون برتبة ف-٥، في حين يُقترح أن يرأس وجود البعثة في كل من جوزجان وباميان موظف برتبة ف-٤. وتشير اللجنة إلى أنه في حين يُقترح أن يظل على رأس مكتب قندهار موظف برتبة مد-١، يتعين تخفيض ملاك موظفي المكتب بمقدار ١١ وظيفة، أي من ٩٠ وظيفة في عام ٢٠١٣ إلى ٧٩ وظيفة في عام ٢٠١٤. **وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى البعثة أن تستعرض هيكل المكاتب في الأقاليم والمقاطعات بهدف المواءمة بين رتب رؤساء المكاتب في الأقاليم والمقاطعات وفقا للتوجيه الداخلي ذي الصلة بالتسميات التنظيمية، وأن تقدم تقريرا عن ذلك في سياق مشروع ميزانية عام ٢٠١٥.**

١٩٢ - وترى اللجنة الاستشارية كذلك أن تخفيض الوجود الميداني للبعثة، فضلا عن الإلغاء المقترح لـ ٢٤٢ وظيفة في عام ٢٠١٤، يؤثر على استمرار الاحتياجات من الوظائف في الرتب العليا في كل من العنصر الفني وعنصر الدعم في البعثة، وتتوقع أن تعكس ميزانية عام ٢٠١٥ استعراض رتب المناصب العليا وأي تعديلات يلزم إدخالها على جدول الموظفين.

الفريق المعني بالسلوك والانضباط

١٩٣ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه سعيا إلى تعزيز المهام المتعلقة بالسلوك والانضباط في المنطقة، سيتم إدماج المهام المتعلقة بالسلوك والانضباط في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويتعين أن يتضمن الفريق الجديد المقترح المعني بالسلوك والانضباط أربع وظائف، يشغلها رئيس لوحدة السلوك والانضباط (ف-٥) وموظفان وطنيان من الفئة الفنية ومساعد إداري (من الرتبة المحلية). وتلاحظ اللجنة أنه كانت هناك في السابق وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٢ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية في إطار ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما كانت هناك وظيفة واحدة برتبة ف-٥ في إطار ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي إطار الهيكل المتكامل، سيتولى رئيس الفريق المعني بالسلوك والانضباط الإشراف على الخدمات المتعلقة بالسلوك والانضباط بوجه عام في البعثتين، وذلك بمساعدة الموظفين الفنيين الوطنيين. وبالنظر إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أكبر حجما، فإنها ستتولى القيادة في إطار الهيكل المتكامل، حيث يُقترح القيام بما يلي: إعادة تصنيف الوظيفة الحالية للموظف المعني بالسلوك والانضباط (ف-٤) إلى الرتبة ف-٥ للاضطلاع بمهام رئيس الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط؛ وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة المحلية إلى رتبة موظف وطني من الفئة الفنية. وسيتضمن الفريق المتكامل المعني بالسلوك والانضباط وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية تمولان من ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ووظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية ووظيفة من الرتبة المحلية تمولان من ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (انظر الفرع رابعا - هاء أدناه). وأُبلغت اللجنة بأن رئيس الفريق المعني بالسلوك والانضباط سيكون برتبة مماثلة للرتب المعتمدة في سائر البعثات الميدانية ومتناسبة مع مستوى الخبرة المطلوبة لتقديم الدعم اللازم في إطار الهيكل المتكامل المقترح.

١٩٤ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الفريق المعني بالسلوك والانضباط سيتولى أيضا الإشراف على الدعم المقدم لمسائل السلوك والانضباط في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وهو ما كانت تضطلع به في السابق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والدعم المقدم في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. **وترحب اللجنة بأوجه الكفاءة والوفورات الناجمة عن الدمج المقترح للوحدتين المعنيتين بالسلوك والانضباط في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.**

وحدة مراجعي الحسابات المقيمين

١٩٥ - وفقا لما ذكره الأمين العام، فإنه تمشيا مع إعادة تنظيم وتبسيط وظيفة مراجعة الحسابات في البعثة، يُقترح ما يلي: (أ) استمرار نشر ثلاث وظائف (١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية) إلى مكتب دعم البعثة في الكويت؛ (ب) إلغاء وظيفتين من الرتبة المحلية (لمساعدين إداريين اثنين) في مكتب الوحدة في الكويت نظراً إلى انخفاض حجم المهام الإدارية اللازمة للوحدة في الكويت، بسبب تقديم الكثير من الدعم الإداري اللازم لمهام مراجعة الحسابات المتعلقة بالبعثة من المقر في نيويورك؛ (ج) إنشاء وظيفة موظف فني وطني كي يضطلع بمهام مراجعة الحسابات، على أن يُلحق بمقر البعثة في كابل. وأشيرَ في التقرير إلى أن ثمة حاجة إلى التخطيط لأنشطة مراجعة الحسابات في مقر البعثة في كابل أو عن طريقها، بما في ذلك استعراض المستندات الداعمة ذات الصلة، وإجراء مناقشات مع الإدارة، وهو ما يتوقع أن يسهم في زيادة كفاءة عملية التخطيط لمراجعة حسابات البعثة وتوفير الدعم الملائم لفريق مراجعة الحسابات في الكويت (انظر A/68/327/Add.4، الفقرة ٧٥).

١٩٦ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن وحدة مراجعي الحسابات المقيمين التابعة للبعثة في الكويت تتولى مسؤولية تنفيذ خطة العمل لمراجعة الحسابات وتقديم المشورة المستقلة باستمرار وكفالة إجراء التقييم الملائم لمدى فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البعثة. وتخضع وحدة مراجعي الحسابات المقيمين، التي أنشئت في عام ٢٠٠٤، لإشراف مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويشمل عملها الميداني القيام بزيارات متكررة إلى مكاتب البعثة في الأقاليم والمقاطعات. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن وحدة مراجعي الحسابات المقيمين للبعثة كانت قد نقلت إلى الكويت في عام ٢٠١٣، لا سيما في ضوء الحالة الأمنية السائدة في البلد وإنشاء مكتب الدعم المشترك في الكويت. وأُبلغت اللجنة بأنه في حين أدى إنشاء مكتب الدعم المشترك في الكويت إلى زيادة في أنشطة مراجعة

الحسابات المضطلع بها في الكويت، فإن من اللازم أيضا أن تكون هناك وظيفة لمراجعٍ للحسابات في كابل للإسراع بعملية مراجعة الحسابات من خلال جمع الأدلة ذات الصلة المستمدة من مراجعة الحسابات، وعقد اجتماعات مع مديري البرامج. وأُبلغت اللجنة بأنه على الرغم من أن بعض مهام الدعم والمهام الإدارية جرى تركيزها في الكويت، ظلت معظم مهام مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٣ تستلزم السفر إلى أفغانستان.

١٩٧ - **وتشير اللجنة الاستشارية إلى اقتراح زيادة عدد مراجعي الحسابات المقيمين في البعثة في الوقت الذي تواصل فيه البعثة تخفيض ملاكها من الموظفين في أفغانستان بصفة عامة. وتسلم اللجنة بالحاجة إلى وجود مراجع حساباتٍ مقيمٍ في كابل، وتوصي بالموافقة على الوظيفة الجديدة المقترحة برتبة موظف فني وطني لمراجع الحسابات المقيم في كابل؛ بيد أنها ترى أن الوظيفة الجديدة في كابل ينبغي أن تؤدي إلى انخفاض الحاجة إلى قدرة مراجعي الحسابات المقيمين في الكويت. ولذلك، تتوقع اللجنة أن تعكس الميزانية المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٥ انخفاضا في الملاك الوظيفي لمراجعي الحسابات المقيمين في الكويت بما يتناسب مع الوضع.**

١٩٨ - **وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها السابقة بشأن مكتب الدعم المشترك في الكويت (انظر A/66/7/Add.12، الفقرات من ٢٠٤ إلى ٢٠٧)، وتوصي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يدرس الموقع الأمثل لمراجعي الحسابات المقيمين لكي يتسنى لهم خدمة البعثات في المنطقة على أفضل وجه، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن في سياق ميزانية البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٥** (انظر تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن مكتب الدعم المشترك في الكويت في الفرع ثالثا أعلاه).

١٩٩ - **وحيث تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار توصياتها الواردة في هذا التقرير، ليس لديها أي اعتراض على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بملاك الموظفين.**

التكاليف التشغيلية

٢٠٠ - تقدر الاحتياجات من التكاليف التشغيلية بمبلغ ١٠٠ ٤٧٣ ٧٦ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار ٠٠٠ ٨٤٠ ٦ دولار، أي بنسبة ٨,٢ في المائة، عن الاعتماد البالغ ١٠٠ ٣١٣ ٨٣ دولار المخصص لعام ٢٠١٣. وترد في الفرع رابعا - جيم من التقرير معلومات مفصلة عن الاحتياجات ضمن كل فئة من فئات الإنفاق.

٢٠١ - وتشمل الفروق الرئيسية بين الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٤ والمبلغ المخصص لعام ٢٠١٣ تخفيضات في ما يلي: (أ) وقف الرحلات الجوية المكوكية الأسبوعية إلى دبي، الإمارات العربية المتحدة، واقتراح سحب طائرة واحدة ثابتة الجناحين من الأسطول؛ (ب) الانتهاء من مشروع النهوض بالبعثة في عام ٢٠١٢، وانخفاض احتياجات أخرى من الموارد تتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ (ج) خفض الاستعانة بالخبراء الاستشاريين لتقديم خبراتهم التقنية والمتخصصة حيث يُزمع الاستعانة بمزيد من الخبرات الداخلية أو الإقليمية لتقديم الخدمات الاستشارية؛ (د) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين في مهام رسمية داخل منطقة البعثة للقيام بأنشطة غير تدريبية، نتيجة لزيادة وتواتر استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة داخل المنظمة؛ وسفر الموظفين في مهام رسمية لأغراض التدريب، نتيجة لزيادة عدد الدورات التدريبية التي تعقد داخل المنظمة وداخل منطقة البعثة.

٢٠٢ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية.**

مسائل أخرى

التنسيق بين الأفرقة القطرية

٢٠٣ - ترد معلومات عن الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والتكامل على مستوى البعثة في الفقرات من ٩ إلى ١٤ من تقرير الأمين العام (A/68/327/Add.4). ويتضمن المرفق الثالث من تقرير الأمين العام معلومات عن أنشطة المشاريع الفنية المحددة التي من المقرر أن تضطلع بها البعثة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ تجري صياغته حاليا، عقب إجراء عملية التقييم القطري المشترك، وبأن المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها تشمل التنمية الاقتصادية العادلة؛ والخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والعدالة الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري؛ والعدالة وسيادة القانون؛ والحكم الخاضع للمساءلة.

٢٠٤ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الفريق القطري والبعثة قاما بوضع استراتيجية متسقة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، صُممت من أجل تلبية توقعات الحكومة بأن تقدم منظومة الأمم المتحدة ''أداء موحدا'' خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وبفضل الدعم المقدم من مكتب المنسق المقيم، توفر هذه الاستراتيجية الأساس لتنفيذ مجموعة من الأولويات البرنامجية

المشتركة، وخطط الأعمال التجارية والتنفيذية، واستراتيجية اتصالات مشتركة للأمم المتحدة.

٢٠٥ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفريق القطري يعقد اجتماعات مشتركة منتظمة مع النظراء الحكوميين، حيث تُناقش مسائل تتصل باتساق الدعم ومواءمة البرامج. ومنتدى الفريق القطري، الذي يرأسه نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية على مستوى البعثة، ويتألف من رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج، هو بمثابة آلية التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة في أفغانستان. ويحظى المنتدى بدوره بدعم عدد من الأفرقة العاملة، بما في ذلك فريق إدارة البرامج، وفريق إدارة العمليات، والفريق العامل المعني بالاتصالات. ووفقا للقرارات التي يتخذها الأمين العام بشأن سياسات التكامل، يضطلع فريقٌ للسياسات الاستراتيجية، يتألف من الممثل الخاص للأمين العام وعدد من كبار المديرين في البعثة والفريق القطري، بدور لجنة توجيهية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتكامل منظومة الأمم المتحدة.

٢٠٦ - **وتشدد اللجنة الاستشارية على ما يكتسيه التنسيق الفعال لأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان من أهمية لتنفيذ ولاية البعثة، وترحب بالجهود التي تبذلها البعثة من أجل تحسين التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتشجع اللجنة البعثة على مواصلة تعاملها بنشاط مع الفريق القطري لضمان وضع آليات فعالة للتنسيق التنفيذي بغية تنفيذ عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بفعالية، وعلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد في سياق مشروع ميزانية عام ٢٠١٥.**

الخدمة المدنية الموازية

٢٠٧ - وفقا لما ورد في التقرير، ستشكل عملية وضع تفاصيل عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ أساسا للمناقشات التي ستُجرى في عام ٢٠١٤ بهدف مضي منظومة الأمم المتحدة قدما صوب وضع نُهُج متسقة، على نحو يتمشى مع كل من الأولويات الوطنية لدى الحكومة والمبادئ الراسخة في الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية والمعونة الإنسانية. وتشمل هذه النُهُج معالجة الشواغل الأفغانية المتعلقة بمسألة ”الخدمة المدنية الثانية“، والعمل بأساليب تكفل ألا ينظر إليها على أنها تتنافس مع الحكومة على تقديم الخدمات والحصول على التمويل الدولي (انظر A/68/327/Add.4، الفقرة ١٧). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الخدمة المدنية الثانية، التي يشار إليها أيضا باسم الخدمة المدنية الموازية، تحيل على عدد كبير من الوظائف التي تتطلب مهارات عالية ضمن الوزارات والتي تخرج عن نطاق جداول مرتبات موظفي الخدمة المدنية العادية ورتبهم.

وقد أنشئت هذه الوظائف من أجل زيادة القدرة المؤسسية للحكومة، ويتولى دفع أجورها الجهات المانحة مباشرة من خلال برامجها دعما للوزارات و/أو برامج وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي. ومع ذلك، وبما أن هؤلاء الموظفين لا يندرجون في إطار عملية وضع الميزانية العادية للحكومة، فقد أثارت الحكومة والأمم المتحدة ومختلف الجهات المانحة شواغل إزاء الاستدامة المالية لهذا النهج. وأُبلغت اللجنة بأن البعثة، من خلال ما تضطلع به من مهام التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والجهات المانحة الدولية، تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل مواءمة المرتبات وشروط الخدمة مع مرتبات وشروط خدمة موظفي الخدمة المدنية العادية، وهو ما أفضى إلى اتفاق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن مجموعة من الخطوات لإدخال التغييرات اللازمة بالتدريج من أجل تسوية هذه المسألة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. **وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها البعثة، بالتنسيق مع الفريق القطري، لدعم جهود الحكومة الرامية إلى المواءمة بين الخدمة المدنية الموازية والخدمة المدنية العادية في المرتبات وشروط الخدمة.**

هاء – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

٢٠٨ – نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (A/68/327/Add.5). وتشير اللجنة إلى أن مجلس الأمن، في قراره ١٥٠٠ (٢٠٠٣)، أنشأ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل دعم الممثل الخاص للأمين العام في العراق في تنفيذ ولايته، وأن المجلس أكد، في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية في تكوين القواعد والمؤسسات الديمقراطية اللازمة لإرساء حكم تمثيلي. وقد استكمل المجلس ولاية البعثة ووسع نطاقها في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، ثم جددها في القرارات ١٨٣٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٣ (٢٠٠٩)، و ١٩٣٦ (٢٠١٠)، و ٢٠٠١ (٢٠١١)، و ٢٠٦١ (٢٠١٢)، وأخيراً في القرار ٢١١٠ (٢٠١٣)، الذي قرر المجلس فيه تجديد ولاية البعثة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

استخدام الموارد في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٢٠٩ – تتوقع البعثة أن تستخدم كامل الاعتمادات البالغة ٣١٤ ٠٧٨ ٨٠٠ دولار المرصودة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. أما النفقات الزائدة المتوقعة في إطار بند تكاليف الموظفين المدنيين البالغة ٢٥ ٣٥٩ ٣٠٠ دولار، أي نسبة ١٦,٩ في المائة، فسيقابلها انخفاض متوقع في النفقات يبلغ ٤ ١٧٧ ١٠٠ دولار، أي نسبة ١٤ في المائة، في إطار بند تكاليف

الأفراد العسكريين والشرطة، ومبلغ ٢٠٠ ١٨٢ ٢١ دولار، أي نسبة ١٥,٨ في المائة، في إطار بند التكاليف التشغيلية.

٢١٠ - ويُعزى تجاوز النفقات في إطار بند تكاليف الموظفين المدنيين إلى زيادة الاحتياجات على النحو التالي:

(أ) تحت بند الموظفين الدوليين، بسبب انخفاض معدل الشغور الفعلي البالغ ١٥ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٢ بنسبة ٢٠ في المائة، ومعدل الشغور المتوقع ونسبته ٩ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٣ بنسبة ١٠ في المائة؛ وزيادة النفقات المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين المرتبطة بتعيين موظفين إضافيين في العراق خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وزيادة معدل بدل الخطر في جميع المواقع التي يستحق صرفه فيها في العراق عن المعدل المدرج في الميزانية البالغ ٣٦٥ ١ دولاراً حيث وصل إلى مبلغ ٦٠٠ ١ دولار في عام ٢٠١٢؛ وزيادة معدل تسوية مقر العمل عما هو مدرج في الميزانية ليصبح ٤٦,٦ في المائة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، مقارنة بنسبة ٤٥ في المائة المدرجة في الميزانية في عام ٢٠١٢؛

(ب) تحت بند الموظفين الوطنيين، أساساً بسبب انخفاض معدل الشغور الفعلي البالغ ١٥ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٢ ونسبته ٣٥ في المائة؛ وانخفاض معدل الشغور الفعلي البالغ ١٣ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٣ ونسبته ٢٠ في المائة، والزيادة في معدل بدل الخطر حيث بلغ ٥٨٥ دولاراً اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مقارنة بالمعدل المدرج في ميزانية عام ٢٠١٣ وقدره ٤٤٠ دولاراً للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٤٠٦ دولارات للموظفين من الرتبة المحلية.

٢١١ - أما انخفاض النفقات في إطار بند تكاليف الأفراد العسكريين والشرطة فيمثل الناتج الصافي للأرصدة الحرة المتوقعة على النحو التالي: (أ) مبلغ ١٠٠ ٤٤ دولار، أو نسبة ٣,١ في المائة، في إطار المبلغ المخصص للمراقبين العسكريين، وهو ناتج أساساً عن وجود أرصدة غير منفقة كانت متوقعة تحت بند الوفاة والعجز، ولم يلزم أن تُصرَف مبالغ من هذا القبيل ولا يتوَقَّع صرفها أيضاً خلال الفترة؛ (ب) ومبلغ ٥٠٠ ٠١١ ٤ دولار، أو ١٤,٦ في المائة، في إطار المبلغ المخصص للوحدات العسكرية، نظراً لأن متوسط النشر الفعلي للحرس لعام ٢٠١٢ بلغ ٣٥١ حارساً مقابل القوام المأذون به وهو ٤٢٨ حارساً، نتيجة تأخير عمليات النشر في البصرة وكركوك، ولأن متوسط النشر الفعلي للحرس في عام ٢٠١٣ بلغ ٢٦٦ حارساً مقابل القوام المدرج في الميزانية وهو ٢٧٢ حارساً، نتيجة تأخير عمليات النشر

في كركوك، مما أسفر عن تكبد نفقات أقل مما هو مدرج في الميزانية لتسديد تكاليف القوات الثابتة وتكاليف السفر إلى مركز العمل والمناوبة والإعادة إلى الوطن؛ (ج) ومبلغ ٥٠٠ ١٢١ دولار، أو ١٣,٨ في المائة، في إطار بند شرطة الأمم المتحدة، ويعزى إلى تكبد نفقات أقل مما هو مدرج في الميزانية لبدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب نشر ما عدده أربعة مستشارين للشرطة في المتوسط مقابل معدل النشر المدرج في الميزانية البالغ خمسة مستشارين للشرطة في عام ٢٠١٣.

٢١٢ - ويعزى انخفاض النفقات في إطار بند التكاليف التشغيلية إلى عوامل شتى، منها ما يلي:

(أ) في إطار بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (مبلغ ٥٠٠ ٩٠٧ ٩ دولار، أو نسبة ٣١ في المائة)، انخفاضٌ متوقع في النفقات اللازمة في إطار بند حصص الإعاشة، حيث تقل المعدلات الفعلية عن تلك المدرجة في الميزانية؛ وانخفاض متوقع في النفقات المتعلقة بتكاليف الشحن نظراً لزيادة عدد الموردين المستعدين لتوصيل السلع إلى العراق؛ وانخفاض متوقع في النفقات اللازمة لرسوم التدريب، نظراً لقلة عدد الموظفين الجدد اللازم تدريبهم في مجال التوعية الأمنية، يقابله جزئياً تكاليف أعلى مما هو مدرج في الميزانية لأعمال الصيانة والنظافة وخدمات خزانات الصرف الصحي وجمع القمامة في المواقع التابعة للبعثة في أنحاء العراق، إلى جانب شراء صهاريج لتخزين الوقود لأربيل وبغداد لم تكن مدرجة في الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢٠)؛

(ب) في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية (مبلغ ٨٠٠ ٩٥٠ ٦ دولار، أو ٢٣ في المائة)، انخفاضٌ في النفقات المتعلقة بالخدمات الأمنية، نظراً لتوقف خدمات الكشف عن المتفجرات باستخدام الكلاب؛ وانخفاض النفقات المتعلقة بوقود المولدات نتيجة تحسن إمدادات الطاقة الكهربائية في عام ٢٠١٣ في بغداد وأربيل؛ وانخفاض النفقات المتعلقة بلوازم الدفاع الميداني عما هو مدرج في الميزانية نتيجة الاستغناء عن شراء شباك تمويه لمجمع كركوك لأن مبانيه أصبحت مكونة من هياكل ذات جدران صلبة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩٩)؛

(ج) في إطار بند النقل الجوي (مبلغ ٥١٠,٩ ١ دولارات، أو ٣ في المائة)، انخفاضٌ متوقع في النفقات المتعلقة بالطائرات الثابتة الجناحين والوقود نظراً لوقف الرحلات الجوية إلى عمان منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛ وانخفاض متوقع في عدد ساعات طيران الطائرات ذات الأجنحة الدوارة عما هو مدرج في الميزانية، بسبب زيادة استخدام الطرق البرية للنقل إلى المطار ومنه؛ وانخفاض متوقع في الاحتياجات بعد إجراء تنقيح للمتطلبات

الأمنيـة أدى إلى تقليـل اسـتخدام المـشاعل الحراريـة لحمايـة الطـائرات (المرجـع نفـسه، الفقرة ٣٠٦)؛

(د) في إطار بند الخدمات الطبية (مبلغ ٦٠٠ ١٨٤ ١ دولار، أو ٦٠ في المائة)، ويعـزى الانخفـاض أساسـاً إلى انخفـاض الاحتياجـات والتكـاليف المتـصلة بالعقـاقير والمـواد الاستهلاكية الطبية، وانخفاض الاحتياجات اللازمة لخدمات الإجلاء الطبي الجوي، وانخفاض الاحتياجات اللازمة لمجموعة معدات عيادة من المستوى الأول في كركوك عما هو مدرج في الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٣١٤)؛

(هـ) في إطار بند الاتصالات (مبلغ ٥٠٠ ٦١٥ دولار، أو ٦ في المائة)، انخفاضٌ متوقع في النفقات المتعلقة بخدمات دعم الاتصالات لتغطية رسوم التداول عن بعد بواسطة الفيـديو وخـدمات صـواري الهوائيـات، وانخفـاض متوقـع في النفقـات اللازمـة لقطـع الغيـار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠٩).

الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٤

٢١٣ - تبلـغ الاحتياجـات التقديريـة لبعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة إلى العـراق لعام ٢٠١٤ ما قدره ١٠٠ ٨٠٩ ١٣٨ دولار، مما يمثل انخفاضاً صافياً قدره ٦٠٠ ٨٨٥ ٢ دولار، أو ٢ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٣ وقدرها ٧٠٠ ٦٩٤ ١٤١ دولار (المرجع نفسه، الجدول ٦).

٢١٤ - ويرد موجز لولاية البعثة في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام. واعتبارا للأحداث التي سـبقت انتخابـات مجـالس المحافظـات في عـام ٢٠١٣، يـرجح أن يـشهد البلـد مزيـداً مـن الاستقطاب والاستياء والعنـف في أفـق الانتخابات الوطنية المقررة في عام ٢٠١٤. وفي هـذا الـسياق، يفتـرض أن يكـون مـن الـصعب للغايـة التوصـل إلى توافـق أو اتفـاق سياسـي بـشأن المسائل الخلافية قبل الانتخابات. وستظل البعثة على اتصال بالكتل السياسية في سبيل تيسير الحوار وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وربما تصبح البعثة، رهناً بما تسفر عنه الانتخابات من نتائج، في وضع أفضل يؤهلها لتقديم المساعدة في تشكيل حكومة جديدة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠). وتتوقع البعثة أيضاً الاضطلاع بمهام اتصال في عَمان، في ضوء الحالة السياسية المتطورة، سعياً إلى تعزيز الاتصال بالجهات المعنية صاحبة المصلحة التي هي أساسية لعملية المصالحة الوطنية في العراق (المرجع نفسه، الفقرة ٥١). بالإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن البعثة ستواصل تيسير حل المسائل المتبقية بين العراق والكويت، وأنها ستضطلع، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، بالولاية المتعلقة بمسألة الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢). وتقدم اللجنة

الاستشارية تعليقاتها بشأن تعزيز مكتب عمان وبشأن الولايات المنوطة بالبعثة في الفقرات ٢٣٥ إلى ٢٣٨ أدناه.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

٢١٥ - تغطي ميزانية البعثة لعام ٢٠١٤ تكاليف نشر قوام مأذون به يتألف من ١٣ مستشاراً عسكرياً منتدباً، و ٦ مستشارين منتدبين للشرطة، و ٢٧٢ من أفراد الوحدات التابعين لوحدة الحرس. وتعكس الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة البالغة ٥٠٠ ٧٠٩ ١١ دولار انخفاضاً قدره ٧٠٠ ٣٣٢ ١ دولار، أو ١٠,٢ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٣ وقدرها ٢٠٠ ٠٤٢ ١٣ دولار، وهو الصافي الناتج عن انخفاض الاحتياجات في إطار بند المراقبين العسكريين (٥٠٠ ١٣٢ دولار، أو ٣٥,٢ في المائة)، والوحدات العسكرية (٤٠٠ ٩٦٢ دولار، أو ٨,٧ في المائة)، وشرطة الأمم المتحدة (٨٠٠ ٢٣٧ دولار، أو ٨٤,٦ في المائة).

٢١٦ - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات اللازمة في إطار بند المراقبين العسكريين إلى انخفاض معدل بدل الإقامة المقرر للبعثة؛ وانخفاض التكلفة اليومية لخدمات الدعم اللوجستية/المعيشية في بغداد من ١٨٠ دولاراً إلى ١٦٣ دولاراً، ومن ٤٩ دولاراً إلى ٣٩ دولاراً في مطار بغداد الدولي، ومن ٤٩ دولاراً إلى ٤١,٥٠ دولاراً في كركوك. ويعزى الانخفاض في الاحتياجات اللازمة في إطار الوحدات العسكرية أساساً إلى انخفاض التكلفة اليومية لخدمات الدعم اللوجستية/المعيشية، وإعادة توزيع مواقع نشر الوحدات، حيث أصبحت ١٥ وحدة من وحدات الحرس التابعة للأمم المتحدة تعمل من مجمع البعثة في أربيل، رغم أن ميزانية تلك الوحدات سبق احتسابها على أساس أسعار بغداد. ويعزى الانخفاض في الاحتياجات اللازمة في إطار شرطة الأمم المتحدة إلى انخفاض بدل الإقامة المقرر للبعثة وانخفاض التكلفة اليومية لخدمات الدعم اللوجستية/المعيشية.

٢١٧ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٤.**

الموظفون المدنيون

٢١٨ - تعكس الاحتياجات المقترحة من الموارد للموظفين المدنيين لعام ٢٠١٤ وقدرها ٨٠٠ ١٥٥ ٧٠ دولار زيادة قدرها ٥٠٠ ٣٥٦ ٢ دولار، أو بنسبة ٣,٥ في المائة مقارنة مع الاعتماد المخصَّص لعام ٢٠١٣ الذي يبلغ ٣٠٠ ٧٩٩ ٦٧ دولار. وتُعزى زيادة الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) زيادة الاعتماد المخصّص للتكاليف العامة للموظفين تحت بند الوظائف الدولية، استنادا إلى اتجاهات الإنفاق، وإدراج تكاليف تذاكر السفر للراحة والاستجمام، نتيجة لإلغاء الرحلات الجوية إلى عمان؛ (ب) وتحت بند الوظائف الوطنية، استخدام أحدث جداول المرتبات؛ وتطبيق معدل شغور أقل نسبته ١٦ في المائة على الموظفين من الرتبة المحلية، على أساس متوسط معدلات الشغور الفعلية للأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٣، مقابل معدل ٢٠ في المائة المدرج في الميزانية في عام ٢٠١٣؛ وزيادة بدل الخطر للموظفين المستحقين من ٤٤٠ دولارا للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٤٠٦ دولارات للموظفين من الرتبة المحلية في عام ٢٠١٣ إلى ٥٨٥ دولارا في عام ٢٠١٤.

٢١٩ - ويضم الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٤ ما مجموعه ٩٥٦ وظيفة، منها ٣٩٩ وظيفة لموظفين دوليين (١٧٥ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٢٤ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) و ٥٥٧ وظيفة لموظفين وطنيين (٩١ وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ٤٦٦ وظيفة من الرتبة المحلية)، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ٣ وظائف مقارنة بمستويات الملاك الوظيفي المعتمدة لعام ٢٠١٣. وتشمل التغييرات المقترَح إدخالها على ملاك الموظفين إنشاء تسع وظائف جديدة (وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفتان برتبة ف-٤، و ٣ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية)، وإلغاء ٦ وظائف (وظيفتان برتبة ف-٥، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفتان برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية). ويعرض الأمين العام موجزا عن التغييرات المقترَح إدخالها على ملاك الموظفين في الجدول ٢ من تقريره، بينما تتضمن الجداول ٣ و ٤ و ٥، على التوالي، تفاصيل عن الاحتياجات المقترحة من الموظفين حسب الموقع، والوظائف الجديدة المقترح إنشاؤها، والوظائف المقترح إلغاؤها. ويتضمن الجدول ٢٠ أدناه موجزا عن ملاك الموظفين المعتمَد للبعثة في عام ٢٠١٣ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك الموظفين لعام ٢٠١٤.

الجدول ٢٠

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق: الاحتياجات من الموظفين لعام ٢٠١٤

	الوظائف	الرتبة
الوظائف المعتمَدَة لعام ٢٠١٣	٩٥٣	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ١ مد-٢، ٧ مد-١، ٢٤ ف-٥، ٦٤ ف-٤، ٦٥ ف-٣، ١٠ ف-٢، ٢٢٤ خ م، ٩٠ م و ف، ٤٦٥ ر م
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	٩٥٦	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ١ مد-٢، ٧ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٦٥ ف-٤، ٦٦ ف-٣، ١٠ ف-٢، ٢٢٤ خ م، ٩١ م و ف، ٤٦٦ ر م
الوظائف الجديدة المقترح إنشاؤها	٩	١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ م، ١ م و ف، ١ ر م
الوظائف المقترَح نقلها	٢٠	١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٥ ف-٣، ٢ خ م، ٥ م و ف، ٤ ر م
الوظائف المقترح إلغاؤها	٦	٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ م

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ ر م: الرتب المحلية؛ م و ف: موظف وطني من الفئة الفنية؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

٢٢٠ - وعند الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على موجز للوظائف المقترح نقلها في عام ٢٠١٤، باستثناء عمليات النقل الجغرافي بين الوحدات التنظيمية القائمة (انظر الجدول ٢١ أدناه).

الجدول ٢١

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

الوظائف المعتمدة المقترَح نقلها عام ٢٠١٤

الموظفون الدوليون: ١١ وظيفة

الموظفون الوطنيون: ٩ وظائف

الوظيفة	من	إلى
١ ف-٥	مكتب الممثل الخاص للأمين العام	وحدة التحليل المشتركة
١ ف-٤		
٢ ف-٣		
٣ م و ف		
١ ر م		

الوظيفة	من	إلى
١ ف-٤ ٢ ف-٣ ١ خ م ١ م و ف ١ ر م	مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالتنسيق المتكامل للشؤون الإنمائية والإنسانية	وحدة التحليل المشتركة
١ ر م	مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية	مكتب الشؤون السياسية
١ م و ف	مكتب رئيس دعم البعثة	قسم الهندسة وإدارة المباني
١ ر م	قسم الخدمات العامة	مكتب رئيس الخدمات الإدارية
١ ف-٤ ١ ف-٣ ١ خ م	الخدمات الطبية	مكتب رئيس الخدمات الإدارية

معدلات الشغور

٢٢١ - أُعدّت ميزانية البعثة لعام ٢٠١٤ استنادا إلى افتراض معدلات شغور بنسبة ١٠ في المائة للموظفين الدوليين؛ و ٢٠ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية؛ و ١٦ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية، مقارنة بمعدل الشغور الفعلي للموظفين من الرتبة المحلية الذي بلغ ١٥ في المائة في عام ٢٠١٣. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن متوسط معدل الشغور للموظفين الدوليين خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٣ قد بلغ ١١,٨ في المائة، وأنه بلغ ١٥ في المائة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣. **ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تعديل الموارد المخصّصة للوظائف الدولية استنادا إلى معدل شغور بنسبة ١٢ في المائة لعام ٢٠١٤.**

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

٢٢٢ - **فيما يتعلق بالمقترحات المتعلقة بإنشاء وظائف جديدة ونقل الوظائف الموجودة من قبل في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تذكّر اللجنة الاستشارية برأيها بأنه ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقوم، باستمرار، باستعراض الاحتياجات من الموظفين بغية تحديد ما إذا كانت المهام القائمة لا تزال ضرورية، وأنه، بصفة عامة، ينبغي إلغاء الوظائف التي لم تعد مطلوبة وينبغي تقديم مبررات وافية لأي وظائف جديدة**

(A/67/604، الفقرة ٢٨). **وفي هذا الصدد، ترى اللجنة أن عددا من مقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك الموظفين في البعثة غير مبررة تبريرا كافيا، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُجري استعراضا شاملا لاحتياجات البعثة من الموظفين، بما في ذلك هيكلها التنظيمي وعدد ومستوى المناصب العليا فيها، وذلك على ضوء تطور ولاية البعثة بغية إدراجها في مشروع الميزانية لعام ٢٠١٥**. وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المقترحات المتصلة بإلغاء الوظائف ونقلها وبإنشاء وظائف جديدة في البعثة حسب العنصر في الفقرات الواردة أدناه.

وحدة مراجع الحسابات المقيم

٢٢٣ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مكتب مراجع الحسابات المقيم سيبقى مؤلّفا من مراجع حسابات مقيم (برتبة ف-٤)، ومراجع حسابات (برتبة ف-٣)، ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد حسابات (من الرتبة المحلية) (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب مراجع الحسابات المقيم في البعثة مسؤول عن الإشراف على تنفيذ خطة عمل مراجعة الحسابات في البعثة وعن تقديم المشورة المستقلة بشكل مستمر إلى إدارة البعثة بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الضوابط الداخلية. وحسب ما ورد في تقرير الأمين العام، فقد أنشئ مكتب مراجع الحسابات المقيم في الكويت، وسيظل هناك طوال فترة ميزانية عام ٢٠١٤ نظرا لمحدودية توافر أماكن الإقامة بسبب الحالة الأمنية في بغداد (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨). ولكن اللجنة لاحظت من استعراضها للترتيبات المتعلقة بمراجع الحسابات المقيم في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أنه قد اقتُرِح إنشاء وظيفة مراجع حسابات مقيم برتبة موظف وطني من الفئة الفنية في كابل في عام ٢٠١٤ خاصة لأنه يجب القيام بأنشطة التخطيط لمراجعة الحسابات في ذلك الموقع أو منه (انظر A/68/327/Add.4، الفقرة ٧٥ (ج)).

٢٢٤ - وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الممارسة التي يتبعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تتمثل في إيواء مراجعي الحسابات المقيمين مع الممثل الخاص للأمين العام، ولكن بسبب الحالة الأمنية السائدة في عام ٢٠١٣، طلب الممثلان الخاصان للأمين العام في كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن يكون مقر مكتبي مراجعَيْ الحسابات المقيمين التابعين لكل منهما في الكويت. وأبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعترف بمزايا إقامة مراجعي الحسابات في الكويت شريطة إتاحة موارد كافية للسفر إلى العراق وأفغانستان. غير أنه بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يرى مكتب

خدمات الرقابة الداخلية أنه من الضروري وجود مراجع حسابات واحد في كابل، خاصة وأن معظم عمليات البرامج الفنية تتم هناك، وذلك بهدف التعجيل بعملية مراجعة الحسابات من خلال جمع المستندات ذات الصلة بمراجعة الحسابات وعقد اجتماعات مع مديري البرامج. وأُبلغت اللجنة كذلك أنه بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فقد تواصل تدهور الحالة الأمنية، ولذلك اقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يقيم جميع الموظفين العاملين في مكتب مراجع الحسابات المقيم لدى هذه البعثة في الكويت.

٢٢٥ - **وبينما تعترف اللجنة الاستشارية بأن التخطيط لنشر أفراد البعثة في العراق يتم استنادا إلى عدد من العوامل، من بينها الحاجة إلى قدرات متخصصة في مقر البعثة وضرورة ضمان السلامة والأمن، فإنها ترى أن نقل بعض قدرات مراجعة الحسابات من الكويت إلى مقر البعثة قد يحسّن فعالية أداء مهام مراجع الحسابات المقيم في البعثة، وقد يؤدي إلى تحقيق وفورات في إطار بند السفر والتكاليف المتصلة به ويُيسِّر تغطية المكاتب الإقليمية التابعة للبعثة في العراق. وإذ تحيط اللجنة علمًا بأن مكتب مراجع الحسابات المقيم لدى البعثة كان موجودا في الكويت منذ إنشائه، وإذ تأخذ في الاعتبار الحاجة المتزايدة إلى الرقابة نتيجة لبناء مقر البعثة المتكامل في بغداد، فإنها تتوقع أن تبذل البعثة قصاراها لانتداب مراجع حسابات مقيم في العراق في أقرب وقت ممكن. وتوصي اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض الطريقة المثلى لنشر مراجعي حسابات مقيمين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأن يبلّغ عن ذلك في سياق مشروع الميزانية لعام ٢٠١٥**. وتقدم اللجنة المزيد من التعليقات والتوصيات بشأن مكتب الدعم المشترك في الكويت في الفرع ثالثا، وبشأن موقع مراجعي الحسابات المقيمين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الفرع رابعا - دال أعلاه.

وحدة التحليل المشتركة

٢٢٦ - يقترح الأمين العام تغيير اسم الوحدة المشتركة للتحليلات والسياسات، التي أنشئت ضمن مكتب الممثل الخاص في عام ٢٠١٣، إلى وحدة التحليل المشتركة في عام ٢٠١٤ وجعلها وحدة قائمة بذاتها. ويُقترح نقل الوظائف التالية من مكتب الممثل الخاص لتشكيل هذه الوحدة: رئيس وحدة (برتبة ف-٥)، ونائب لرئيس المحللين (برتبة ف-٤)، ومحلل معلومات (ف-٣)، ومدير معلومات (برتبة ف-٣) يتولى مهام موظف للشؤون السياسية، وموظف تحليل (موظف وطني من الفئة الفنية)، وخبير في الاستشعار عن بعد/نظام المعلومات الجغرافية (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومحلل بحوث (موظف وطني من الفئة الفنية)

ومساعد إداري/لغوي (من الرتبة المحلية) (A/68/327/Add.5، الفقرة ٧٠). وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة لموظف للشؤون الإنسانية (ف-٤) ووظيفة محلل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ف-٣)، ووظيفة مصمّم المواقع الشبكية ومسؤول عن تبادل البيانات (ف-٣)، ووظيفة لمساعد في شؤون إدارة المعلومات (الخدمة الميدانية)، ووظيفة لموظف نظام المعلومات الجغرافية (موظف وطني من الفئة الفنية)، ووظيفة لمساعد لنظام المعلومات الجغرافية (الرتبة المحلية) من مكتب التنسيق المتكامل للشؤون الإنمائية والإنسانية إلى وحدة التحليل المشتركة. ويُقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون الإنسانية (ف-٣) في الوحدة المشتركة للتحليلات والسياسات (المرجع نفسه، الفقرة ٧١).

٢٢٧ - ووفقا للأمين العام، فقد استجابت الوحدة المشتركة للتحليلات والسياسات، بالتعاون مع وحدة تحليل المعلومات التي تقدم تقاريرها إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنمائية والإنسانية، للحاجة إلى قدرة شاملة في مجال المعلومات. فقد أعدت الوحدة في عام ٢٠١٣ مجموعة من المنتجات التحليلية، بما في ذلك إنشاء مستودع للبيانات والمعلومات (www.japuiraq.org). (المرجع نفسه، الفقرة ٨٣)، وقدمت الوحدة خدماتها إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن وحدة التحليل المشتركة ستركز في عام ٢٠١٤ في المقام الأول على المسائل الشاملة مثل الطاقة، والتنمية والاقتصاد، وإتاحة فرص التعليم، والبيئة، والعوامل الديموغرافية، والأقليات. وستشكل وحدة التحليل المشتركة حلقة وصل هامة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في سبيل تنفيذ كل كيان منها للولاية المعهودة إليه في العراق، على النحو الذي يتيح تطبيق نهج موحد ومنسق لمعالجة المسائل الشاملة. ووفقا للبعثة، فإن الوحدة تسهم في زيادة تضافر جهود الأمم المتحدة في العراق بما تضطلع به من أبحاث تحليلية وما تنتجه من مصنفات معلوماتية (بما في ذلك التقارير والدراسات الموجزة، ومستودعات المعلومات بشأن المؤشرات والجهات الفاعلة الرئيسية)، ومواد الدعوة. وأُحيطت اللجنة علما بأنه من خلال دمج القدرات الاقتصادية الاجتماعية لوحدة تحليل المعلومات مع القدرات البحثية التحليلية متعددة التخصصات للوحدة المشتركة للتحليلات والسياسات، فإن وحدة التحليل المشتركة الجديدة ستتبع نهجا أكثر شمولا لتقديم الخدمات والمنتجات، بحيث تعالج المسائل من منظور متعدد التخصصات.

٢٢٨ - **وبينما لا تعترض اللجنة الاستشارية على التغييرات التي اقترح الأمين العام إدخالها على الملاك الوظيفي بخصوص إنشاء وحدة التحليل المشتركة، فإنها ترى أن التركيبة الحالية لموارد الوحدة الجديدة من الموظفين ربما تسمح بتخفيض ملاكها الوظيفي**

الكلي. وتتوقع اللجنة أن يخضع ملاك الوحدة الوظيفي للاستعراض في إطار الاستعراض الشامل للاحتياجات الوظيفية للبعثة (انظر الفقرة ٢٢٢ أعلاه).

فريق السلوك والانضباط

٢٢٩ - يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة جديدة واحدة مقرها بغداد لموظف برامج برتبة موظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفة جديدة واحدة مقرها الكويت لمساعد إداري من الرتبة المحلية، في إطار مكتب رئيس الديوان لفريق السلوك والانضباط المتكامل، الذي سيُستكمل بموارد ممولة من خلال البعثة، بما فيها وظيفة واحدة برتبة ف-٤ يقترح رفع رتبتها إلى ف-٥ ووظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية. وفي هذا الصدد، يقترح الأمين العام أيضا إلغاء وظيفة مقرها الكويت لموظف لشؤون السلوك والانضباط (ف-٥) في إطار ميزانية البعثة. **ولا تعترض اللجنة الاستشارية على التغييرات التي يقترح الأمين العام إدخالها على ملاك الموظفين.** وتقدم اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها بشأن فريق الانضباط والسلوك المتكامل في الكويت في الفرع رابعا - دال أعلاه.

مكتب الشؤون السياسية

٢٣٠ - يبين الأمين العام في تقريره أن البعثة سوف تستمر في تيسير حل المسائل العالقة بين العراق والكويت، وأنها قد عُهد إليها، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١٣)، بالولاية المتعلقة بالأشخاص الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢). ويُقترح في هذا الصدد إنشاء وظيفتين جديدتين لموظفين للشؤون السياسية، إحداهما برتبة ف-٤ والأخرى برتبة ف-٣، الأولى في بغداد والثانية في الكويت، للاضطلاع بمهام تيسير الاتصال والتنسيق مع السلطات العراقية والكويتية (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٤). ووفقا للأمين العام، فإن البعثة ستعزز وتدعم وتيسر الجهود الرامية إلى إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو إعادة رفاتهم، وإعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية التي استولى عليها العراق (المرجع نفسه، الفقرة ٩٨).

٢٣١ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن البعثة تراقب عن كثب عملية تطبيع العلاقات بين البلدين الجارين في مجالات صيانة الحدود، والحدود البحرية، وما يتصل بذلك من المسائل الأخرى على النحو الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، وأن المسائل العالقة بين العراق والكويت المشار إليها في الفقرة ٥٢ من التقرير تتعلق في المقام الأول بالمفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن وجود آليات بين حكومتي العراق والكويت بشأن هذه المسائل

لا ينفي وجود دور للبعثة التي تمارس مهام الميسّر، وأن دور البعثة مكمل لأنشطة هذه الكيانات. وأُبلغت اللجنة بأن البعثة ستقوم في عام ٢٠١٤ بتشجيع حكومتي العراق والكويت وستُسدي لهما المشورة وتدعم جهودهما، وإذا تقرر مشاركتها في الكيانات الثنائية بما فيها اللجان العراقية الكويتية بشأن الممتلكات، فإنها ستشارك.

٢٣٢ - وفي الفقرة ٤٠ من التقرير، يذكر الأمين العام أن البعثة واصلت في عام ٢٠١٣ إشراك محاورين عراقيين وكويتيين رئيسيين من أجل إعطاء دفعة لعملية تطبيع العلاقات بين البلدين، وأن الخطوط الجوية العراقية استأنفت رحلاتها إلى الكويت بتيسير من البعثة؛ وأن العمل الميداني المتعلق بمشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية قد أنجز، وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣)؛ وأن البلدين وضعا ترتيب تقنيا ثنائيا لصيانة حدودهما المشتركة، وأن اتفاقا قد وُقّع لنقل الأموال المودعة لدى الأمم المتحدة لتعويض المواطنين العراقيين الذين نُقلوا نتيجة لترسيم الحدود، عملا بقرار المجلس ٨٩٩ (١٩٩٤). وفيما يتعلق بتنفيذ قرار المجلس ١٢٨٤ (١٩٩٩) بشأن إعادة أو عودة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم، وإعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، فقد يسرت البعثة زيارة أحد كبار موظفي الشؤون السياسية للكويت مرتين وللعراق مرة واحدة.

٢٣٣ - ويشير الأمين العام أيضا في تقريره إلى أن مجلس الأمن عهد إلى البعثة، في قراره ٢١٠٧ (٢٠١٣)، بمسؤوليات المنسق الرفيع المستوى السابق المعني بالكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٠). وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه منذ اعتماد القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، فقد أوكل هذا الملف إلى موظفين للشؤون السياسية (١ ف-٤ و ١ ف-٣) تحت إشراف رئيس مكتب الشؤون السياسية مع ممارستهما لمهام استشارية وإبلاغية أخرى، وبأن الفريق المعني بالعراق التابع لإدارة الشؤون السياسية في نيويورك يساند أيضا البعثة في جهودها لتنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، بما في ذلك تنسيق تقديم تقارير الأمين العام وفقا للفقرة ٤ من ذلك القرار، في إطار الدعم العام الذي يقدمه الفريق للبعثة في مجالات السياسة والعمليات والتخطيط. وأبلغت اللجنة أنه نظرا لاحتمال زيادة حجم العمل في الفترة المقبلة، فلا ينبغي أن تستمر الترتيبات المخصصة بالاعتماد على الموظفين الاثنين الحاليين للشؤون السياسية، بل ينبغي أن يضطلع بهذه المهام الموظفان الجديدان المقترح تعيينهما برتبة ف-٤ ورتبة ف-٣.

٢٣٤ - وترى اللجنة الاستشارية أنه لا توجد أسباب كافية لتبرير مطلب إنشاء الوظيفتين المقترحتين لموظفي الشؤون السياسية برتبتي ف-٤ و ف-٣ لتيسير حل المسائل العالقة بين العراق والكويت، وأن المهام المتوخى تكليف شاغلي الوظيفتين

بها يمكن التكفل بها من خلال الملاك الوظيفي الحالي لمكتب الشؤون السياسية. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء الوظيفتين المقترحتين لموظفي الشؤون السياسية برتبة ف-٤ في بغداد ورتبة ف-٣ في الكويت.

مكتب عمان

٢٣٥ - يقترح الأمين العام نقل وظيفة واحدة لموظف أقدم للشؤون السياسية (ف ٥)، ووظيفة واحدة لمساعد لغوي (الرتبة المحلية) ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية) من مكتب الشؤون السياسية في بغداد لمكتب عمان. ووفقا للأمين العام، فإن الوجود السياسي للبعثة في عمان سيقدم ما يلزم من الدعم في الوساطة وتسوية النزاعات من أجل تحقيق الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني، ودعم أنشطة الدعوة والتفاوض الرفيعة المستوى التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام والفريق السياسي في السياق الأوسع لولاية البعثة وبالتشاور مع الحكومة (المرجع نفسه، الفقرة ١٥). وسيظل مكتب عمان على اتصال منتظم بالقادة العراقيين المُبعدين إلى عمّان أو الذين يزورونها، وسيتولى تيسير المفاوضات التي تجريها قيادة البعثة والمشاركة فيها (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٧).

٢٣٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن التوترات الطائفية والسياسية لا تزال قائمة، وأن الزعماء العراقيين المؤثرين على الساحة السياسية والدينية والاجتماعية يتخذون من عمّان مركزا لعملهم بشكل متنام، وأنه من المهم أن تكثف البعثة تواصلها مع هؤلاء المحاورين بغية تيسير الحوار لكي يتسنى لها تنفيذ ولايتها تنفيذا تاما. وأُحيطت اللجنة علما بأن عمّان هي المكان الذي يطرح فيه القادة العراقيون والقادة الإقليميون أغلب مبادراتهم لمناقشة المسائل المعقدة التي تُدعى البعثة لمراقبتها و/أو تيسيرها. وفي الوقت نفسه، فإن مكتب عمّان سيساعد البعثة في عملها الرامي إلى إشراك العراق مع جيرانه في مناقشة المجالات المتعلقة بالأزمة الجارية في سوريا وغيرها من مجالات التعاون التي قد تُستجد.

٢٣٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، بأن الدور المتوخى للوجود السياسي في مكتب عمان ليس جديدا، ولن يستلزم تنقيح ولاية البعثة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة حافظت على وجود سياسي لها في عمان حتى عام ٢٠٠٨ للقيام بمهام مماثلة بإشراف من مدير مكتب الشؤون السياسية والدستورية وتحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية.

٢٣٨ - **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحاجة إلى نقل وظيفة مساعد لغوي من بغداد إلى عمان، وتوصي بعدم الموافقة على نقل هذه الوظيفة ذات الرتبة المحلية. وليس لدى اللجنة اعتراض على اقتراح الأمين العام بنقل وظيفة واحدة لكبير موظفين للشؤون**

السياسية (ف-٥) ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتب المحلية) من مكتب الشؤون السياسية في بغداد إلى مكتب عمان. وتتوقع اللجنة تقديم مبررات وافية لاستمرار الحاجة إلى هاتين الوظيفتين في عمان، عند الاقتضاء، في مشروع الميزانية لعام ٢٠١٥.

إعادة تعريف وظائف موظفي الشؤون الدستورية

٢٣٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ثمة اقتراحا بأن يواصل موظفا الشؤون الدستورية (١ ف -٤ و ١ ف -٣) الحاليان المتمركزان في بغداد العمل بوصفهما موظفين للشؤون السياسية في مكتب الشؤون السياسية، دون ذكر أي تبرير محدد لاستمرار الاحتفاظ بهما (المرجع نفسه، الفقرة ١١٥). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن شاغلي الوظيفتين سيعكفان على إنجاز الخطة التشريعية غير المكتملة، التي تشمل إنشاء مجلس الاتحاد وسن قانون بشأن الأقليات. ويتمثل الدور الرئيسي الذي سيتم الاضطلاع به في هاتين الوظيفتين في التنسيق مع النظراء في مجلس النواب، وتحديد احتياجاتهم من المساعدة، وصوغ شكل المشاركة السياسية والتقنية للبعثة بالتعاون مع الجهات الخارجية و/أو الداخلية، بما في ذلك الخبراء المسجلون في قائمة وحدة الوساطة والدعم في إدارة الشؤون السياسية بمقر الأمم المتحدة. **وتلاحظ اللجنة أن وظيفتي موظف للشؤون الدستورية لم تعودا ضروريتين لأداء الغرض الذي أنشئتا من أجله، وأنه قد تم إناطتهما بمهام جديدة. واللجنة غير مقتنعة بأن المهام المقترح القيام بها في إطار هاتين الوظيفتين لا يمكن أن يؤديها الملاك الحالي لموظفي مكتب الشؤون السياسية. وتتوقع اللجنة بالتالي إيراد ما يكفي من المبررات لاستمرار الحاجة إلى الاحتفاظ بهاتين الوظيفتين، عند الاقتضاء، في مشروع الميزانية لعام ٢٠١٥.**

مكتب رئيس دعم البعثة

٢٤٠ - وفقا للأمين العام، تقترح البعثة، ردا على الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية سابقا، إنشاء وظيفة كبير موظفي مشاريع برتبة ف-٥. وستكون هذه الوظيفة تحت الإشراف المباشر لرئيس دعم البعثة، وسيشرف من يشغلها على تشييد مجمع متكامل، واستخدام تبرعات قدرها ٥٠,٨ مليون دولار ترد من حكومة العراق وغيرها من الجهات المانحة إلى صندوق استئماني تديره البعثة لهذا الغرض. وسيضطلع كبير موظفي المشاريع بمسؤولية الإدارة العامة للمشروع، بما في ذلك جوانب الهندسة التقنية في كل مرحلة من مراحله، أي التصميم والتشييد والتنفيذ (المرجع نفسه، الفقرة ١٧٨). ويرد المزيد من التفاصيل عن مشروع التشييد في الفرع خامسا من تقرير الأمين العام.

٢٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وظيفة كبير موظفي المشاريع التي تم اعتمادها قد نقلت في عام ٢٠١٣ من وحدة تشييد المقر في بغداد إلى مكتب الممثل الخاص وأعيدت تسميتها بوظيفة رئيس الوحدة المشتركة للتحليل والسياسات. ووفقا للأمين العام، نقلت هذه الوظيفة نظرا لاقتراح الاستعانة بمصادر خارجية لتشييد المقر المتكامل للبعثة في العراق. وعقب إعادة تقييم أسلوب إدارة المشروع، تم اقتراح إنشاء هذه الوظيفة مرة أخرى (المرجع نفسه، الفقرة ١٧٩). **وتذكر اللجنة الاستشارية أنها كانت قد لاحظت على وجه التحديد اقتراح نقل وظيفة كبير موظفي المشاريع إلى الوحدة المشتركة للتحليل والسياسات في عام ٢٠١٣، وشددت على ضرورة الإشراف والرقابة بشكل وثيق على تنفيذ المشروع (انظر A/67/604، الفقرة ٢٥٤). وليس لدى اللجنة اعتراض على اقتراح إنشاء وظيفة كبير موظفي المشاريع في هذا الوقت، وتتوقع رصد تشييد المجمع المتكامل رصدا دقيقا وإتمامه بنجاح.**

٢٤٢ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه، من أجل تقديم الدعم الإداري إلى رئيس دعم البعثة، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف إداري برتبة ف-٤ (A/68/327/Add.5، الفقرة ١٨٠). ومع ذلك لا ترد أي مبررات محددة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الوظيفة المقترحة من شأنها أن توفر الدعم المباشر لرئيس دعم البعثة، بما في ذلك، في جملة أمور، الدعم اللازم لإعداد الإحاطات والتقارير المقدمة إلى الإدارة العليا وتنسيق عملية التحضير للاجتماعات مع حكومتي العراق والكويت بشأن جميع المسائل المتعلقة بالإدارة والدعم. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن ثمة زيادة في عبء العمل أو تغييرا ملموسا في هيكل عنصر دعم البعثة يبرر الوظيفة الإضافية، وبالتالي فهي توصي بعدم الموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف إداري برتبة ف-٤.**

وحدة إدارة العقود

٢٤٣ - يقترح الأمين العام في تقريره إنشاء وظيفة لموظف لإدارة العقود برتبة ف-٣ في وحدة إدارة العقود لتقديم الدعم في إدارة عقود البعثة (المرجع نفسه، الفقرة ١٨١)، دون تقديم أي تبرير محدد للحاجة إلى إنشاء هذه الوظيفة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفة مطلوبة لتعزيز إدارة عقود البعثة في أعقاب صدور تقرير مراجعة حسابات أشار إلى غياب الحوكمة السليمة، وسوء إدارة المخاطر والحد منها اللازمين لإعطاء ضمانات معقولة للبعثة فيما يتعلق بإدارة العقود. وعند المزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن تقرير مراجعة الحسابات صدر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن ما تم تحديده من مشاكل مرتبطة بمهمة إدارة العقود يستوجب**

إضافة وظيفة جديدة. وبناء عليه، توصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف إدارة العقود برتبة ف-٣. وتتوقع اللجنة أن تتخذ البعثة التدابير اللازمة لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها في إدارة العقود وأن يتولى المقر توفير الرقابة، على النحو المطلوب.

مكتب رئيس الخدمات الإدارية

٢٤٤ - يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة موظف إداري (ف-٣) من أجل تعزيز المهام الإدارية داخل مكتب رئيس الخدمات الإدارية. وستزيد الوظيفة الجديدة من القدرة الإدارية للدائرة، ولا سيما في مجالات متابعة توصيات مراجعي الحسابات، وقضايا التقييم الإداري، والدعم المهني اللازم في مجالس الاستعراض المحلية مثل مجلس المطالبات ولجنة العقود المحلية والمجلس المحلي لحصر الممتلكات (المرجع نفسه، الفقرة ١٩٣). **ولم تتلق اللجنة الاستشارية ما يكفي من المبررات لتسويغ الحاجة إلى تلك الوظيفة، وبالتالي توصي بعدم الموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف إداري برتبة ف-٣ في مكتب رئيس الخدمات الإدارية.**

دعم البعثة في مكتب عمان

٢٤٥ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن جزءا كبيرا من عملية تصفية مكتب البعثة في عمان، التي بدأت في عام ٢٠١٢، قد أنجز خلال دورة ميزانية عام ٢٠١٣. وباستثناء المدربين الموجهين في مجال التوعية الأمنية، الذين لا يزالون في عمان لأسباب تقنية ولوجستية، نُقل جميع الموظفين الفنيين خارج عمان بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣ (المرجع نفسه، الفقرة ١٤). وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام إلى أن فريق الأمم المتحدة القطري سينقل من عمان إلى العراق بحلول نهاية عام ٢٠١٣(المرجع نفسه، الفقرة ١٥٧ (ب)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظائف الست الحالية من الرتب المحلية في مكتب عمان لم يقترح إلغاؤها، وأن ثلاث وظائف اقتُرح نقلها إلى الكويت، وأن ثمة ثلاث وظائف اقتُرح نقلها إلى بغداد. وعند الاستفسار، زودت اللجنة بمعلومات إضافية عن النقل المقترح لوظائف دعم البعثة من مكتب عمان (انظر الجدول ٢٢ أدناه).

الجدول ٢٢

وظائف دعم البعثة المقترح نقلها من مكتب البعثة في عمان

من		إلى	
القسم/الموقع	اللقب/الرتبة	القسم/الموقع	اللقب/الرتبة
المكتب الإقليمي (عمان)، مكتب رئيس دعم البعثة	مساعد إداري (الرتب المحلية)	وحدة الميزانية (الكويت)	مساعد لشؤون الميزانية والإدارة (الرتب المحلية)
قسم الخدمات العامة (عمان)	مساعد لشؤون إدارة المرافق (الرتب المحلية)	قسم الخدمات العامة (الكويت)	مساعد لشؤون إدارة المرافق (الرتب المحلية)
قسم الطيران (عمان)	كاتب مراقبة الحركة (الرتب المحلية)	قسم الطيران (الكويت)	مساعد لمراقبة الحركة (الرتب المحلية)
قسم الخدمات العامة (عمان)	مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون (الرتب المحلية)	قسم الخدمات العامة (بغداد)	مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون (الرتب المحلية)
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (عمان)	مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (الرتب المحلية)	قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (بغداد)	مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (الرتب المحلية)
قسم الهندسة وإدارة المباني (عمان)	مهندس مساعد (الرتب المحلية)	قسم الهندسة وإدارة المباني (بغداد)	مهندس مساعد (الرتب المحلية)

٢٤٦ - وترى اللجنة الاستشارية أن وظائف دعم البعثة المقترح نقلها من مكتب عمان كان ينبغي تقديمها على أنها وظائف ملغاة، وأن أي احتياجات إضافية لوظائف جديدة في عنصر دعم البعثة كان ينبغي دعمها بالمبررات الكافية. وتتوقع اللجنة تقديم مبررات وافية لاستمرار الاحتفاظ بجميع وظائف دعم البعثة، عند الاقتضاء، في سياق مشروع الميزانية لعام ٢٠١٥.

٢٤٧ - ومع مراعاة التعليقات والتوصيات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في هذا التقرير، فليس لديها اعتراض على اقتراح الأمين العام بإدخال تغييرات في ملاك الموظفين لعام ٢٠١٤.

التكاليف التشغيلية

٢٤٨ - تشمل الفروق الرئيسية تحت بند التكاليف التشغيلية بين الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٤ والمبلغ المخصص لعام ٢٠١٣ التخفيضات التالية:

(أ) تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٦٨٥ ١دولار، أي بنسبة ١٢,٣ في المائة)؛

(ب) تحت بند النقل الجوي (٣٠٠ ٦٧١ دولار، أو ٣,٦ في المائة)، وذلك أساس بسبب انخفاض التكاليف والاحتياجات؛

(ج) تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧٠٠ ٥٢٤ دولار، أو ٣,٢ في المائة)، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض التقديرات المتعلقة بالموظفين المدنيين استنادا إلى المعدلات الحالية وانخفاض الاحتياجات المتعلقة برسوم التدريب نتيجة لانخفاض عدد الموظفين الجدد الذين يحتاجون إلى تدريب تمهيدي في مجال التوعية الأمنية، وانخفاض الاحتياجات إلى خدمات الشحن نظرا إلى استخدام طائرات البعثة لنقل السلع من الكويت إلى العراق؛

(د) تحت بند الاتصالات (٤٠٠ ٩٦ دولار، أو ٢,٢ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الاحتياجات من الاتصالات التجارية وقطع الغيار والأصناف الاستهلاكية وخدمات الدعم، يقابله جزئيا ازدياد الاحتياجات إلى اقتناء المعدات واستبدالها؛

(هـ) تحت بند السفر في مهام رسمية (١٠٠ ٥٢٢دولار، أو ٢٠,٨ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الاعتمادات المخصصة للسفر داخل منطقة البعثة نتيجة تعيين المزيد من الموظفين في العراق؛

(و) تحت بند المشاريع السريعة الأثر (٠٠٠ ٥٠٠ دولار، أو ٥٠ في المائة)، بسبب تدهور الحالة الأمنية في العراق، صار موظفو البعثة الميدانيون يواجهون صعوبات متزايدة في الإشراف على المشاريع، وكثيرا ما أعاق ذلك الوضع إيصال الوثائق البرنامجية والمالية في الوقت المناسب إلى بغداد.

٢٤٩ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية، على أساس أن يتم تعديل هذه الاحتياجات بما يتناسب مع توصيات اللجنة بشأن الوظائف الجديدة، على النحو المبين في هذا التقرير.

خامسا – توصيات بشأن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٢٥٠ - فيما يتعلق بمقترح الأمين العام بشأن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها، على النحو المبين في الفرع "ثالثا" من تقريره (A/68/327)، توصي اللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة الـ ٣٤ الواردة في الجدول ٤ من التقرير، أن توافق الجمعية العامة، للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على الموارد التي طلبها الأمين العام، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها المبينة أعلاه. وتطلب اللجنة أن يقدم المبلغ المعدل إلى الجمعية العامة وقت نظرها في مقترحات الأمين العام؛

(ب) أن توافق الجمعية العامة على قيد المبلغ المعدل المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، على حساب الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي المقترح لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى

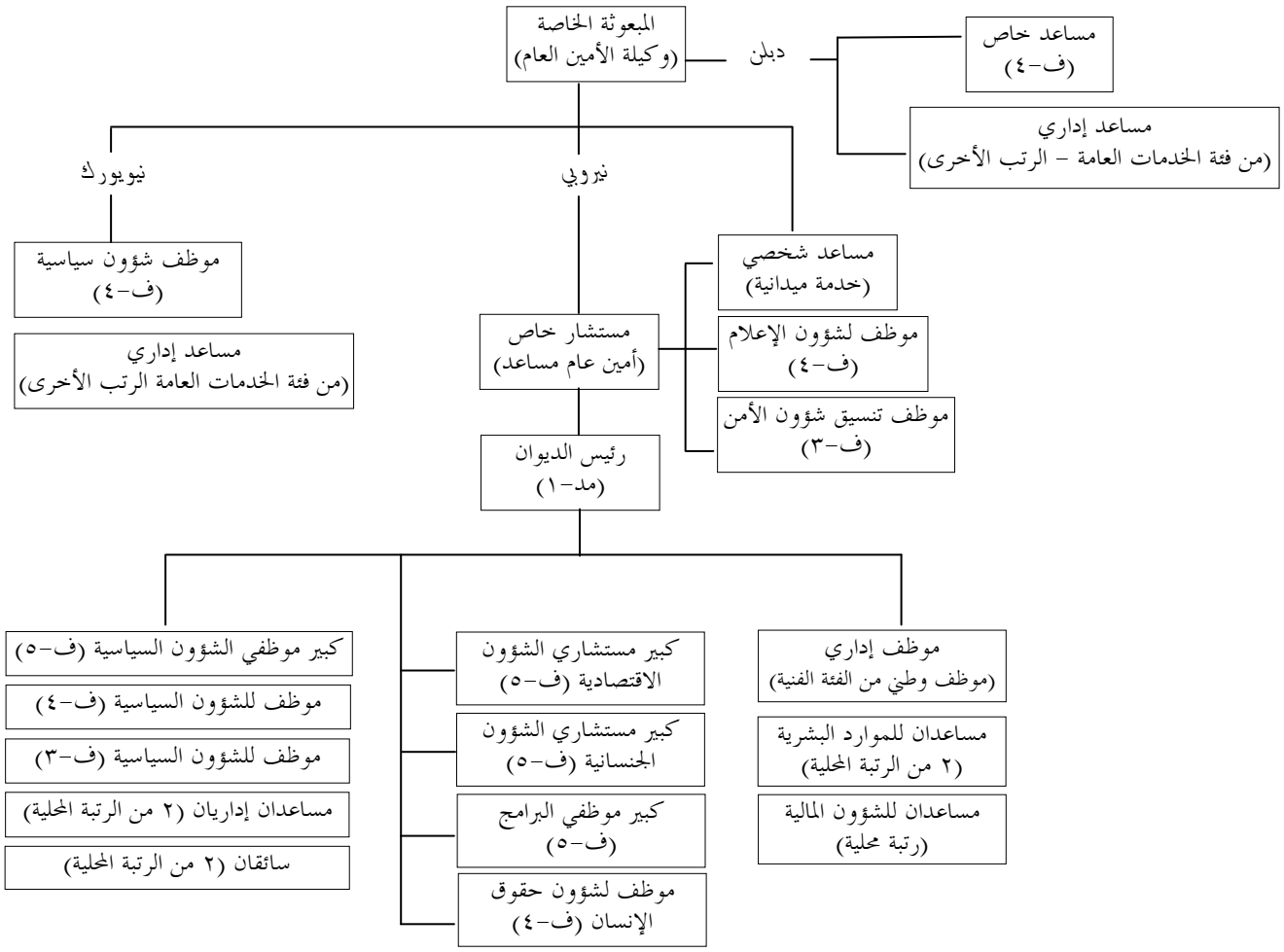

المرفق الثاني

توصيف مهام الثماني وظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في مكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا

١ - **كبير منسّقي شؤون التخطيط (مد-٢)، ويعنى بمسائل التخطيط لفترة ما بعد انتهاء النزاع على نطاق منظومة الأمم المتحدة** - يتولّى شاغل الوظيفة قيادة وتنسيق أعمال خبراء الفريق الأساسي الذي يضطلع بعملية التخطيط السابقة للتقييم. وفي هذا السياق، يضع شاغل الوظيفة ويعدّل خطط المنظمة القائمة على سيناريوهات مختلفة، ويقدم إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأزمة السورية مقترحات باتخاذ إجراءات استنادا إلى تطورات الأوضاع في الميدان. ويقوم بحشد الدعم التقني والتحليلي من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك العمليات المماثلة التي بدأتها دول أعضاء ومنظمات إقليمية، دعما لهذه الجهود. ولدى الاضطلاع بهذه المهام، ينسّق شاغل الوظيفة تنسيقا وثيقا جهود فرقة العمل المشتركة مع مكتب الممثل الخاص المشترك ويسدي المشورة إلى كبار موظفي الأمم المتحدة بشأن عمليات التخطيط لمشاركة الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

٢ - **موظف برامج/للشؤون السياسية (ف-٤)، ويعنى بتقديم الدعم إلى كبير منسّقي شؤون التخطيط، في مجالات شتى منها إدارة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأزمة السورية** - يقوم شاغل الوظيفة بإعداد المذكرات الإعلامية، والمواد الأساسية، والورقات المفاهيمية، وورقات نقاط الحوار لكبار موظفي الأمم المتحدة من أجل المساعدة في وضع خطة للأمم المتحدة بشأن المرحلة الانتقالية تتسم بالاتساق والترابط. ويقيم شاغل الوظيفة علاقات اتصال بسائر المراكز المعنية بالتخطيط للمرحلة الانتقالية ضمن إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. ويعمل منسِّقاً للأعمال الاجتماعية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي ومع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ولمصفوفات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن المرحلة الانتقالية في إطار عملية التخطيط التي يضطلع بها الفريق الأساسي التابع لفرقة العمل المشتركة. ويواصل شاغل الوظيفة إعداد ما يلزم من إجراءات ووثائق ودعم وتوجيه لإنشاء آلية تمويل تدعم وضع خطط منسقة ومترابطة لفترتي الانتقال والانتعاش.

٣ - **موظف برامج/شؤون سياسية (ف-٤)، ويعنى بتقديم الدعم إلى كبير منسقي شؤون التخطيط، في مجالات شتى منها إدارة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأزمة السورية وتناول المسائل ذات الصلة بالصناديق الاستئمانية** - ينسقّ شاغل الوظيفة أعمال خبراء الفريق الأساسي التابع لفرقة العمل المشتركة الذي يضطلع بعملية التخطيط السابقة للتقييم. ويدعم شاغل الوظيفة حشد الدعم التقني والتحليلي من داخل منظومة الأمم المتحدة، ويؤدي المهام التي تسبق استكشاف ورصد الخبرات والموارد اللازمة لتلك الجهود. وينفّذ شاغل الوظيفة تلك المهام بالتنسيق الوثيق مع شعبة الشرق الأوسط وغرب أفريقيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الممثل الخاص المشترك في دمشق، ومكتب المنسق المقيم، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية، ضماناً لاتساق الجهود.

٤ - **مساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ويعنى بتقديم الدعم إلى كبير منسقي شؤون التخطيط** - يتولّى شاغل الوظيفة صياغة مشاريع المراسلات المعتادة ويتعهّد ملفات القواعد والأنظمة والأوامر الإدارية وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة بالموضوع. ويعدّ شاغل الوظيفة الترتيبات والاستمارات الإدارية المتصلة بسفر الموظفين الرسمي ويجهّزها ويتولى متابعة سيرها. ويساعد في إعداد مختلف مواد ومذكرات الإحاطات الإعلامية، ونقاط الحوار، وموجزات السير الشخصية، وغيرها من المراسلات.

٥ - **موظف للشؤون السياسية (ف-٤)، ويعنى بدعم عمل مكتب الجمهورية العربية السورية التابع لإدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك بحث نقاط الحوار والمذكرات التحليلية وصياغتها** - يعمل شاغل الوظيفة منسِّقا لجمع المعلومات وتحليل التطورات السياسية والتطورات المتصلة بالسلام والأمن في الجمهورية العربية السورية. ويزوّد كبار موظفي الأمم المتحدة بآخر ما يستجد من معلومات عن المسائل السياسية الفنية المتعلقة بقضايا قطرية محددة وأخرى إقليمية. ويقوم شاغل الوظيفة بصياغة مشاريع المذكرات وورقات المعلومات الأساسية، ونقاط الحوار، وغيرها من الخطب والمراسلات المتعلقة بالجمهورية العربية السورية. ويُقيم شاغل الوظيفة علاقات اتصال وثيقة بالقطاعات المعنية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة، وكذلك الحكومات المعنية، بشأن مسائل التنسيق والسياسات.

٦ - **موظف للشؤون السياسية (ف-٤)، ويعنى بتقديم الدعم لعمل مكتب الجمهورية العربية السورية التابع لإدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك بحث وصياغة نقاط الحوار والمذكرات التحليلية المتعلقة بتأثير الأزمة السورية على المنطقة** - يقدم شاغل الوظيفة

تحليلا قطريا محددا وتحليلا إقليميا لتأثير التطورات في الجمهورية العربية السورية على بلدان المنطقة، ويقدم توصيات في مجال السياسات إلى الأمم المتحدة لغرض الاستجابة. ويسهم شاغل الوظيفة في التقارير والإحاطات الإعلامية المقدمة إلى مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ويقوم، إضافة إلى ذلك، بإعداد المذكرات، وورقات المعلومات الأساسية، ونقاط الحوار، وينسّق مع شُعب أخرى تابعة لإدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك شعبة المساعدة الانتخابية وشعبة السياسات والوساطة.

٧ - **موظف للشؤون السياسية (ف-٣)، ويعنى بدعم أعمال مكتب إدارة الشؤون السياسية في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك بحث نقاط الحوار والمذكرات التحليلية وصياغتها** - يقدم شاغل الوظيفة الدعم الفني والتنفيذي إلى شعبة الشرق الأوسط وغرب أفريقيا ويقوم بصياغة المراسلات ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك موافاة كبار موظفي الأمم المتحدة بنشرة مستجدات يومية عن الجمهورية العربية السورية تتولى الأمم المتحدة تجميعها. ويقوم شاغل الوظيفة بجمع وتحليل معلومات عن التطورات السياسية والتطورات المتصلة بالسلام والأمن فيما يتعلق بالنزاع السوري، ويقيم علاقات اتصال مع القطاعات المعنية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

٨ - **موظف للشؤون السياسية (ف-٣)، ويعنى بدعم أعمال مكتب الجمهورية العربية السورية التابع لإدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك بحث نقاط الحوار والمذكرات التحليلية وصياغتها** - يقوم شاغل الوظيفة بجمع وتحليل المعلومات عن التطورات السياسية والمتصلة بالسلام والأمن في الجمهورية العربية السورية والمنطقة. ويرصد شاغل الوظيفة وسائل التواصل الاجتماعي بشأن التطورات المتصلة بالنزاع السوري، ويرسم خريطة تجسد آخر المستجدات المتعلقة بمختلف جماعات المعارضة والجماعات المسلحة التي تنشط في البلد. واستنادا إلى المعلومات السياسية المجمّعة، يقدم شاغل الوظيفة الدعم الفني والتنفيذي إلى شعبة الشرق الأوسط وغرب أفريقيا وكبار موظفي الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يسهم شاغل الوظيفة في صياغة الملاحظات الأساسية، ونقاط الحوار، وغير ذلك من المراسلات ذات الصلة بالنزاع السوري لكبار موظفي الأمم المتحدة.

المرفق الثالث

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: تدابير زيادة الكفاءة

أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد جرى تنفيذ تدابير زيادة الكفاءة التالية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وهي ترد في تقديرات الميزانية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤:

(أ) اعتماد البعثة بشكل متزايد على طرق إمداد بديلة تصل إلى شمال وغرب أفغانستان عن طريق الاتحاد الروسي وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان، بدلا من اعتماد طرق للشحن تمر عبر ميناء كراتشي وبرًّا عبر باكستان إلى المعابر الحدودية في شرق أفغانستان، مما يتسبب في حالات تأخير وفي دفع غرامة على التأخير؛

(ب) التنفيذ الكامل لطريقة التجهيز الإلكتروني للركاب، ويتوقع أن تصبح قيد التشغيل بالكامل بالنسبة للبضائع المنقولة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو ما سيؤدي إلى تحسين دقة بيانات الركاب والبضائع وتوقيتها بغرض استيفاء شروط السلامة والأمن؛

(ج) اعتماد سلسلة الإمداد المعمول بها في هذا القطاع من أجل تحسين مستوى تقديم الخدمات؛

(د) تحسين إجراءات التصرف في الأصول، بحيث يتم التصرف في الأصول التي حُددت بغرض تدميرها في غضون أسبوعين من الموافقة على ذلك، بالمقارنة مع متوسط المدة التي كانت تفصل في السابق بين الموافقة على الشطب النهائي للأصول والتصرف فيها فعليا، وهي ٣٠ يوما؛ وتخفيض الحد الأقصى للوقت المتاح للمجلس المحلي لحصر الممتلكات لإنجاز أعماله من ٩٠ يوما إلى ٥٢ يوما؛ وتخفيض الوقت الذي تستغرقه عملية التصرف عن طريق البيع من ٥١٤ يوما إلى ٢٨١ يوما؛

(هـ) خفض مستوى المخزونات المحتفظ بها والحد من وتيرة اقتناء المعدات البطيئة التصريف تفاديا لحدوث فائض في المخزون؛

(و) الحد من حجم الأسطول وإعادة جدولة الرحلات الجوية، وهو ما يتوقع أن يحقق مكاسب كبيرة ومستدامة من حيث تكاليف أسطول الطائرات والوقود وغير ذلك من مصروفات التشغيل بموجب العقد. وقد أُنهيَ العقد الذي يغطي طائرة واحدة من طراز CRJ-200 اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، ويتوقع أن يسفر ذلك عن وفورات قدرها ٣ ملايين دولار للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ٦ ملايين

دولار للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونظرا لإعادة جدولة الرحلات الجوية، انخفض عدد ساعات الطيران بمقدار ٨٤٠ ساعة، ويتوقع أن تتحقق وفورات بمبلغ ١,١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤، منها مبلغ ٩٤٠ ٤١٣ دولارا نتيجة لخفض ساعات الطيران ومبلغ ٣٤٤ ٧٦٣ دولارا نتيجة لخفض استهلاك الوقود. وتواصل تخفيض تكاليف أسطول الطائرات من خلال إعادة التفاوض بشأن التكاليف الثابتة لتمديد العقود لمواءمتها مع التكاليف المنخفضة في السوق؛

(ز) الاستعاضة عن الاستعانة بمصادر عالمية بإمدادات محلية، عند الاقتضاء، مما أدى إلى خفض مدة الاحتفاظ بالمخزون من القرطاسية من ٨ إلى ٣ أشهر، وخفض الحاجة إلى حيز المستودعات. ويجري اتباع نهج مماثل مع أحد العقود المحلية الخاصة بلوازم والتنظيف، مما أدى إلى خفض التكاليف من ١٢ دولارا إلى ٤ دولارات في الشهر لكل موظف؛

(ح) الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات تشغيل المولدات الكهربائية وصيانتها، مما سيؤثر على ١٨ مجمّعا من مجمعات البعثة في أفغانستان؛

(ط) ستحل الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات صيانة الأعمال الهندسية العامة، بما في ذلك المعدات الكهربائية، والسباكة، والنجارة، والتدفئة والتهوية وتكييف الهواء، والبناء، محل قدرة البعثة القائمة في مكاتبها في الأقاليم والمقاطعات.

(ي) إبرام عقد رسمي لإزالة النفايات الصلبة والسائلة بدلا من الترتيبات غير الرسمية المحلية.